العلاقات التركية الإسرائيلية في عهد حزب العدالة 2000-2010

إعداد

محمد جمال يونس أسعد

المشرف

الدكتور: محمد حمدان مصالحة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب 2011

نموذج ب

نوقشت هذه الرسالة " " العلاقات التركية الإسرائيلية في عهد حزب العدالة ٢٠٠٠-٢٠١٠"

يوم الأربعاء ٢٠١١/٨/٣ .

أعضاء اللجنة

الأستاذ الدكتور محمد حمدان المصالحة (مشرفا)

أستاذ - دراسات برلمانية

الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع (عضوا)

أستاذ- علاقات دولية

الاستاذ الدكتور عبدالقادر فهمي الطائي (عضوا)

أستاذ - علاقات دولية

الأستاذ الدكتور احمد سليم البرصان (عضو خارجي)

أستاذ - جامعة الشرق الأوسط

الإهـــداء

إلى جميع من وقف إلى جانبي وساندني لإكمال هذا البحث ... أهديهم هذا الجهد العلمي المتواضع

وإلى سر نجاحي إلى الشمعة التي تحترق لتضيء الدرب لي ...

إلى من يناديها فؤادي قبل لساني ... إلى ينبوع الحب والتضحية والصبر والحنان

والدتي العزيزة

إلى سندي في الحياة ومصدر فخري واعتزازي الذي علمني أن أرتقي سلَم الحياة بحكمة وصبر

والدي العزيز

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي

اخوتي واخواتي

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يداً بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا

اصدقائي وزملائي

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم

إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح

أساتذتنا الكرام

أهدي إليكم ثمرة غراسكم لتباركوها حتى تكون نعم الزرع الذي زرعتم وأطيب الثمار التي جنيتم .

الشكر والتقدير

أول شكري التوجه به إلى رب العالمين ... الذي وضعني على الصراط المستقيم وتوج هذا العقل وسقاه بماء العلم

إلى الدكتور محمد حمدان مصالحة لما قدمه لي من عون ومساعدة في إنجاز هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والدعاء إلى كل من ساعدني من أساتذتي الكرام وزملائي الأفاضل الذين لم يألوا جهداً في مساعدتي وتقديم النصح والإرشاد.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع كل التقدير والاحترام

فهرس المحتويات

العلاقات التركية الإسرائيلية في عهد حزب العدالة 2000–2010

إعداد

محمد جمال يونس أسعد

المشرف

الدكتور: محمد حمدان مصالحة

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة (2000–2010) والمحددات الإقليمية والدولية التي أثرت على هذه العلاقات خلال هذه الفترة .من هنا فإن الإشكالية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها– ما مستوى تأثير المتغيرات الداخلية التركية لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وما أثرها على العلاقات التركية الإسرائيلية خلال الفترة (2000–2010) ؟

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال دراسة المراحل التي مرت بها العلاقات التركية الإسرائيلية، خلال فترة الدراسة للوصول إلى تحليل نمط وواقع العلاقة بين الدولتين في المرحلة الحالية والمستقبلة، أثرت المواقف الاسرائيلية من في خلق حالة التوتر الناشئ في العلاقات التركية – الإسرائيلية قد يفوق أثر أية أسباب أخرى بما فيها ممارسات إسرائيل إزاء الفلسطينيين، بإعتباره السبب المعلن لتفسير الإضطراب الناشئ في علاقات الدولتين. وكان موقف إسرائيل مخيب لآمال الأتراك بشان المسعى التركى للتوسط بين الإسرائيليين والسوريين، والإسرائيليين والفلسطينيين من ناحية أخرى، مما دفع برئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" إلى الإدلاء بتصريحات قال فيها إن رئيس الحكومة الإسرائيلية دفن كل محاولات الوساطة التى تبذلها تركيا بهدف حل الصراع الإسرائيلى – الفلسطيني.

يجب على الدول إستغلال السياسة الخارجية التركية الجديدة من خلال النظر الى هذه السياسة باعتبارها فرصة تاريخية، لا خطراً داهماً، والتوجهات التركية للتعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول العربية لا بد أن تقابلها توجهات مماثلة، والترويج السياحي التركي في الجوار العربي لا بد أن يقابله ترويج سياحي عربي، كما لا بد من استكشاف مجالات التعاون العسكري والتعليمي والتقني، فكلما ترسخت الروابط التركية بالجوار العربي أصبحت تركيا دولة وشعباً أكثر حساسية تجاه ما يمكن أن يمس هذه الروابط ويؤثر سلباً عليها.

المقدمة :

كانت تركيا أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل سنة 1949م وقد جاءت هذه الخطوة ضمن مجموعة من الخطوات التي إتخذتها تركيا لتتكامل عملية التخلي عن تاريخها كدولة مسلمة، وذلك بإختيارها العلمانية منهجاً ومراهنتها على كونها دولة أوروبية بالرغم من أنها دولة مسلمة، ولا تتعدى المساحة التركية التي تقع في القارة الأوروبية أكثر من (3%) من مساحة تركيا وفي هذا الإطار وجدت تركيا نفسها ساعية للحصول على إعتراف الغرب بها كدولة أوروبية وإكتشفت مبكراً أهمية إسرائيل بالنسبة للغرب فلم تتوان في الإعتراف بها ومد جسور التعاون معها.

لقد حافظت تركيا على سرية العلاقات مع الكيان الإسرائيلي منذ إعترافها بدولة إسرائيل وذلك حفاظاً على علاقتها مع الدول العربية وخاصة في الجانب الإقتصادي غير أن هذه العلاقات التي كانت تجري في إطار من السرية قد قطعت شوطاً لا بأس به وربما شكلت خطراً على المنطقة بكاملها فيما أفضت إليه من معطيات لاحقة.

وقعت المؤسسة العسكرية التركية منذ نهاية الخمسينات مع إسرائيل إتفاقاً سرياً لتبادل المعلومات الإستخبارية في مجال الإرهاب والحركات التخريبية، كما سمحت أنقره وبشكل سري لأجهزة الأمن الإسرائيلية بالعمل في الأراضي التركية، وإتفقت الدولة التركية والإسرائيلية خلال السبعينات على تعزيز التعاون الأمني لمراقبة الوضع في لبنان، وشهدت مرحلة الثمانينات زيارات مكثفاً لقادة عسكريين وأمنيين إسرائيليين على تركيا، كما قامت أنقره بإرسال رسائل إلى "تل أبيب" تفيد بأن تركيا جاهزة للإعلان عن علاقات أكثر تميزاً مع إسرائيل.

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية على مدى ستة عقود تطورت على كافة المستويات، وذلك في ضوء العديد من الحكومات التركية العلمانية التي سيطرت على الحكم في معظم هذه الفترة، وشهد عام 1995 زيارة الرئيس التركي "سليمان ديميريل" إلى إسرائيل والتي تعد أول زيارة يقوم بها رئيس تركي إلى إسرائيل، حيث تم خلالها التوقيع على إتفاقيات إقتصادية مهمة مثل إتفاق التجارة الحرة، وفي 23 فبراير1996 تم إعتماد إتفاق إستراتيجي أمني وقعه مسؤولون عسكريون وأتراك، وبهذا الإتفاق وما تلاه من إتفاقيات مكملة له فقد دخلت العلاقات التركية– الإسرائيلية

مرحلة جديدة من التعاون الإستراتيجي، غير أن الأمر بدأ في التغير وذلك مع تولي حزب العدالة والتنمية والتنمية ذو الجذور الإسلامية الحكم عام 2002.

كما شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة عدداً من التطورات التي تشكّل حولها العديد من التساؤلات لمدى تأثيرها على جوهر العلاقات الإستراتيجية التي تربط بين الدولتين، حيث يعد موقف حكومة أردوغان من حرب غزة نقطة البداية لإعطاء ردة فعل إيجابية ومباشرة على العلاقات القائمة بين البلدين، وذلك في ضوء المحددات التي تحدد إتجاه الدور التركي الجديد نحو إسرائيل، ومدى تأثير تلك التطورات على مستقبل العلاقات القائمة بين الدولتين.

إن الاندفاع التركي الجديد بإتجاه القضايا العربية والشرق الأوسط لا يعني التخلي عن الخيار الغربي أو الإندماج في الخيار الشرقي ولكنها تأتي في سياق تقدير مراجعة دقيقة للحسابات المحلية والإقليمية والدولية ، فالنموذج التركي الواعد يبدو هو المرجح كأحد النماذج الرئيسية في المنطقة مقابل إسرائيل وإيران وفي ظل عدم الصحوة العربية ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت مضطرة لإحالة الكثير من الملفات إلى قوى إقليمية قوية ومقبولة لتقوم بإدارتها بالنيابة، كما تتساعد عدة عناصر في التأكيد على الإندفاع التركي ويقابله التشرذم والضعف العربي بعد احتلال العراق، ومسك تركيا لعصب الطاقة الثاني في القرن الحادي والعشرين المتمثل بالمياه الذي تحتاجه كافة دول المنطقة ، ونموذجها الإسلامي المقبول ، وتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، كما أن لتعاظم النفوذ الإيراني المنافس التاريخي لتركيا في المجال الحيوي العربي والإسلامي يعطيها إمكانية القيام بهذا الدور بما تمتلكه من مقومات جيوإستراتيجية وقبول من كافة القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة.

تطورت العلاقة التركية الإسرائيلية في ظل دعم دولي غربي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، فالعلاقة بين أنقرة والدولة العبرية كانت وستبقى جزءاً من المصالح والأولويات الأميركية، لقد تطورت العلاقة بين البلدين في سياق سياسي مصلحي فيه قدر كبير من تجنب القضايا الخلافية، وربما ساعد على ذلك أن تركيا كانت في سياستها الخارجية تركز على موضوع الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وأمام الرفض المتكرر من دول أوروبية مثل فرنسا بدأت في تركيا مراجعة تتعلق بأدائها في السياسة الخارجية، هذه المراجعة تتشابه في نتائجها بما قامت به الصين حين ركزت على مفردة الجغرافيا السياسية والعمل النشط ضمن تلك الحدود لتثبيت دور إقليمي وآخر عالمي لها.

إن تقديم تركيا نفسها كوسيط في عملية التسوية السياسية في منطقة الشرق الأوسط عزز من أهمية دورها، الأمر الذي دفع الغرب إلى أخذها بجدية أكبر، نُظر إلى هذا الدور على أنه دور في إتجاه واحد، بعبارة أخرى دور يطبق الشرعية الدولية، لكن تركيا لعبت الدور بطريقة مختلفة.

فالوساطة التركية حاولت أن تترجم مقولة الوسيط النزيه إلى لغة الواقع السياسي، وهو الأمر الذي لا يبدو أنه أعجب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن تركيا أرادت أن يكون في دورها قدر من التوازن الذي لم تعتد عليه منطقة دائمة الإنفجار مثل منطقة الشرق الأوسط.

إن الموقف التركي من الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام 2006، والحرب على غزة في العام 2008، وإستمرار فرض الحصار على غزة، وعدم الرضا التركي عن عدم الجدية من الكيان الإسرائيلي بالنسبة للوساطة التركية بينها وبين سوريا، فكلها عوامل سرًعت في الأزمة بين الطرفين، لكن ما خفي ربما كان أعظم، فتركيا تبدو مطّلعة على نوع من التحريض الذي تقوم به إسرائيل ضد تركيا، وهذا التحريض موجه للولايات المتحدة الأميركية، وكذلك موجه لدول إقليمية بهدف تخويفها مما تقوم به تركيا، لا سيما بعد الدور التركي في إقناع إيران بالتوقيع على صفقة تبادل اليورانيوم.

تأثرت العلاقات التركية الإسرائيلية نتيجة المواقف الإسرائيلية من عملية السلام في الشرق الأوسط وخصوصاً المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والإجراءات والسياسيات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وحصار غزة والإعتداء على سفينة الحرية، وتعد تلك التطورات بمثابة مؤشرات للتوتر بين الدولتين، وذلك في ضوء المحددات التي توجه الدور التركي الجديد تجاه إسرائيل.

من هنا تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة (2000–2010) والمحددات الإقليمية والدولية التي أثرت على هذه العلاقات خلال هذه الفترة .

مشكلة الدراسة :

تعد العلاقات التركية الإسرائيلية من أكثر العلاقات في الشرق الأوسط المتسمة بالتوتر والاضطراب فيما بينهما، فمنذ البداية أدرك الإسرائيليون ميل سياسة حزب العدالة والتنمية والتنمية تجاه منطقة الشرق الأوسط إلى دعم مواقف الفلسطينيين، وأبدوا قلقهم من علاقات أنقرة مع طهران، وفي الوقت ذاته كان لدى الإسرائيليين كامل الثقة في جهود رئيس الوزراء التركي "جب طيب أردوغان" المتعلقة بالوساطة بين إسرائيل وسوريا.

من هنا فإن الإشكالية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها- ما مستوى تأثير المتغيرات الداخلية التركية لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وما أثرها على العلاقات التركية الإسرائيلية خلال الفترة (2000-2010) ؟

1. ما هي أهم المراحل التي مرت بها العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة 2002-2010؟
2. ما هي طبيعة وأبعاد المصالح المشتركة بين الدولتين في الفترة (2002-2010) وهل يمكن أن تساهم في تطوير العلاقات بينهما؟
3. ما هي أهم المحددات المؤثرة على العلاقات التركية الإسرائيلية؟

أهمية الدراسة:

تعكس العلاقات التركية الإسرائيلية خصوصية الحالة التركية التي تحكمها العديد من المحددات والمتغيرات التي في مجموعها تشكل مكونات السياسة والدور التركي، وقد يبدو نموذج العلاقات بينهما غريباً أو غير مألوف لدولة إسلامية يلعب الدين دوراً مهماً في تحديد توجهاتها السياسية، وتلعب الحتمية التاريخية أيضاً نفس الدور، فتركيا في زمن الخلافة العثمانية كانت السلطة المسؤولة مباشرة عن فلسطين والقدس.

وهذه العلاقات شأنها شأن أي علاقة بين أي دولتين يمكن أن تتعرض للتقارب والإبتعاد، وحتى يمكن تصور حد قطع العلاقات فيما بينهما. وتثير هذه العلاقات تساؤلات كثيرة، وهذه التساؤلات فرضتها بشكل قوى حصار غزة، والإعتداء العسكري الإسرائيلي على أسطول الحرية، والإجابة لا يمكن أن تتم إلا من خلال فهم محددات العلاقات التركية الإسرائيلية، وينطبق على العلاقات التركية الإسرائيلية أكثر من نموذج من العلاقات بين الدول، نموذج التحالف، ونموذج المصلحة المشتركة المسيطر ونموذج موازين القوى ونموذج العلاقات الخاصة، وهذه النماذج لا

يمكن فهمها إلا في سياق المحددات البيئية الإقليمية والدولية والتي تحدد توجهات السياسة التركية وأهدافها العليا وحدود الدور الذي يمكن أن تقوم به.

بدأت تركيا بالفعل بتغيير إستراتيجيتها في السياسة الخارجية منذ وصول حزب العدالة والتنمية بشكل واضح جداً لكل المراقبين قبل أكثر من ثماني سنوات، فتركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية لم تخفِ إهتمامها بلعب دور في المنطقة من بوابة المساهمة في حل أزماتها المختلفة، دور يميزها فيه بإحتفاظها بقنوات التفاهم مع مختلف أطراف تلك الأزمات، وإستمر الحضور التركي في مناسبات مختلفة عبر الملفات الفلسطينية العراقية واللبنانية إلى أن تفجرت أولى المفاجآت في هذا الإطار حيث كشف فجأة عن وساطة تركية في مفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل

من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال دراسة المراحل التي مرت بها العلاقات التركية الإسرائيلية، خلال فترة الدراسة للوصول إلى تحليل نمط وواقع العلاقة بين الدولتين في المرحلة الحالية والمستقبلة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

1. تحليل طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية والمراحل التي مرت بها .
2. دراسة وتحليل عوامل التباعد والتقارب بين الدولتين خلال فترة الدراسة (2000 – 2010).
3. تحليل تأثير المتغير الداخلي(وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا) في تطور العلاقات بين الدولتين خلال الفترة (2000 – 2010) .
4. تحليل تأثير التحولات الإقليمية والمواقف الإسرائيلية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي على تطور العلاقات بين الدولتين خلال الفترة (2000–2010) .

منهجية الدراسة:

سيتم الإعتماد على دراسة الأبعاد النظرية للعلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة (2002–2010)، وذلك من خلال إجراء المسح المكتبي من أجل بناء الإطار النظري، والإطلاع على الدراسات السابقة، كذلك الاطلاع على بعض المقالات التي تتعلق بموضوع الدراسة، وذلك من أجل

تحليل العلاقات التركية الإسرائيلية، والإطلاع على تاريخ هذه العلاقات، وذلك بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة وإختبار فرضياتها.

حدود الدراسة:

- **الإطار المكاني:** ينحصر الإطار المكاني لهذه الدراسة في تركيا، إسرائيل.
- **الإطار الزمني:** يقوم الإطار الزمني على الفترة الواقعة بين 2002–2010.

دراسات سابقة:

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة ما يلي:

- **دراسة رندة حيدر (2009) مستقبل العلاقات بين تركيا، إسرائيل:دراسة إسرائيلية** ، تـرتبط اسرائيل بتركيا من خلال العلاقات المتميزة ويجمع بينهما تعاون عسكري ومخابراتي وثيق ومستقر بدأ مع تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين عام 1992، وإستطاع أن يصمد رغم كل التغييـرات السياسية التي طرأت منذ ذلك الحين على الساحة الإقليمية وعلى السياسة الداخلية التركية مع تبدل الحزب الحاكم في تركيا وصعود نفوذ التيارات الدينية والقوميّة في هذا البلد.

تشكل هذه الدراسة جولة في العمق في تاريخ العلاقات التركية – الاسـرائيلية كمـا تقـدم مقاربة لمستقبل هذه العلاقات بالإستناد الى طبيعة المصالح الإستراتيجية التي تجمع بينهما، والتـي تهتم في مقدمتها بما يُسمى ب"نظرية الأطراف" التي طبعت السياسة الخارجيـة الإسـرائيلية فـي الخمسينات والستينات والتي تشجع على إقامة علاقات متينة مـع دول بعيـدة تـستطيع إسـرائيل بواسطتها تخطي عداء الدول العربية المجاورة لها، ورغم التحسن الـذي طـرأ علـى العلاقـات الإسرائيلية – العربية في التسعينات لا سيما بعد إنعقاد مؤتمر السلام في مدريد عام 1991، فإن هذه النظرية ما زالت صالحة، الأمر الذي يفسّر العلاقات الجديدة التي سعت إسرائيل الى توطيدها مـع كل من أنقرة ونيودلهي.

- **دراسة أي كلاين(2003) ترجمة شيرين فهمي، بعنوان" تركيا الأوروبية هل تجعل الإسـلام حقيقة أوروبية قضايا سياسية"**. تناولت هذه الدراسة الإستراتيجية التركية بالتركيز فيها على إنفراج العلاقات التركية الأوروبية بعد ثلاثين عام من الانتظار مصحوبة بالأمل تارة وبخيبة الأمل تـارة أخرى، حيث منحت تركيا الضوء الأخضر لتصبح عضو كاملاً في الإتحاد إلا أن هذا القبول لـن يتحقق بسهولة إذ يتعين على تركيا خوض العديد من الإختبارات التي تثبت لدول الإتحـاد حـسن

السيرة والسلوك لتركيا وكذلك تسجل هذه الدراسة وتؤكد بأن جميع التيارات التركيـــة تؤيــد هــذا الإنضمام.

- دراسة خالد ابو الحسن(2009) العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر و الاســتقرار، مجلــة دراسات شرق أوسطية.

لقد مرت العلاقات التركية الإسرائيلية بفترات متأرجحة بين مرحلة التوتر والإستقرار، وإنه لمن الأهمية بمكان قبل التعمق في هذه القضية البدأ بالحديث بإطلالة سريعة علـــى جــذور تلــك العلاقات والذي من شأنه أن يجعلنا نتعرض للموقف العثماني من التواجد الإسرائيلي في فلــسطين، مما يمكننا من وضع حقائق كثيرة لا يجوز إغفالها، بإعتبارها مفسرة لتساؤلات كثيرة حــول هــذه المسألة، و موضحة لما بها من غموض ولسوف يتم الإعتماد في ذلــك علـــي المنهجيـــة العلميـــة والإستناد إلى المعلومات الموثقة.

- دراسة د. غاليا ليندنش طراوس (2009)، دراسة بالجامعة العبرية: إسرائيل هي السبب فـــي الصدام الحتمي مع تركيا، وأوضحت هذه الدراسة أن المصالح المشتركة بين تركيا، إسرائيل تنبـــع من إرتباطها بالرؤية الغربية وبأنهما شريكان في محاربة الإرهاب بصورة مبدئية، كما تدرك تركيا أنها في حاجة للتكنولوجيا والخبرات الإسرائيلية علي الصعيد العسكري خاصة في مجال طـــائرات الإستطلاع الصغيرة بدون طيار لمحاربة حزب العمال الكردستاني شمال العراق، وذلك علي الرغم من أن الجيش التركي يحاول تنويع مصادره من السلاح ولم يعد يعتبر تل أبيب البــديل الأفــضل، وإعتبرت الدراسة أن المزيد من التدهور في العلاقات مع تركيا يعني المزيد من العزلة الإقليميـــة والدولية لإسرائيل، لذلك لا بد من رفع توصية خاصة بجميع الوزارات والمكاتب الحكومية لتوثيق علاقاتها الثنائية مع نظيرتها التركية، كما انه لا يجب بأي حال من الأحوال ربط العلاقات مع تركيا بحسابات إئتلافية برلمانية حزبية ضيقة، في ضوء شبه الإتفاق المجمع عليـــه فيـــه "إســـتراتيجية" العلاقات مع تركيا.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تتميز هذه الدراسة بكونها من الدراسات العربية الحديثة التي تحاول تحليل تطور العلاقات بين البلدين في ضوء المتغيرات الداخلية على الجانب التركي والإسرائيلي، والتحولات في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2000، حيث أن هذه العلاقات قد شهدت تحولاً مهما يعكس حجم التدهور الذي وصلت إليه العلاقات بين الدولتين من التدهور على المستوى السياسي، وخصوصاً بعدما ما وصلت إليه من تراجع بعد حرب غزة والإعتداء على لبنان، من خلال تحليل التأثيرات على المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على العلاقات التركية الإسرائيلية خلال فترة الدراسة ، وطبيعة مستوى العلاقات السياسية بين تركيا، إسرائيل خلال الفترة (2000–2010) .

الفصل الثاني

التطور التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية

إن التطور الذي شهدته العلاقات التركية الإسرائيلية في العقود الأخيرة من القرن العشرين لم يكن نتاجاً مفاجئاً بل إستند إلى محطات تاريخية عديدة، ففي مرحلة ما قبل التسعينات أسهمت بمجموعها في تحقيق نقلة نوعية في العلاقات توجت بالإتفاق الأمني– العسكري في 23 شباط 1996 والإتفاقات اللاحقة بهذا الشأن والتي شكلت بمجملها منعطفاً خطيراً بالنسبة للعلاقات التركية – العربية ، حيث أُظهر إلى العلن ما كانت المؤسسة العسكرية الحاكمة في تركيا تحاول إخفاءه منذ توقيع الحلف العسكري السري بين تركيا، إسرائيل في شهر آب 1958 على أثر قيام الوحدة السورية المصرية (1958–1961) وثورة العراق في تموز 1958 .([1])

وبموجب هذا التدرج المتصاعد للعلاقات التركية– الإسرائيلية نجد أنها قد تمركزت على تجاوز التكتيك الإقليمي إلى الإستراتيجية الشاملة المعبرة عما تتشارك فيه إستراتيجية الطرفين من منطلقات وإعتبارات، فتركيا، إسرائيل معنيتان داخلياً وإقليمياً ودولياً بالشؤون والمعطيات القائمة والمستقبلية كونهما تنتميان إلى إقليم جغرافي يتمتع بأقصى درجات الأهمية الجيو– إستراتيجية وفيه تتفاعل وتتناقص وتتصارع السياسات.

وإن حرص تركيا على تطوير علاقاتها مع إسرائيل الذي وصلت فيه إلى صيغة التحالف الإستراتيجي الذي لا ينحصر بوجود مصالح آنية والربط بينهما فحسب، بل لأن تركيا لا تريد للعرب أن يتحدوا لأن قوة العرب ووحدتهم تهدد مسعى أي طرف دولي أو إقليمي يهدف إلى الهيمنة والتوسع الإقليمي، ولا سيما تركيا التي تسعى لأداء دور إقليمي أكثر فاعلية فضلاً عما تراه تركيا من أنها تتشابه في كثير من السمات مع إسرائيل من حيث علاقاتهما المتوترة مع دول الجوار العربي، وبخاصة العراق وسوريا وتوجه الجانبين نحو التحالف مع الغرب فيما تعمد إسرائيل إلى إقامة نظام أمني في المنطقة يقوم على أساس تفوقها الشامل سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً وتقنياً في ظل الدعم الأمريكي المطلق والحليف التركي للضغط على الدول العربية، وإجبارها على الإنصياع

([1]) طلاس ، مصطفي، (1997)،التعاون التركي الإسرائيلي، **مجلة الفكر السياسي**، العدد الأول، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص39.

لمنطقها بما يكفل تحقيق التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي وفق شروط إسرائيل ومصالحها الإستراتيجية المهددة لمصالح العرب الحيوية حاضراً ومستقبلاً.

وهذا ما عبرت عنه صحيفة "هآرتس الإسرائيلية" بقولها: أن الذي يحدث هو ببساطة إعادة إنتشار إستراتيجية مهمة في الشرق الأوسط آسيا([1]) ويندرج في إنتشار إستراتيجية إسرائيل التقليدية الرامية إلى بناء علاقات متطورة مع دول متاخمة لأعدائها المحاورين.([2])

ويتناول الباحث تطور العلاقات بين الدولتين من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول : لمحة عن تطور العلاقات التركية الإسرائيلية.

المبحث الثاني: الرؤية التركية لمكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بعد إنتهاء الحرب الباردة.

المبحث الأول : لمحة عن تطور العلاقات التركية الإسرائيلية

يعود تاريخ التعاون الأمني بين تركيا، إسرائيل إلى عام 1958 عندما تم الإتفاق على التعاون الشامل بين المخابرات الإسرائيلية (الموساد) والمخابرات التركية والذي تطور إلى إتفاق رسمي ثلاثي بإسم (ترايدنت) أي (الرمح ذي الثلاث شعب) بعد أن إنضمت إليهما المخابرات الإيرانية (السافاك)، وقد سمح ذلك الإتفاق للموساد بجمع المعلومات الإستخبارية وتتبع حركات ونشاطات الإتحاد السوفييتي سابقاً في تركيا، وتدريب العملاء السريين الأتراك على أساليب وفنون التجسس المضاد، وكيفية إستخدام الأجهزة الإلكترونية مقابل قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه إسرائيل. ([3])

وبدأ خبراء إسرائيليون وأتراك منذ أواخر السبعينيات بالتبادل السري للمعلومات حول أهدافهما المشتركة ضد ما يسمى ب(الإرهاب) ولا سيما حول عمليات التدريب التي كانت تجري في

([1]) طلاس ، مصطفي، مرجع سابق، ص42.

([2]) ميلمان، يوسي، رابيف، دان، (1991)، **جواسيس المخابرات الإسرائيلية**، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية ، ط1، عمان، ص93.

([3])ميلمان، يوسي، رابيف، دان ، مرجع سابق، ص110.

لبنان والتي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية والأرمن والأكراد والمنظمات التركية المناهضة للسلطة المركزية التركية([1])

وفي المجال العسكري وقع الجانبان على برامج تعاون سري بينهما حول تطوير الطائرات التركية من نوع (F4) بكلفة مليون دولار عام 1986 وكذلك ما نشر عن علاقات مستشار الرئيس التركي الأسبق توركوت أوزال وصهره " محمد بايخامان" مع إسرائيل وقيامه بزيارات سرية عدة لتل أبيب وعقده صفقة شراء قطع غيار أجهزة إلكترونية إسرائيلية لطائرات (F16) التركية. ([2])

وجاء التعاون التركي الإسرائيلي ذو الطابع الأمني– العسكري في إتفاقية شباط 1996 والإتفاقيات اللاحقة التي دخلت حيز التنفيذ في نيسان من العام نفسه لتشكل نقلة نوعية متطورة في علاقات الجانبين، ويشكل الدعم التقني العسكري والإستخباري الإسرائيلي لتركيا أهمية بالغة لأن تصبح تركيا قوة عسكرية إقليمية فاعلة في المنطقة تخدم المصالح الإسرائيلية الإستراتيجية في الإبقاء على الخلل في التوازن الإستراتيجي القائم بين العرب وإسرائيل لصالح إسرائيل، وقد تم تشكيل "المنتدى الأمني للحوار الإستراتيجي " بين تركيا، إسرائيل الذي يدعو إلى إقامة آلية مشتركة لرصد الأخطار التي تهددهما وتحديد سبل مواجهتها ويتضمن ذلك تبادل المعلومات الأمنية والإستراتيجية التي تحصل عليها الأجهزة الأمنية التركية والإسرائيلية في القضايا الإقليمية ([3])

ويمتد نشاط هذا الحوار إلى إقامة أجهزة رصد وتنصت إلكترونية على حدود تركيا مع كل من سوريا والعراق وإيران، ورافق ذلك تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين العسكريين والسياسيين بين الطرفين بشكل مكثف منذ إتفاقية شباط 1996 والتي تمخضت عن توقيع العديد من الإتفاقيات

([1]) أحمد ، إبراهيم خليل ، **الاتفاق العسكري التركي– الإسرائيلي جذوره طبيعته مخاطره على الأمن القومي العربي**، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ص28.

([2]) الناصري، إبراهيم خليل،(1990)، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية**، بغداد، دار الحرية، ص137.

([3]) معوض، جلال عبد الله ،(1996)،عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينيات، **مجلة شؤون عربية**، كانون الأول، ص127.

بخصوص تطوير التعاون في مجالات التدريب وتبادل المعلومات وإجراء المناورات العسكرية المشتركة والتصنيع الحربي المشترك وتحديث إسرائيل للطائرات والدبابات والمعدات العسكرية التركية المختلفة، ومن ذلك موافقة الحكومة التركية (السابقة) برئاسة "نجم الدين أربكان" على إبرام إتفاق مع إسرائيل في كانون الأول 1996 تبلغ قيمته نحو (632) مليون دولار يقضي بتطوير وتحديث الأجهزة الإلكترونية وأنظمة الملاحة والرادار ل(65) طائرة حربية تركية من قبل شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية . ([1])

لقد أصبحت تركيا في العقود الأخيرة من القرن الماضي سوقاً مهماً للسلاح الإسرائيلي وقطع الغيار وبعض الخدمات العسكرية الاخرى ([2]) ويقع ضمن خطة جديدة لتحديث الجيش التركي بكلفة إجمالية تبلغ نحو (67) مليار دولار خلال عقد التسعينيات . ([3])

وقد تعاقد الجيش التركي مع شركات إسرائيلية في حقول الإلكترونيات لتزويد الجيش التركي بأنظمة الإنذار المبكر والإتصالات المتطورة، فضلاً عن العديد من الإتفاقيات العسكرية التي تتضمن تطوير التعاون العسكري بين الجانبين بكافة أشكاله وأنواعه وتزويد إسرائيل لتركيا وتزويدها بمعلومات حساسة عن الأسلحة ومنظومات الدفاع الجوي السورية.

وبخصوص التعاون الأمني بين تركيا، إسرائيل تم في أنقرة عقد في نيسان 1997 عقد إتفاق "تقدير المخاطر" الذي ينص على أن يتم التقدير الذي المشترك للمخاطر كل ثلاثة أشهر على مستوى الفنيين من تركيا، إسرائيل على نطاق وزراء الدفاع ورؤساء الأركان، كما تم عقد إتفاقية أمنية بين كل من تركيا، إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والتي نصت على تعاون أجهزة المخابرات في الدول الثلاث لمواجهة ما أسموه ب"التطرف الديني" والتواؤم مع السياسة الأمريكية

([1]) نور الدين، محمد، (1997)، **تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات**، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ص267.

([2])السبعأوي، عوني عبد الرحمن،(1997)، **إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص16.

([3])الكيلاني، هيثم، (1998)، **قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق**، مصر، جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، المؤتمر السنوي الثالث، المياه العربية تحخديات القرن الحادي والعشرين، ص5.

في المنطقة إذ تعاني كل من تركيا، إسرائيل من مشكلات أمنية في أكثر من إتجاه، ففي تركيا هنالك أولاً الحرب المستمرة بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني منذ عام 1984 الذي لم يقصر ميدانه على المنطقة المرتبط بعدد كبير من المنظمات (اليسارية) التركية، ولا سيما منظمة "اليسار الثوري" التي قامت بمعظم العمليات ضد أهداف أمريكية وغربية إبان العدوان الثلاثيني على العراق في عام 1991، فضلاً عن تصاعد نشاط عمليات المنظمات الإسلامية المتشددة وخاصة منظمتي "حماس" و" الجهاد الإسلامي" فضلاً عن "حزب الله" اللبناني وعملياته المستمرة شبه اليومية في المنطقة التي تحتلها إسرائيل في جنوب لبنان.

ولم تكن إسرائيل بعيدة عن الفكرة التي طرحتها أنقرة لإقامة "حزام" أو "منطقة أمنية" في شمال العراق كجزء من ترتيبات متفق عليها مسبقاً مع الإدارة الأمريكية للإبقاء على الوضع مضطرباً في هذه المنطقة، فقد نشرت معلومات في تشرين الأول 1997 عن "إقامة إسرائيل" أجهزة تنصت إلكترونية في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سوريا وإيران وجمع المعومات عنها مقابل مساعدة إسرائيل لتركيا في تجهيز المنطقة الأمنية المعلن عنها مؤخراً في شمال العراق. ([1])

كما نصت إحدى الإتفاقيات المعقودة بين الجانبين على السماح والدعم التركي لعناصر (الموساد) الإسرائيلي للقيام بعمليات تجسسية على كل من سوريا والعراق وإيران وإنطلاقاً من الأراضي التركية. ([2])

وقد إنعكست التطورات السياسية في علاقات الطرفين أواخر الثمانينات على إرتفاع حجم التبادل التجاري بينهما للعامين (1987–1988) بنسبة (47%) أي أنها إزدادت من (367،61) مليون دولار عام 1987 إلى (63،90) مليون دولار عام 1988 كما إزداد عدد الشركات

([1]) الرشدان ، عبد الفتاح ،(1998)، **العلاقات العربية التركية في عالم متغير** ، العلوم الإجتماعية، المجلد 26، العدد 3، ص35.

([2])السعيد، باهر محمد، (1994)، **موقف تركيا من المصالحة العربي، في المصالحات العربية الرؤى الآليات والاحتمالات** ، تحرير محمد صفي الدين خربوش، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة، ص422.

الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من أربع شركات عام 1984 إلى تسع شركات عام 1988 إستثمرت مبلغاً قدره (124،1) مليار ليرة تركية منها (658) مليون بالعملات الأجنبية. ([1])

وفي التسعينيات من القرن الماضي قطع الجانبان شوطاً كبيراً في إتجاه علاقاتهما الإقتصادية والتجارية وقيام مشاريع مشتركة بينهما في مجالات الإنشاء والمقاولات المتعددة الأغراض وأعتبر (ميكاهاريش) وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي (الأسبق) تركيا سوقاً رائجة للمبيعات الإسرائيلية ، وبلغ التعاون مداه في فترة تولي "تانسو تشيلر" لرئاسة الحكومة التركية السابق حيث إصطحبت معها وفداً تركياً كبيراً بلغ عدد أعضاؤه (230) شخصاً خلال زيارتها لإسرائيل في كانون الثاني 1993 ضم وزراء الخارجية والزراعة والطاقة والصناعة والصحة ونحو خمسين شخصية إقتصادية وتجارية ونحو عشرين مواطناً تركياً من أصل يهودي يمثلون جاليتهم في تركيا تم فيها إقرار العديد من الإتفاقيات التجارية الثقافية، مما أدى إلى تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما ليصل إلى نحو نصف مليار دولار في عام 1996.

ولهذا وجدت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل مدخلاً إقتصادياً ساعدها على حل أزمتها الإقتصادية وبلوغ هدفها في دخول الإتحاد الأوروبي حيث ترى أن أدائها الإقتصادي قد يتحسن جرّاء تعاونها في مجال السياحة وبيع المياه لإسرائيل وإنشاء منطقة للتبادل الحر بين الدولتين.

وقد أعلن المتحدث بإسم السفارة الإسرائيلية في انقرة "إتيان نايه" بأن تركيا كغيرها من البلدان بحاجة إلى إستثمار رأسمال أجنبي وإن إسرائيل مستعدة لذلك وتم تحقيق خطة إقتصادية مهمة بين الجانبين في هذا الإتجاه بتأسيس "مجلس العمل التركي- الإسرائيلي". ([2])

([1]) السعيد، باهر محمد ، مرجع سابق، ص432.

([2]) الكيلاني ، هيثم ، (1997)، **البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية والإتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية** ، إشراف سمعان بطرس الله، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص134.

وبسبب كون العلاقات في كل من تركيا، إسرائيل التجارية والتي تنسجم مع الغرب ولا سيما تركيا، إذ يستحوذ الإتحاد الأوروبي على نحو(43،8%) من صادرات تركيا، إسرائيل التجارية وعلى نحو (52%) من وارداتها.

وقد تم التوقيع بين إسرائيل وتركيا في آذار 1996 على إتفاقية للتجارة الحرة وأخرى لتجنب الإزدواج الضريبي وثالثة لتشجع الإستثمارات المشتركة التي تضمن تخفيض الرسوم الجمركية من (40 إلى 10%) ثم إلى (4%) مما يؤدي إلى رفع حجم التبادل التجاري إلى معدلات كبيرة قد تصل إلى نحو ملياري دولار عام 2000.

وتنشط الشركات الإسرائيلية في إستثماراتها الإقتصادية داخل تركيا نحو (57) شركة معتمدة على تفوقها التقني وقدراتها التمويلية على طريقة زيادة صادراتها من الأجهزة الإكترونية وأجهزة الإتصالات والآلات الزراعية والصناعية إلى تركيا وبالتالي إعادة تصديرها من تركيا إلى الدول العربية والتعاون في مجالات الطاقة وشبكات الري حيث كانت تقوم تركيا ببناء سد (بيره جاك) على نهر الفرات قرب الحدود السورية بمشاركة إسرائيلية وأمريكية.

وفي الجانب التركي تنشط شركات المقاولات التركية داخل إسرائيل حيث تسهم في بناء مستوطنات اليهود الجدد في الاراضي العربية المحتلة إذ يوجد في إسرائيل ما يزيد على الثلاثة آلاف عامل تركي يعملون في إسرائيل يضاف إلى ذلك وجود نحو(80) ألف إسرائيلي من أصل تركي الذين لم يقطعوا علاقاتهم مع تركيا وكانوا جسراً لتوطيد التعاون بين الطرفين ويقومون بأعمال متبادلة مع اليهود والأتراك الذين لهم تأثير مهم في الإقتصاد التركي عبر شركات كبيرة مثل شركة (بروفيلو) إضافة إلى تزايد عدد السياح الإسرائيليين في تركيا حيث تشير الإحصائيات إلى زيارة نحو نصف مليون سائح من السياح الأتراك أكثر من (160) آلاف سائح سنوياً. ([1])

([1]) الكيلاني، هيثم، (1998)، **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات استراتيجية(13) ، أبو ظبي، ص92-93.

ويظهر أن تركيا قد فضلت تطوير علاقاتها مع إسرائيل التي تعتقد بأنها أكثر أهمية وربحية من علاقاتها الإقتصادية والتجارية مع الدول العربية، حيث أن معظم الأتراك يشددون على أهمية العامل الإقتصادي والتجاري، فالخبير التركي في العلاقات الدولية الدكتور "حسن قوني" يؤكد بأن تركيا يمكن أن تكون ميدان عبور مهم لإسرائيل ومجموعات الإستثمار اليهودية الأخرى إلى آسيا الوسطى وتطمح إسرائيل أن تتغلغل إقتصادياً في جمهوريات آسيا الوسطى مستغلة الوجود التركي في هذه الجمهوريات وقيامها بإستثمارات كبيرة هناك ولمواجهة ألمانيا التي تحاول الحصول على إستثمار نفط أذربيجان وكازاخستان عبر إيران ولأن تدفق النفط الأذربيجاني عبر تركيا إلى البحر المتوسط يحقق الفائدة لتركيا، إسرائيل معاً.

تستخدم تركيا المياه سلاحاً يعبر عن إستثمار جديد لموقفها الجغرافي في الضغط على دول الجوار الجغرافي (سوريا والعراق) إذ أصبحت مشكلة مياه دجلة والفرات إبتداءً من عام 1973 مجالاً للنزاعات والمشاكل الإقليمية بين دول حوضي النهرين (تركيا – سوريا– العراق)، ولكون منابع النهرين في الأراضي التركية فإن ذلك يمنح تركيا خواصاً إقتصادية وإستراتيجية مهمة سواء فيما يتعلق بإستخدام مياه النهرين داخل أراضيها أو في سياساتها المائية تجاه دول الحوض الدنيا إذ نحو (90%) من مياه مهر الفرات تنبع من الأراضي التركية وهذا يدعم تطلعات السايسة الخارجية لتركيا بإتجاه بناء علاقات جديدة مع دول الجوار العربي منطلقة من عامل الضغط الذي يتمثل بتحكمها في موارد مياهها الرئيسية. ([1])

وعلى هذا الأساس تشهد منطقة جنوب شرق تركيا منذ أواخر الثمانينات تحقيق جملة مشروعات كبيرة متعددة الأغراض والنتائج تشمل سلسلة من سدود المياه والخزانات وأنفاق إرواء ونظم تقنية الري ومخططات كهرومائية (هايدروليكية) يطلق عليه بالتركية مصطلح "GAP" وهي تعني " مشروع جنوب شرق الأناضول" المحاذي للحدود التركية مع كل من سوريا والعراق. ([2])

([1]) تهامي، احمد ،(1997)، **تركيا وتوسيع الناتو** ، **السياسة الدولية**، السنة 33، العدد 129، ص111.

([2]) نور الدين، محمد، (1997)، مرجع سابق، ص14.

إن ضعف المحيط العربي المحاذي لتركيا سهل عليها المضي في إنجاز مشروع "GAP" ولا سيما سد أتاتورك على نهر الفرات الذي أنجز عام 1989 وبدأ يلحق ضرراً كبيراً بالأمن المائي لكل من سوريا والعراق وبهذا الشأن يترتب على ذلك حرمان كل من سوريا والعراق نحو (12) مليار متر مكعب من المياه في كل عام مما كان يصلهما مما ترتب عليه تفاقم الأضرار وإلى إجراء تعديلات لمشاريعها الزراعية مع إزدياد السكان .

المبحث الثاني : الرؤية التركية لمكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بعد إنتهاء الحرب الباردة

أظهر إنهيار الإتحاد السوفييتي سابقاً وزوال هواجسه الأمنية وتداعيات أزمة الخليج الثانية وبروز ما يعرف بالنظام الدولي الجديد تأثيرات واضحة على الأوضاع الجيوسياسية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، التي يشكل الوطن العربي الجزء الأكبر منها وتشكل تركيا جزءاً مهماً آخر، وتعبر الرؤية التركية عن إهتماماتها بمنطقة الشرق الأوسط بالأساس من منطلق الإستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض على تركيا الإهتمام بالبنية الإقليمية والنفوذ الإقليمي والدولي ، وضمن هذا المنظور تصبح تركيا معنية بصورة مباشرة بإعتباراتها الإقليمية أكثر من ذي قبل، وهو ما يتطلب مزيداً من الإنخراط في هذه الإعتبارات . ([1])

وقد عبرت تركيا عن هذا الانضمام بمشاركتها في أحداث حرب الخليج الثانية مستثمرة لموقعها الجيوستراتيجي الذي تتمتع به، وقد أطلقت تلك المشاركة فاعلية على المكانة التركية تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية الآسيوية بشكل خاص لا سيما وأن تركيا تعد تقليدياً جزء من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والثقافي، ويدرك المسؤولون الأتراك حجم وطبيعة التطورات الإقليمية التي جرت في المنطقة منذ حرب الخليج الثانية، حيث قيّم مستشار وزير الخارجية التركي ذلك "بأنه من الضروري أن نتعامل مع الواقع بموضوعية، فبعد حرب الخليج دمرت قوة العراق، وأفرغت القضية الفلسطينية من مضمونها، وتمزقت القومية العربية، وصارت جامعة الدول العربية حبراً على ورق، وخرجت إسرائيل وحدها مستفيدة من تلك الحرب. ([2])

([1]) روبني، فيليب ، (1993)، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، دمشق، ص8.

([2])معوض، جلال عبد الله ، مرجع سابق، ص95.

ولذلك سعت تركيا إلى تعزيز مصادر قوتها العسكرية والإقتصادية ونفوذها السياسي كطرف فاعل في أي ترتيبات حالية أو مستقبلية في منطقة الشرق الأوسط وقد ظهر هذا الإتجاه بصورة واضحة عندما إعتبر رئيس وزراء تركيا الأسبق "تورغوت أوزال" بأن تركيا أقوى دولة في الشرق الأوسط وهي قوية بما فيه الكفاية للنهوض بدورها الخاص وليس كشرطي للغرب في المنطقة بل إنها تتطلع إلى أن تكون في المستقبل القريب القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والصين.([1])

إن تشديد تركيا على لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط ليس أمراً مستجداً فهي دولة شرق أوسطية، ولكن الجديد هو المدى الذي ستدفع فيه تركيا والذي لا يقتصر بالتأكيد على الجوانب الإقتصادية والأمنية بل يتعداه إلى الجوانب السياسية خصوصاً وأن تركيا تحتل وضع إستراتيجي مهم.

وتتميز تركيا بمقدرتها على التعامل مع الدول العربية والإسلامية من خلال أساليب متنوعة دون المساس بإرتباطاتها ومصالحها مع الدول الغربية لتعزيز مصالحها الوطنية العليا على أساس أن جوهر السياسة التركية هو " توفير الحماية الفعالة للمصالح القومية التركية والإسهام في تحقيق السلام في المنطقة والعالم على أساس المبادئ الجوهرية التي أسس دعائمها "أتاتورك" على حد قول "تورغوت أوزال" ([2])

وتتوفر الفاعلية لتلك المصالح عبر إلتزام الرؤية التركية بإنتهاج أسلوب براجماتي يتميز بقدر واسع من المرونة من بعض الدول عبر إقامة علاقات إيجابية تعاونية بالقدر الذي تستطيع أن تجد لها مكاناً مميزاً في السياسات العربية عموماً بغض النظر عن فلسفات الحكم السائدة فيها ما دامت تعمل ضمن الإطار المقبول إقليمياً ودولياً وفي هذا الإطار يمثل إتجاه تركيا نحو المنطقة بتكيف جديد لما كان من علاقات سابقة وبما يضمن إستمرارية تعزيز المصالح الوطنية العليا لا سيما وأن المنطقة وبصورة أساسية للدول العربية تمثل خياراً إقتصادياً وتجارياً يتسم بمزايا إيجابية منها القرب الجغرافي وموارد الطاقة والأسواق الإستهلاكية وهو ما يعني الإبتعاد عن النظرة

([1])الناصري، إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص98.

([2])السعيد، باهر محمد ، مرجع سابق، ص12.

التقليدية التي تبدي فيها تركيا إهتماماً بالمنطقة لإعتبارات تتعلق بالدين والتاريخ بل وأن تركيا لا تعد نفسها عضواً كاملاً في المنطقة من الناحية الثقافية والسياسية.([1])

لقد أصبحت تركيا تدرك الحاجة إلى التوازن الصحيح بين مصالحها وبين الدور الذي ينبغي أن تقوم به في الشرق الأوسط ويقصد بهذا التوازن أن تذهب تركيا إلى صياغة خياراتها إزاء أية قضية إستناداً إلى الدور الذي يجب أن تقوم به، وتتراوح هذه الخيارات بين "دور المراقبة" لها خلال حرب الخليج الأولى و" دور التورط الكامل بأعمالها العسكرية في شمال العراق وتتراوح الخيارات المتوسطة بين "الدور المحدد" في التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية وعدم الإستثناء من السياسات الآخذة في التبلور فيما يتعلق بشكل خاص بالترتيبات الشرق أوسطية التي يتم تصميمها. ([2])

ويدرك صناع القرار ان الأتراك وما تملكه تركيا من إمكانات وخصائص ذاتية وموضوعية فريدة، يمكن حصرها بموضعها بالنسبة إلى الجغرافيا السياسية وروابطها الخاصة مع الغرب ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بوضعها المهيمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعلاقاتها المتطورة مع الحليف الإقليمي "إسرائيل" والقوة العسكرية المتنامية، والثروة المائية، وعلاقاتها الإقتصادية والتاريخية الثقافية مع الدول العربية، لا سيما إستثمار إمتدادها السياسي والإقتصادي مع الجمهوريات التركية الإسلامية لتجعل من نفسها عامل إستقرار وتوازن، وتصبح إحتمالات التوظيف الإقليمي لهذه الإمكانات على إعتبار أن مجالات توظيفها إقليمي الطابع أكثر من كونه دولياً قابلاً للتطبيق مع وجود معطيات إستثنائية تدفع بهذا الإتجاه وترتبط بالأمور التالية: ([3])

- غياب العراق كقوة إقتصادية ذات شأن ضمن الإطارين العربي والإقليمي، وبدأ التوازن للقوى الإقليمية يتجه لصالح تركيا ويوفر لها ظروفاً أفضل .

([1])الجميل، سيار، (1997)، **الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي**، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ط1، ص259.

([2]) نازلي ، معوض احمد ،(1993)، **التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والإقتصادية المعاصرة في العلاقات العربية التركية** ، الجزء الأول ، إشراف محمد صفي الدين أبو العز، معهد البحوث والدراسات العربية والمنظمة العربية للثقافة والعلوم ، القاهرة، ص329.

([3])أحمد ، إبراهيم خليل ، مرجع سابق، ص87.

- إنطلاقاً من عملية التسوية السلمية من مدريد عام 1991 عبر محورين، محور المفاوضات الثنائي والتي تنشغل فيه سوريا مع إسرائيل، ومحور المفاوضات المتعددة الأطراف المنبثقة عنها خمسة لجان (اللاجئين، والبيئة، والمياه، والحد من التسلح، والتعاون الإقتصادي) حيث أصبحت تركيا عضواً في تلك اللجان. ([1])
- الجهود الأمريكية لإحتواء إيران ضمن بيئتها الإقليمية والحد من طموحاتها في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.
- طرح مشروع النظام الشرق أوسطي بمفاهيميه الإقتصادية والأمنية كنظام إقليمي فرعي عن النظام الدولي الراهن.

عموماً، تسعى تركيا إلى تحقيق هدفين إستراتيجيين في سبيل تعزيز أدائها الإقليمي في المنطقة، وذلك بالحصول على العضوية التامة في الإتحاد الأوروبي والسعي لبناء مصالح إقليمية واسعة يجعل من تركيا المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه ومركز الإقتصاد لشعوب المنطقة بإستخدام المياه والزراعة المتقدمة والمنتجات الصناعية والتجارة الدولية.([2])

وفي الإطار ذاته يؤكد المسؤولين الأتراك قدرة تركيا بنظامها العلماني وتجربتها الإقتصادية الليبرالية على أن تشكل نموذجاً ملائماً يمكن لدول الشرق الأوسط الإستفادة منها في تطورها السياسي والإقتصادي نحو مستقبل أفضل للمنطقة بإعتبار أن العقبة أساسية من وجهة نظر تركيا والتي تحول دون تطور ما يلزم من تسامح وتفاهم وإعتدال لتحقيق الأمن والإستقرار والتعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط من أزمة الديمقراطية وإنتشار التعصب والتطرف في العديد من دول المنطقة، وبالتالي يمكن لتركيا أن تكون نموذجاً للمساعدة في إجتياز هذه العقبة . ([3])

ونجد أن تركيا توظف موقعها الجغرافي من جانبها السياسي – الدولي لتمارس دور "حلقة الوصل" أو " حلقة السلام" بين منطقة الشرق الأوسط والغرب، وممثلة للغرب في الشرق الأوسط،

([1])نازلي ، معوض احمد، مرجع سابق، ص41.

([2])ميلمان، يوسي، راييف، دان، مرجع سابق، ص22.

([3]) نعمة، كاظم هاشم،(1997)، التعاون التركي الإسرائيلي: قراءة في الدوافع الخارجية، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 20، العدد 220، ص5.

فمن الناحية الأولى نجد أن القيادة التركية قد بذلت جهوداً خاصة أثناء حرب الخليج الثانية بقصد إقناع الدول الغربية بالأهمية المتصاعدة لتركيا وما يمكن أن تؤديه من دور إقليمي جديد في مرحلة ما بعد الحرب، وضرورة تثمين حلفائها الغربيين للأهمية الجديدة هذه لتحفظ مصالحه في المنطقة ومن جهة ثانية تقدم تركيا نفسها للمنطقة بإعتبارها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي ، وترتبط بعلاقات تاريخية وثقافية وإجتماعية منذ فترات زمنية ليست بجديدة ومتعمقة والذي يؤثر فيها وعلى علاقاتها ذات الطابع الشمولي مع المنطقة. ([1])

وكان قد غلب على الفكر السياسي التركي رسوخ قناعة بأن تركيا لم تبلغ ما تستحقه من منزلة متوقعة في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية وإزدادت هذه القناعة بعد أن أصبح بالدور الإقليمي غير الكافي ذلك بأن التعاون الأوروبي والأمريكي مع المنطقة لم يمر أبداً عبر تركيا وإنما يكون في الإتصالات والعلاقات المباشرة التي إتخذت أشكالاً منتظمة، وقد طور الأتراك نظرتهم هذه لتصبح تركيا جسراً بين الدول الغربية من جهة والعالم الإسلامي في آسيا الوسطى والقوقاز من جهة أخرى، بدلاً من كونها جسراً يربط بين أوروبا والشرق الأوسط (بلاد الشام، والعراق، وشبه الجزيرة العربية).

وبذلك تنطلق الرؤى التركية في البحث عن خياراتها الإقليمية عبر تطويرها لخيارات مؤجلة فالتآكل الذي حدث في فاعليتها كحاجز منعها من مواجهة الإتحاد السوفييتي(سابقاً)، ولم يكن ليمثل سوى التبدل في طبيعة الأداء الإقليمي والذي لا يترتب عليه بالضرورة إنتقاص الموقع والدور الإستراتيجي لتركيا، فالتحول الجزئي قد لا يؤدي بالضرورة إلى التحول الكلي في الأداء، وهو ما زاد من خيارات تركيا في مجال السياسة الخارجية بحيث بدأت في عملية من التغيرات الإدراكية والبنائية في سياستها الخارجية، وهو مسار جديد من التعاون متعدد الأبعاد الذي يضمن غرب أوروبا والديمقراطيات الجديدة في آسيا الوسطى وشرق أوروبا والدول المستقلة المنبثقة عن الإتحاد السوفييتي ويوغسلافيا وأخيراً بعض دول الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، وهو الدور الذي

([1]) غوركان، إحسان،(1995)، **تركيا في الجيوسياسية الجديدة وآثارها في مستقبل العلاقات العربية التركية**، أورهان وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص600.

يتطلع الغرب فيه إلى تركيا للقيام به، والدور الذي تضطلع به تركيا لنفسها للقيام به، وهو ليس دور رئيسي ولكنه دور الوكيل المسهل لتحقيق مصالح تركية وأهداف أمريكية– أوروبية. ([1])

وتستدعي الجغرافيا الجديدة لتركيا أن تأخذ بإستراتيجيتها الأولويات في تحركها عبر دوائرها الإقليمية المختلفة (آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط وأوروبا)، وفي منطقة الشرق الأوسط تعد تركيا بلا شك قوة إقليمية يعتد بها وهي بالضرورة أمامها مجالات عديدة لتشارك بها بصورة فاعلة والتي تحدد بالأساس القدرات التركية والفرص والقيود التي تواجهها .

ولذلك لا تغفل تركيا "مبدأ الإقتصاد في الجهد" وهو يدعو الدولة إلى أن تبحث عن المعطيات الموضوعة التي تمكنها من أن تجعل من حركتها الإقليمية المتناغمة على أحسن وجه، وتزداد أهمية الأخذ بمبدأ دلالات الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط بالتحديد حيث إنهارت الأطر التي حددتها المنطقة في فترة الحرب الباردة، ولم تأخذ الحدود الجديدة للمنطقة صيغتها النهائية بعد، وهي ما تزال في عملية الرسم والتحرك، وأصبحت معادلة توازن القوى في المنطقة أكثر إرتباطاً بالقدرات الذاتية وبالبيئة الإقليمية منه بالتوازن الدولي، بمعنى أن هامش الحركة للأطراف الأساسية في الإقليم يأخذ بالإتساع وأن عوامل التوازن لم تعد تقتصر على الثقل السكاني وحده.

وتعطي التصورات الإستراتيجية بإعتماد أطر إقليمية حرية أكبر للطرف الخارجي للتراجع عن دعم وكيله، وبالمقابل ضيق هامش الوكيل في الحركة والمناورة، يساعد على وجود مهيمن لسياسات الشرق الأوسط في التسعينيات. ([2])

إن العوامل الداخلية والإقليمية التي تؤدي إلى عدم الإستقرار والنزاعات فيها قد إكتسبت الأولوية على العوامل الخارجية، كما إن مسؤولية إنتاج الحلول لفض النزاعات في المنطقة سوف تقع على عاتق الدول الإقليمية وليس على القوى الخارجية والمنظمات الدولية، والذي يعطي دفعاً كبيراً لتوجه تركيا نحو الشرق الأوسط. ([3])

([1])الجميل، سيار، مرجع سابق، ص12.

([2]) زهران، جمال علي،(1996)، أزمة الحدود العربية مع دول الجوار الجغرافي، : دراسة تطبيقية للمشرق، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، العدد 62، ص93.

([3]) طلاس ، مصطفي، مرجع سابق، ص63.

وتأسيساً على ذلك لا يمكن إغفال علاقة التفاعل والتأثير التي تربط المعطيات الإقليمية والدولية سواء أكانت ضابطة أو معوقة أو مسهلة لسير الأمور في الإطار الذي تسير فيه الرؤية التركية للمنطقة خصوصاً بما يتعلق بمفاهيم الدور الشرق أوسطي الذي يتعلق بعامل التجاور الجغرافي ضمن معطياته القائمة حالياً وهي الأكراد والمياه والمشكلات الحدودية فضلاً عن العلاقات الإقتصادية والتجارية وتحقيق المزيد من التعاون العسكري– الأمني، بحيث توصف علاقات تركيا الحالية مع منطقة الشرق الأوسط بأنها تعكس نمطين من التفاعل في آن واحد، وهي تتراوح بين الصراع والتعاون.

فالصراع أو التوتر في هذه العلاقات يتبلور في قضايا عديدة بعضها قائم ومستمر منذ فترة الحرب الباردة كمشكلات مياه الفرات والإسكندرون وأمن الحدود وبعضها مستجد كالتعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا وإتساع نطاق دور الأخيرة في المناطق الشمالية من العراق، أما النمط التعاوني فيرتبط بإستمرار وتطور العلاقات الإقتصادية على الصعيدين الثنائي والإقليمي فضلاً عن تطور العلاقات الدبلوماسية بين تركيا ودول المنطقة. ([1])

وخلال العقود الماضية حققت العلاقات التركية الإسرائيلية تطورات مهمة على الأصعدة السياسية والإقتصادية رغم ما كان يتخللها من مشاكل وقد تعامل معها الطرفين بحرص ورغبة في عدم تصعيدها مما وفر لهم بيئة ملائمة لتطوير هذه العلاقات في التسعينيات بدرجة أكبر من ذي قبل، ولا سيما في المجال الأمني– العسكري والذي عبر عنه توقيع الإتفاق العسكري التركي الإسرائيلي عام 1996، والذي يعد أحد التغيرات الطارئة على الوضع في الشرق الأوسط، ويبدو أن الإتفاق جاء للمشاركة في جهود ترتيب أوضاع المنطقة ضمن بيئة أمنية إقليمية تضمن لتركيا دوراً بارزاً وتتيح لإسرائيل هامش من الضغط على الدول العرقية المشاركة في عملية السلام كما يوفر للولايات المتحدة الأمريكية آلية فاعلة لخدمة مصالحها وأهدافها عبر علاقات التحالف التي تربطها بطرفيه. ([2])

([1]) صويصال، إسماعيل ، (1993)، **العلاقات العربية التركية في ضوء التطورات السياسية والإقتصادية المعاصرة**، الجزء الثاني، إشراف إكمال الدين أوغلو، معهد البحوث والدراسات العربية ومركز الأبحاث والفنون الثقافية التركية، ص320.

([2])صويصال، إسماعيل، مرجع سابق، ص322.

وينظر صناع القرار الأتراك إلى العملية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي بإعتبارها النافذة لدخول تركيا الطبيعي إلى المنطقة ضمن ترتيبات مشروع الشرق أوسطي وهو ما يفرض واقعاً جديداً لا تستطيع الدول العربية أو تركيا أن تكون في منأى عنه لا سيما أن قواعد الصراع العربي الإسرائيلي قد تغيرت في ظل النظام الدولي الجديد على المستوى السياسي والإقتصادي وما يترتب عليه من دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل بوصفها حليفاً إستراتيجياً في المنطقة فضلاً عن الإنعكاسات السياسية للترتيبات الإقليمية في المنطقة . ([1])

وعلى الرغم من التطور النسبي للعلاقات التركية العربية في مجالات عدة، فإن مشكلة المياه تقف حائلاً أمام تفعيل هذا التطور إلى مستويات عليا، ولا سيما مع سوريا والعراق، ويعتبر نهري دجلة والفرات من أهم الموارد المائية المشتركة بين هذه الدول حيث تمكن المشكلة في عدم وجود إتفاقية ثلاثية لتوزيع الحصص المائية بينها، ويصبح الأمر محفوفاً بالمخاطر، مع شروع تركيا منذ بداية الستينات بالشروع بإقامة مشروع جنوب مشروع جنوب شرق الاناضول "GAP" حيث أصبحت مشكلة المياه تطرح كسبب محتمل لحرب مستقبلية في المنطقة. ([2])

وتعتبر القضية الكردية واحدة من أكثر المشكلات الداخلية تهديداً للأمن والتوازن في المجتمع والدولة التركية، وهي قضية تمتد تداعياتها إلى دول الجوار الجغرافي (ايران– سوريا– العراق) بحيث أخذ البعد الكردي في السياسة التركية يشكل حجر الزاوية في علاقاتها إتجاه هذه الدول في العديد من مواقف أنقرة إزاء القضايا الثنائية معها خاصة وأن تركيا لا تستطيع أن تلعب دوراً فاعلاً وقيادياً في منطقة الشرق الأوسط دون أن تمهد لحل المشكلة الكردية. ([3])

تعاني تركيا من صعوبات في التعامل مع القضية القبرصية فبعد التدخل التركي عام 1974 وإعلان قيام جمهورية قبرص التركية الشمالية توالت المواقف السلبية الصادرة من حلفائها الغربيين بإتجاهها، الذي حدى بها لإستمالة الدول العربية إنطلاقاً من الإعتبارات الدينية، ولا تزال هذه المشكلة تمثل عاملاً لإرباك تركيا وإيجاد حل للقضية القبرصية وتشعر معظم الأوساط التركية بأن

([1])زهران، جمال علي، مرجع سابق، ص99.

([2]) الداقوقي، إبراهيم،(1996)، **صورة العرب لدى الأتراك**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص210.

([3])معوض، جلال عبد الله ، مرجع سابق، ص45.

تركيا هي التي تؤيد المطالب العربية المشروعة بالقضية الفلسطينية منذ عام 1967 والتي لا تجد المساندة الكافية التي تتوقعها من العرب بخصوص المشكلة القبرصية، الا أن لجوء بعض الدول العربية ذات المشكلات مع تركيا إلى تدعيم علاقاتها مع اليونان أو التلويح بهذا كوسيلة للضغط على تركيا إزاء هذه المشكلات أمر محتمل.([1])

وكان لتفكك الإتحاد السوفييتي وظهور الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى أن تبلور توجهها لتركيا نحو هذه الجمهوريات عبر منهجية ذات الأبعاد السياسية والإقتصادية والثقافية والتي تحتل في هذه الجمهوريات مكانة متقدمة نسبياً وتعد في قائمة أولويات السياسة التركية، ولا تنبع هذه المكانة من إعتبارات إقتصادية وتجارية فحسب بل تشمل إعتبارات ثقافية وتاريخية ترتبط بالسعي إلى إعادة تجمع وحدة الشعوب التركية (العثمانية الجديدة) كصيغة لطموح مستقبلي فيما تشكله هذه الوحدة من قوة إقلمية كبيرة الحجم والإمكانات، وتحاول تركيا مواجهة الطموحات والتوجهات الإيرانية والروسية بطرح نفسها كنموذج لنظام ديمقراطي علماني بالنسبة لإيران، والتوصل إلى تفاهمات بالنسبة لروسيا، وقد يواكب هذا الإهتمام التركي بالجمهوريات وبمنطقة الشرق الأوسط مستقبلاً لتحرك بعض دول المنطقة (لا سيما إسرائيل) للتعامل مع هذه الجمهوريات عبر تركيا خصوصاً في المجالات الإقتصادية وقد يحظى هذا التعاون بنوع من الدعم الغربي على خلفية المنافسة التركية الإيرانية.([2])

وفي المقابل تعكس المعطيات الدولية تأثيرات متنوعة في الإطار الإقليمي بصورة مباشرة وغير مباشرة، خصوصاً من منظور إرتباط الموقع الجغرافي لتركيا بالإستراتيجية الأمريكية وسيساتها ضمن إطار حلف شمال الأطلسي حيث إتسمت السياسة التركية بمنهجية فكرية محددة تعكس إرتباط تركيا مع الغرب سياسياً وعسكرياً وهو ما ينسجم مع مساندة تركيا وتأييدها للمصالح الأمريكية والقيام بدور فاعل في إطار سياستها الموجهة للمنطقة ودول الجوار الجغرافي، وهو يمثل

([1]) الأزعر، محمد،(1993)، العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية، **مجلة الشؤون العربية**، العدد 74، ص136.

([2]) نازلي ، معوض احمد، مرجع سابق، ص20.

حالة من إلتقاء القيم المشتركة للدولتين والتي تعززها وجود مصالح وتهديدات محتملة مشتركة في مسائل تتعلق بالأنشطة الإقتصادية والأمن القومي لكل منهما. ([1])

وتعتبر تركيا معنية بالبحث عن المكان الدولية لها ذات أبعاد الإقليمية بأن تكون تركيا جزء من النظام الدولي الراهن، سواء إرتبط ذلك بالمشاركة في ترتيبات مرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية ضمن مسار التسوية السلمية أو المشاركة في " السوق الشرق أوسطية" المقترح كما تعتبر معنية بالتطورات الدولية من حيث إقامة الكتل الإقتصادية ذات المعيار الثقيل في التجارة الدولية خصوصاً الكتل الإقتصادية الأوروبية ورغبتها بأن تلحق تتبع المعطيات الإقتصادية بالمعطيات السياسية والعسكرية السابقة ضمن توجهاتها الغربية، وتأسيساً على ذلك يرى الغرب فيها أن تركيا تمثل نموذجاً رائعاً للديمقراطية الإسلامية المتنامية على مستوى المجتمع والتي يتزايد خطرها على المستوى الإقليمي بسبب الجوار الجغرافي (إيران، أفغانستان، الجمهوريات الإسلامية المستقلة)، وتحظى السياسة التركية بموقف إيجابي من الغرب، رغم المآخذ التي تظهر أحياناً فيما يتعلق بحقوق الإنسان في تركيا علاوة على رغبة الدول الغربية في عدم إعطاء أهمية كبيرة لتركيا إلى الحد الذي تكون فيه خارج السيطرة عسكرياً. ([2])

وبالنظر إلى خصائص الرؤية التركية ومعطياتها ومجالها الإقليمي في الشرق الأوسط وحجم ما تطرحه من قضايا حيوية مع الدول العربية ومدى تفاعلها مع الإطارين الإقليمي والدولي، أمكن تحديد إطار للحركة التركية تؤخذ بها الإعتبارات التالية:

إن الدور الإقليمي التركي يستند بالضرورة إلى إستمرارية البيئة الدولية القائمة على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المستويين الدولي والإقليمي، وهذا يعني بأن أي تغير في هذه

([1]) حتي، ناصيف، (1995)، **الوطن العربي وتركيا في استراتيجيات القوى العظمى في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي**، أورهان كولوجو وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ص474.

([2])الأزعر، محمد، مرجع سابق، ص64.

المعطيات الدولية من شأنه أن يقلب المعادلات والتوازنات السياسية الإقليمية، وبما يؤسس وقائع ومعادلات جديدة على أساس البيئة الناشئة، والذي يحتمل معه تحجيمها لمدى هذا الدور. ([1])

يدرك صناع القرار السياسي الأتراك أن مصداقية المكانة الإقليمية لتركيا لن تكتمل سواء في الدائرة الغربية أو الدائرة الشرق أوسطية إلا بالقدر الذي تنجح فيه بتحقيق الموازنة الدقيقة من خلال تطوير العلاقات مع المنطقة في المجالات السياسية والإقتصادية والاجتماعية بما يوفر لها مجال للحركة أو النفوذ، وفي هذا الإطار فإن تبعية تركيا للعالم الغربي يفرض عليها التأثر بعملية توزيع الأدوار التي تحددها الإستراتيجية الأمريكية ويأتي ذلك ضمن إدراك النخبة السياسية أن مستقبل تركيا يكون بإعتماد العلمانية كأحد أسس الفكر السياسي في تحديد العلاقات التركية الخارجية إضافة إلى إرتباطها ودرجة إندماجها بالحضارة الغربية، وضمن ذلك الإطار الذي دخلت فيه النخبة السياسية في نقاش واسع بخصوص إنطلاق تركيا في توجهها نحو منطقة الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها القومية.([2])

وأصبح الرأي السائد في الأوساط الثقافية والسياسية إضافة إلى البيروقراطية الحاكمة هو إقامة نظام الشرق أوسطي وفق ثلاثة أسس : الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان من أوروبا والفكر الليبرالي من جهة وحماية النظام القائم والأفكار الكمالية من جهة أخرى، وليس نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية بما يعادي المصالح التركية على المدى البعيد مع ضرورة إقامة علاقات متوازنة مع الدول المجاورة لها بغض النظر عن خلافاتهم، حتى تجعل من موقعها الإستراتيجي ومواردها البشرية والطبيعية عامل إستقرار وتوازن في المنطقة، وما يساعد على ذلك أن المجتمع التركي لم يخل في أي وقت من القوى سياسية وفكرية التي تدعو إلى إعادة الإعتبار للدائرة الشرق أوسطية في التعامل الخارجي على أن الفرصة لهذه القوى عادة ما تتعزز كلما إزدادت مشكلات تركيا مع القوى الأوروبية.

([1])معوض،جلال عبد الله، (1994)، **تركيا والأمن القومي العربي، السياسة المائية والأقليات المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، العدد 160/ 1994/ ص92- 124

([2])دلي،خورشيد،(1994)، القضية الكردية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد الثاني والعشرون العدد 1-2 ربيع/ صيف 1994 ص202- 210

تسعى تركيا إلى تحقيق مكانة إقليمية "مميزة" عبر مسالك وأساليب متنوعة، ورغم ما قد يبدو من تعارض بين هذه المسالك (الدبلوماسية، العسكرية، الإقتصادية) إلا أنها توظفها بعناية لتصب نحو غاية واحدة هي خدمة المصالح التركية ودورها الإقليمي في المنطقة.([1])

إن كانت المكانة الإقليمية بالمفهوم الذي نعنيه في تركيا هو درجة النفوذ السياسي والإقتصادي والثقافي للدولة خارج حدودها ولكن ضمن بيئة إقليمية ودون ان ينطوي عليه معاني إمبريالية في منطقة الشرق الأوسط ورغم أن موقع تركيا من النظام "الشرق أوسطي" هو موقع إستراتيجي وسائل تنفيذه ، فإنه يستبعد على الأرجح، أن تقوم تركيا بدور قيادي إقليمي للعوامل التالية: ([2])

1. سعي الولايات المتحدة الأمريكية للتحكم بالتطورات السياسية والإقتصادية في المنطقة.
2. لا تعد تركيا "قوة رئيسية" في النظام المقترح، إذ ستقوم إسرائيل بهذا الدور.
3. تعتبرعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل أقوى بكثير من علاقاتها بأي دولة أخرى بما في ذلك الأعضاء في الحلف الأطلسي.

ويمكن القول بأن تركيا تتبع سياسة تعدد الدوائر الإقليمية التي تتأثر بدرجة أو بأخرى على المكانة التركية في الشرق الأوسط، وتأتي هذه السياسة نتيجة توزع إهتمامات وتحركات سياسة تركيا الخارجية من حيث الأهمية والقدرة على التأثير في أكثر من دائرة إقليمية في وقت واحد هي: الدائرة الأوروبية، والأمنية– الأطلسية، والدائرة الآسيوية (الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز)، ودائرة البلقان، والبحر الأسود ، والدائرة الشرق أوسطية(تطور التعاون العسكري مع إسرائيل)، وتعود هذه السمة المميزة للسياسة التركية. ([3])

إضافة إلى عدم حسم مشكلة هوية تركيا، إلى تنوع وتوزع مصالحها القومية وإهتماماتها السياسية والإقتصادية والأمنية، إلى جانب مجموعة الإعتبارات التاريخية والثقافية المؤثرة في جميع هذه الدوائر، وهذا لا ينفي أن إنشغال تركيا بقضايا إقليمية متعددة يشتت بالضرورة إهتمامها على

([1]) الأزعر، محمد، مرجع سابق، ص66.

([2])الداقوقي، إبراهيم، مرجع سابق، ص69.

([3])عيسى، حامد محمود، (1992)، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط،** القاهرة، مكتبة مدبولي، ص372– 373

لعب دور فاعل في منطقة واحدة ومنها الشرق الأوسط الذي لن يلغي أو يقلل من أهمية الهدف الأعلى للسياسة التركية وهو ما يتمثل بالإندماج الكامل في أوروبا رغم صعوبة حل الإختلافات الثقافية والحضارية أو الصعوبات الإقتصادية والسياسية ، وذلك من خلال تدعيم قوتها الإقتصادية وتوظيف ما تتمتع به من ميزة بإعتبارها البلد الأوروبي الوحيد العضو في المؤتمر الإسلامي والذي له خبرة واسعة في الشرق الأوسط وروابط متميزة مع الدول الإسلامية ويمكن أن تلعب دوراً مزدوجاً "كجسر بين أوروبا والشرق الأوسط" من جهة وكأداة فاعلة في النظام الدفاعي الغربي والقادرة عند الضرورة على الإسهام في تأمين المصالح الأوروبية والغربية في المنطقة من جهة ثانية، كما لا يشكل هذا الإهتمام بديلاً عن الإندماج في الدائرة الأوروبية – الأطلسية وعدم وجود تعارض بين الدائرتين من وجهة نظر صانعي السياسة التركية من جهة ثالثة. ([1])

ويمكن القول بأن طبيعة الدور التركي في المنطقة يعود إلى العامل الجغرافي ووجود حدود مشتركة بين الطرفين وبحكم ذلك فقد دخلت العلاقات بينهما في دائرة التنافس تارة و في دئرة الصراع تارة أخرى، وبذلك تشكلت مجموعة من المصالح المشتركة ومصادر القلق والتخوف بين الجانبين، ويدرك العرب أن الدور الذي تنشده تركيا في أي ترتيبات يجري إتخاذها في المنطقة سوف يكون لها تأثيرات في الخيارات والأولويات العربية لا سيما وأن مسألة توجه تركيا نحو العالم العربي ليس مسألة خيار، بل أصبحت أمراً ضرورياً لحاجتها إلى دور إقليمي جديد يحفظ لها مكانتها في الإستراتيجية الغربية ضمن الإطار الإقليمي . ([2])

([1])السبعاوي ، (1998)، عوني عبد الرحمن، **تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الإستراتيجية**، مركز الدراسات العربية للبحوث، ص102.

([2])جمالو، علي، (1996)، **ثرثرة فوق الفرات**، كتاب نشر على حلقات في جريدة السفير اللبنانية، الحلقات الأولى والثانية والثالثة 26-27- 1996/2/28

الفصل الثالث

التحولات الداخلية التركية وأثرها على السياسة الخارجية التركية والعلاقات التركية الإسرائيلية

بدأ الحديث عن ترشيح تركيا لعضوية الإتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي نهاية عام (1998)، ويعتبر ذلك مرحلة جديدة في التاريخ السياسي التركي، بعيداً عن تأثير جنرالات الجيش الذين كان عليهم أن يبتعدوا فيها عن الساحة السياسية، حسب المعطيات الأمريكية والأوروبية الجديدة، التي طالما كان لتركيا دور مهم فيها بجيشها القوي ذو النفوذ السياسي المتعاظم.([1])

ويتناول الباحث في هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول: العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية.

المبحث الثاني: التغير السياسي على الصعيد الخارجي.

المبحث الثالث : محددات السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل.

المبحث الأول: العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية

لقد شكل عام (2002) نقطة فاصلة في مسيرة العلاقات التركية الإسرائيلية، وذلك بصعود حزب العدالة والتنمية إلى مركز السلطة في البلاد وهيمنته على السلطتين التنفيذية والتشريعية وغالبية البلديات، فلقد عمد الحزب إلى تصحيح مسار التجربة الديمقراطية التركية مستغلاً حلم الأتراك في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي من أجل تمرير حزمة من الإصلاحات المتمثلة في تقليص حدة العداء للدين والأقليات العرقية وتقليص الدور السياسي للعسكر، وهي الإصلاحات التي ما كان من الممكن لحكومة حزب العدالة والتنمية تحويلها إلى واقع، لولا مساندة الأوروبيين والأمريكيين لها تحت مظلة تأهيل تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: التغيير على الصعيد الدستوري

ساهم وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002([2]) في العمل على الحد من دور الجيش في الحياة السياسية في تركيا، من هنا سعى الحزب إلى إجراء بعض التغييرات الدستورية الجوهرية وعلى وجه الخصوص هيمنة القوة العسكرية على كافة مؤسسات

([1])خليفة، محمد، (1991)، تركيا وأزمة الخليج، **مستقبل العالم الإسلامي**، العدد 2 ربيع 1991 ص131- 140

([2]) خليفة ، محمد ، المرجع السابق، ص143.

الدولة وتحكمها في تسيير البلاد حسب رغبتها ووفق تفسيرها وهي التي كانت سلطتها فوق سلطة أي حكومة منتخبة من قبل الشعب منذ تأسيس الدولة التركية عام (1923) والدليل على ذلك قيامها بثلاث إنقلابات في أعوام (1960) و (1980) و(1997)، والتي حلت بموجبها تلك الحكومات، ولتحقيق ذلك فقد قام الحزب بإتخاذ مجموعة من الإجراءات .

وفي أعقاب الكشف عن نتيجة الاستفتاء، تعهدت الحكومة التركية بالمضي قدما في خططها للإصلاح. وقدم رئيس الوزراء التركي مذكرة تفيد بأن حزبه سيشرع على الفور في وضع دستور جديد للبلاد.

وهذه التعديلات الدستورية المرتقبة من شأنها أن تساعد الحزب في مسعاه لتوسيع البرنامج الإصلاحي السياسي والاقتصادي والحقوقي الذي تتبناه الحكومة، والذي يشترطه الاتحاد الأوروبي في مفاوضات الانضمام إليه.

وتقول الحكومة التركية إن حزمة الإصلاحات الدستورية تلك ستعزز الديمقراطية بتركيا لتحرز بذلك نقاطا في سبيل الوصول إلى الاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الذي يبدو غير مرحب بتركيا الإسلامية في ناديه النصراني يتذرع دائما بعدم كفاية الإصلاحات الديمقراطية وبسجل تركيا في مجال حقوق الإنسان الذي هو أحد موروثات حكم العسكر الذي سبق حكومة "العدالة والتنمية" الإسلامية.

وكان ستيفان فولي مفوض التوسع بالاتحاد الأوروبي قد قال في بيان له في أعقاب الإعلان عن نتائج الاستفتاء: إن انتصار الاستفتاء "يظهر استمرار التزام المواطنين الأتراك بالإصلاحات في ضوء تعزيز حقوقهم وحرياتهم".

وأبدى ترحيبه بالنتيجة قائلا إن "هذه الإصلاحات خطوة في الاتجاه الصحيح لأنها تعالج عددا من الأولويات المعلقة في جهود تركيا تجاه الامتثال بشكل كامل إلى معيار الانضمام". ومن أهمها:([1])

([1])دلي،خورشيد، مرجع سابق، ص212.

أولاً: الجيش والاقتصاد:

بدأ حزب العدالة والتنمية العمل الفعلي على تحجيم سلطة الجيش وفق الدستور ووفق الصلاحيات التي تمتع بها الحزب من خلال الأصوات التي حصل عليها وجعلته صاحب القرار المنفذ والمطبق داخل قبة البرلمان، ومن بين أهم القوانين التي سعى فيها حزب العدالة والتنمية إلى تغيرها وتم تغيرها بالفعل هي:[1] نزع صفة التنفيذية عن مجلس الأمن القومي بالمراقبة والمتابعة وجعلت قراراته ذات صفة إستشارية، حيث كان مجلس الأمن القومي يقوم بإتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالجيش (من تعيين أو ترقية أو طرد أو شراء سلاح) دون أن يكون لوزير الدفاع أو لرئيس الوزراء أي علاقة أو تأثير على قراراتهم، ومن الغريب أنه ما من مرجع أو دائرة رسمية تستطيع الإشراف على مصروفات الجيش، مما يفتح الباب واسعاً أمام العديد من صور سوء الاستعمال المالي والنهب لأموال الدولة كما كانت هذه المؤسسة تستطيع طرد أي ضابط من الجيش دون تقديمه لمحاكمة عسكرية أو سماع أي دفاع منه ولا يحق لهؤلاء التقدم بأي شكوى إلى أي محكمة مدنية كانت أم عسكرية وفعلاً قامت هذه المؤسسة بطرد زهاء (871) ضابطاً وضابط صف بطريقة غير ديمقراطية وكان السبب المعلن لهذا الطرد هو عدم الإنضباط العسكري ولكن الجميع يعرفون أن السبب الحقيقي هو كون هؤلاء الضباط متدينين وزوجاتهم محجبات وكانت المؤسسة العسكرية تقوم بعملية تطهير سنوياً ضد هؤلاء الرجال، علماً أن العديد من هؤلاء المطرودين يحملون أوسمة تقدير عسكرياً نظير خدماتهم الممتازة، وقام الحزب الحاكم (حزب العدالة والتنمية والتنمية) بتغييرات دستورية جذرية داخل هذه المؤسسة، والإصلاحات الدستورية الجديدة التي سحبت من رئيس الأركان حق تعيين السكرتير العام وجعلته بيد رئيس الوزراء، وقررت أن يترشح لهذا المنصب مدنيون لأول مرة.([2])

ثانياً: حقوق الإنسان

قامت تركيا بفرض مبادئ العلمانية التي يرعاها الجيش، من هنا تم تقييد الكثير من الحريات، ولما جاء حزب العدالة والتنمية عمل على تقليص نفوذ القائمين على العلمانية

([1]) علي، محمد أردخان، (2003)، **الثورة الصامتة في تركيا، مجلة المجتمع**، الكويت، المجلد (64)، ص ص 29-30.

([2])معوض،جلال عبد الله، مرجع سابق، ص 214.

وفق ما تقتضيه مبادئ حقوق الإنسان، لذا فقد قام الحزب على سن مجموعة من القوانين والتي من أهمها: (1)

1- تحريم التعذيب في السجون وفي مخافر الشرطة ومعاقبة كل من لا يلتزم بذلك.
2- سن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات.
3- حق الأقليات في التعلم بلغاتها، فأصبح بمقدور الأكراد البث التلفزيوني وإصدار المجلات والصحف باللغة الكردية.(2)
4- إصدار قانون العفو عن التائبين من الأكراد الذين إلتحقوا بحركة حزب تركيا.

إن ما سبق من قوانين زادت من شعبية حزب العدالة والتنمية، لكون كل ما سبق من قوانين تعتبر جائرة بحق مواطني الدولة.(3)

المطلب الثاني: الدولة ومؤسسات الحكم

كان من مطالب الإتحاد الأوروبي قيام تركيا بوضع نهاية للهيمنة العسكرية على السياسة لكي تكون أهلاً للإنضمام للإتحاد الأوروبي، وكانت تلك إحدى أوراق الضغط السياسية التي عرف رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" وحزبه إستغلالها بالشكل الأمثل لمصلحة التغييرات الدستورية التي كان ينوي القيام بها، ولم يكن مسؤولي الإتحاد الأوروبي يعلقون أملاً كبيراً على قيام أي حكومة بالإقدام على مثل هذه الخطوة الجريئة، لعلمهم بمدى قوة المؤسسة العسكرية في تركيا التي تساندها وتؤيدها مؤسسات علمانية أخرى قوية جداً، مثل المحكمة الدستورية، ووسائل الإعلام القوية، ومجلس التعليم العالي الذي يشرف على جميع الجامعات، والقصر الجمهوري...الخ. ولكن حزب العدالة والتنمية إستطاع إنجاز هذا الأمر الصعب وبدل القوانين المتعلقة بهذه اللجنة وبسكرتاريتها، وأهم التحولات في عمل المؤسسات التركية ما يلي:(4)

---

(1) الحمامي، هشام (2007)، **الحركة الإسلامية في تركيا، مجلة المجتمع**، الكويت، المجلد (72)، العدد (1770)، ص ص 14-35.

(2)الموصلي، منذر، مرجع سابق، ص88.

(3)عيسى، حامد محمود، مرجع سابق، ص274.

(4)خليفة، محمد، مرجع سابق، ص145.

أولاً: المؤسسة العسكرية:

أ- لجنة الأمن القومي وصلاحياتها:

إن أهمية ما قام به هذا الحزب من إزالة الهيمنة العسكرية على السياسة الخارجية والداخلية لتركيا لها أثر كبير للصلاحيات السابقة التي كانت لجنة الأمن القومي وسكرتاريتها تتمتع بها، وكانت تضم كادراً مكوناً من (700) موظف، وتتكون السكرتارية من سكرتير عام، وهو جنرال يعينه رئيس الأركان العامة، ثم مساعد السكرتير العام ومساعدين له، ثم المستشارين الرئيسيين، ثم المستشارين الإعتياديين، ثم مديري الدوائر، وأخيراً الخبراء في مختلف الإختصاصات.([1])

نستطيع تعريف هذه اللجنة بأنها اللجنة التي تقوم بتوجيه جميع الهيئات الدستورية، وتحتكر صلاحية جمع المعلومات السياسية الرئيسية منها ومن جميع الدوائر الرسمية، ولها صلاحية إجرائية (أي تنفيذية) وصلاحية الرقابة على جميع هذه الهيئات والدوائر، والقيام بجمع جميع المعلومات التي تهم الدولة وترتيبها وتقييمها، ومراقبة جميع الفعاليات السياسية والقوانين الصادرة، وتقوم بكل هذا بإسم رئيس الوزراء. (2)

وعلى ضوء المعلومات والإستخبارات المتجمعة لدى لجنة الأمن القومي من الهيئات والمؤسسات المختلفة تقوم هذه اللجنة بإصدار أوامرها حول كيفية قيام هذه المؤسسات والهيئات بتطبيق وتنفيذ ما يحقق للبلد أمنه الوطني حسب رأيها، لذا تقوم السكرتارية بوضع الخطط في هذا الإتجاه، وتراقب كيفية تطبيقها، وتعطي التوجيهات اللازمة في هذا الصدد، كما تقوم بعمليات التنسيق كذلك، أي أنها تعطي الشكل النهائي والقالب النهائي لجميع المعلومات المتجمعة، وتعطي التوجيهات حسب إجتهادها ورأيها السياسي، أي حسب الأيديولوجية الكمالية العلمانية.([3])

([1])السماك، محمد، مرجع سابق، ص82.

([2]) حسن، ياسر (2006)، **تركيا البحث عن المستقبل**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ص ص 183-185.

([3])السماك، محمد، زيادة، خالد ميشال نوفل، محمد، نور الدين، (1993)، **العرب والأتراك في عالم متغير**، بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993 ص81

ومن أهم الخصائص التي تتمتع بها لجنة الأمن القومي، وهي: (1)

1- إن جميع المعلومات تنصب في سكرتارية لجنة الأمن القومي، تنظم وتشكل "ذاكرة الدولة"، وفي إطار جمع المعلومات تنشئ هذه ولها علاقات وإتصالات قوية مع جميع الوزارات، ومع جميع الولاة، ومع قنوات التلفزيون الحكومية الرسمية، ومع مؤسسة التعليم العالي التي ترتبط بها جميع الجامعات، وتقوم بتوجيه هذه المؤسسات وفق توجهاتها ورؤيتها.

2- تكون هذه المعلومات أساساً للقرارات التي يتخذها المجلس الوزاري والمجلس النيابي واللجان المنبثقة عنه، وللقرارات المتخذة في مختلف الهيئات والمؤسسات.

3- لا تكتفي الوحدات المنبثقة عن لجنة الأمن القومي وعن سكرتاريتها بجمع المعلومات وتصنيفها وتقييمها ومراقبة تنفيذها من قبل الحكومة، بل تقوم أيضاً بجمع المعلومات الإقتصادية والسياسية والتعليمية للمجتمع، والنشاط الإعلامي، من ضمنها الصحافة ومحطات الإذاعة والتلفزيون، الحكومية منها والخاصة.

4- تقوم هذه اللجنة إحتكار المعلومات لتوجيه المجتمع في إطار الأيديولوجية السياسية للجيش، وهي باختصار "الأيديولوجية الكمالية" وجميع كوادرها من أفراد الجيش، بإستثناء الخبراء المدنيين. (2)

ب- أهم الإصلاحات في عمل لجنة الأمن القومي:

تتبين هذه الإصلاحات، وعوامل النجاح من خلال الفقرتين الفرعيتين التاليتين:(3)

(1) إصلاحات اللجنة:

إن اللجنة كانت محاطة بعدة قوانين علمانية أعطتها كل النفوذ والسيطرة والهيمنة على الحياة السياسية في تركيا، حتى جاء حزب العدالة والتنمية، وإنهاء تلك القوانين والمجيء بقوانين جديدة، قامت القوانين الجديدة بإلغاء الصفة التنفيذية، وبإلغاء صلاحية المراقبة والمتابعة من مجلس

---

(1) الغزالي، عبد الحميد (2007)، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص ص 38-41.

(2) الحمامي، هشام مرجع سابق، 52.

(3)أرغوفنتش، شادي، (1996)، **الأمن التركي والشرق الأوسط الدراسات الفلسطينية**، العدد 26 ربيع 1996، ص 97- 105

الأمن القومي ومن سكرتاريتها، وأعطت لها صفة إستشارية فقط، كما سحبت من رئيس الأركان العامة صلاحية تعيين السكرتير العام للجنة، ونقلت هذه الصلاحية إلى رئيس الوزراء وإلى رئيس الجمهورية بالصيغة الآتية: يقوم رئيس الوزراء بترشيح شخصين عسكريين أو مدنيين لهذا المنصب، ويقدمها إلى رئيس الجمهورية الذي يقوم باختيار أحدهما، وبهذا يكون رئيس الوزراء هو الذي يعين السكرتير العام للجنة الأمن القومي من الناحية العملية.([1])

والشيء المهم هنا سحب صلاحية تدخل هذه اللجنة في الهيئات والمؤسسات المختلفة والوزارات، وحصر عملها ومهمتها في إطار تقديم الإستشارة إلى الحكومة التي لها مطلق الحرية في الأخذ أو عدم الأخذ بها وإهمالها، كما لم يعد هناك شرط كون السركتير العام للجنة شخصاً عسكرياً، وبهذا فقدت لجنة الأمن القومي هيمنتها السابقة[(2)]

كما نصت التعديلات على قيام لجان من البرلمان النيابي أو من وزارة المالية بتدقيق نفقات الجيش، وهو ما لم يكن موجوداً في السابق ولا مسموحاً به. وهذا لا يتعارض طبعاً مع بقاء هذه النفقات سراً من أسرار الدولة، ثم نصت التعديلات الجديدة على قيام لجنة الأمن القومي بعقد اجتماعاتها كل شهرين بدلاً من كل شهر، تعد هذه القوانين الجديدة ثورة كبيرة في تركيا، لأنها تزيل الهيمنة العسكرية في تركيا، وتضع تركيا في مصاف الدول الديمقراطية الأخرى. هذه التغييرات القانونية الجذرية التي أقدمت عليها الحكومة التركية الحالية أثارت الإعجاب في العالم كله، لا سيما في دول الإتحاد الأوروبي وفي الولايات المتحدة الأمريكية. [(3)]

يسعى حزب العدالة والتنمية لتحويل القوانين العلمانية الكمالية المعادية للدين إلى قوانين تشبه ما هو موجود في دول أوروبا لا تحارب الدين وتعطي مجالاً أكبر لنشوء أحزاب إسلامية وتعطي الشعب حرية إختيار نظام الحكم الذي يريده ومقال "العدالة يلجم الجيش التركي" أوضح ما يفعله حزب العدالة والتنمية لتحجيم دور الجيش في الحياة السياسية في تركيا، فالجيش لم يعد هو القوة الأولى والوحيدة في تركيا فمن الصعب أن يقوم بإنقلابات مثل السابق يمنعه من ذلك

([1])هيل، وليام، العوامل الإقتصادية في العلاقات- التركية- العربية، **المستقبل العربي**، العدد 45 نوفمبر 1982 ، ص70- 84

([2]) سلمان، أحمد محمد (2008)، **حزب العدالة والتنمية والتنمية التركي دراسة في العلاقات الإقليمية والدولية**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلة الدراسات في التاريخ والآثار، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد السابع، ص 346.

([3]) سلمان، أحمد محمد (2008)، مرجع سابق، ص 348.

أن الوضع الدولي والاتحاد الأوروبي لن يقبلا بخروج الجيش عن لعبة الديمقراطية وخصوصاً أن حزب العدالة والتنمية لم يخرج عنها، وجمعية رجال الأعمال (التوسياد) التي ممكن أن تكون هي القوة الأولى التي تريد الاستقرار في تركيا خصوصاً.[1]

(2) عوامل نجاح الحزب:

أ- المرونة والحكمة التي تحلى بها قادة الحزب:

قام الحزب بإعتماد سياسة تقوم على الحكمة والمرونة فعندما أثارت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى موضوع إشتراك زوجة رئيس المجلس النيابي "بلند آرنج" (وهي محجبة) في مراسيم إستقبال رئيس الجمهورية السابق "أحمد نجدت سيزر" عند عودته من زيارة رسمية خارجية، وملأت الدنيا بأن الحجاب إخترق أعلى المحافل الرسمية في الجمهورية، وأن مبادئ الجمهورية باتت في خطر، حيث قرر قياديو الحزب عدم إصطحاب زوجاتهم في مثل هذه المراسيم الرسمية، وهذا يعكس الحرص على تحقيق الأهداف التي يتم رسمها دون الدخول في قضايا ثانوية.[2]

ب- الإصلاحات القانونية والحقوقية:

إستطاع الحزب القيام بين العديد من القوانين في مجال الحريات العامة والفردية، وتتلاءم مع الكرامة الإنسانية، مثل تشديد العقوبة على القائمين بعمليات التعذيب سواء في السجون أم في مخافر الشرطة، وتوسيع حرية التجمعات والمظاهرات، وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات، وحق التعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله، وحق الأقليات العرقية في تعلم وتعليم لغاتها، فأصبح بالإمكان مثلاً بث برامج تليفزيونية باللغة الكردية، كما أصدر قانون العفو عن الأكراد التائبين من الذين إلتحقوا بحركة حزب العمال الكردستاني الإنفصالي...الخ.[3]

---

(1)علي، محمد أردخان، (2003)، مرجع سابق، ص ص 21-22.

(2)راندل، جوناثان، مرجع سابق، ص2.

(3)الكيلاني،هيثم، **تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- سلسلة الدراسات الاستراتيجية، العدد 6، ص7

جــ- بناء إقتصاد قوي:

إستطاع الحزب التعامل مع الأزمة الإقتصادية التي تواجه الإقتصاد التركي، مع أن هذا الحزب عندما تسلم السلطة كان العراق فيها على أبواب حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما دفع المحللين الإقتصاديين والسياسيين إلى توقع تفاقم الأزمة الإقتصادية في تركيا نتيجة إنعكاسات هذه الحرب عليها (مثلاً تأثر موسمها السياحي، وتوقف تجارتها الحدودية مع العراق، وتوقف ضخ النفط العراقي من خلال أراضيها، وتوقع هجرة واسعة إلى تركيا، وتوقع هروب واسع لرأس المال من تركيا...الخ)، وهو ما زاد الجو الاقتصادي تشاؤماً.

في مثل هذا الجو القائم، وتراكم الديون الخارجية والداخلية، نجح هذا الحزب في النهوض بالإقتصاد التركي، وتقليص النفقات الحكومية، وسلك طريق الإقتصاد في النفقات، وتقليص عدد الوزارات.

د- السياسة الخارجية الحكيمة التي اتبعها الحزب:

إهتم الحزب بتحسين علاقات تركيا مع دول الإتحاد الأوروبي، ومع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه أثبت أن تركيا ليست تابعاً للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عندما رفض البرلمان التركي والحزب يملك فيه أكثرية مطلقة، حيث أن له (368) مقعداً من مجموع (550) دخول (60) ألف جندي أمريكي إلى شمال العراق من الأراضي التركية، ورفض الطلب الأمريكي بهذا الخصوص، مضحياً بــ (26) مليار دولار كانت الحكومة الأمريكية قد وعدت بتقديمها لتركيا في حال الموافقة على الطلب، ولكنه لم ينسف جميع الجسور بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وحاول معالجة البرود الذي حصل بسبب هذا الرفض.([1])

كما إهتم الحزب بتحسين علاقات تركيا مع جيرانها ومع العالم العربي، فقام السيد "عبد الله جول" (عندما كان رئيساً للوزراء)، ثم عندما أصبح مساعداً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية بزيارة عدد من الدول العربية. [(2)]

([1])محمد، نور الدين، تركيا واليونان الملف القديم المتجدد، **شؤون تركية** ، العدد 13 خريف 1994 ص16

([2])الحمامي، هشام (2007)، ص ص 25-26.

أشارت الدراسات الإحصائية التي قامت فيها بعض مراكز البحوث والإحصاء إلى زيادة التأييد الشعبي للحزب عن السابق، فقد حصل الحزب على (33.8%) من مجموع أصوات الشعب في الإنتخابات التي جرت في أواخر عام (2002)، بينما بينت هذه الإحصاءات الأخيرة أن نسبة التأييد للحزب زادت إلى (42%)، هذا في الوقت الذي هبط فيه التأييد الشعبي للحزب المعارض الرئيسي (وهو الحزب الجمهوري الشعبي) من (19%) في إنتخابات (2002) إلى (11.8%).[(1)] وهذا عكس ما يحدث عادة بعد شهور من الإنتخابات، حيث يرى الشعب أن الحزب الذي وصل للحكم سرعان ما ينسى الوعود الكثيرة التي بذلها بسخاء في ميادين الإنتخابات، لذا يميل إلى الحزب المعارض الذي يستغل هذا الأمر، ويقوم بنقد لاذع للحكومة. إلا أن ما حدث هو أن الحزب حقق معظم ما وعد به، وهو في طريقه لتحقيق الباقي، بل ربما حقق في بعض الأمور أكثر مما وعد به، حتى أنه جلب حب وتأييد العديد من المعارضين السابقين له.[(2)]

حسنت حكومة العدل والتنمية كثيراً من الوضع الإقتصادي لتركيا وقطعت شوطاً كبيراً في دخول تركيا للإتحاد الأوروبي الذي يريدونه، ومما يذكر أن الحزب إتبع سياسة خارجية حكيمة، فقد إهتم بتحسين علاقات تركيا مع دول الاتحاد الأوروبي، ومع الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان ضرورياً له في نجاحه للوقوف أمام المؤسسة العسكرية، وإنهاء هيمنتها غير الشرعية على سياسية البلد، فالولايات المتحدة الأمريكية لعبت دوراً مسانداً ومؤيداً لجميع الإنقلابات العسكرية التي قام بها الجيش في السابق، أي كان من الضروري الحصول على تأييدها اليومي أو في الأقل تحييدها– عند المواجهة مع المؤسسة العسكرية.

ثانياً: على صعيد السياسة الداخلية

إهتم الحزب بأحداث نقلة نوعية على مستوى الحياة المرئية للمجتمع التركي سواء على الصعيد الاقتصادي أو الإجتماعي : [(3)]

([1]) صحيفة الشرق الأوسط، 2007/12/26، ص 5.

([2]) نوفل، ميشال (2010). **عودة تركيا إلى الشرق**، ط1، الدار العربية للعلوم، ص ص 69-70.

([3]) علي، محمد أردخان، (2003)، مرجع سابق، ص ص 34-35.

الجانب الاقتصادي: لقد إستطاع الحزب القيام بما يلي:

1- تمكن الحزب من تخفيض نسبة التضخم من (37%) إلى (9%) تقريباً من الإنترنت 2010.

2- تخفيض نسبة الفائدة الحقيقية من (65%) إلى (15%) تقريباً. [1]

3- كانت الليرة التركية قد فقدت قيمتها فقام بحذف ستة أصفار من القيمة التركية حيث أصبحت الآن الليرة التركية قريبة من الدولار الأمريكي، بينما فشلت جميع الحكومات السابقة في تحقيق هذه الخطوة الكبيرة التي إدعت جميع وسائل الإعلام بأن حزب العدالة والتنمية لم ينجح في تحقيقها ولكنه نجح.

4- قام العديد من السياسيين ومن رجال الأعمال بنهب البنوك الرسمية بما يزيد عن (46) مليار دولار هرب معظمها للخارج فجاء رئيس الوزراء "أردوغان" ووضع يد الدولة على أملاك هؤلاء وعلى بيوتهم ومصانعهم ويخوتهم وسياراتهم.

5- إزدادات الصادرات التركية من (36) مليار دولار عند تسلمه الحكم إلى (95) مليار دولار. [2]

ب- **الجانب الاجتماعي:** لقد إستطاع الحزب القيام بما يلي: [3]

1- إستطاع الحزب توفير(1.5) مليون طن من الفحم وتوزيعها سنوياً مجاناً على العائلات الفقيرة، وقد استفاد من هذه المعونة أربعة ملايين شخص سنوياً من الفقراء.

2- ساهم الحزب في توفير مكن من خلال توفير (280) ألف شقة خصصها للعائلات الفقيرة بأقساط ميسرة وهي أقل من الإيجار الشهري ولا تدفع هذه العائلات التقسيط إلا بعد إنتقالها إلى الشقة وأمد التقسيط يترأوح بين (15-20) سنة مما ساهم في تدعيم موقف الحزب لذى العام التركي.

([1]) سلمان، أحمد محمد (2008)، مرجع سابق، ص ص 349-351.

([2])علي، محمد أردخان، (2003)، مرجع سابق، ص 28.

([3])علي، محمد أردخان، (2003)، مرجع سابق، ص 29.

جـ- الجانب التعليمي والصحي: [1]

حقق الحزب خطوات مهمة في هذا المجال:

1- قام بتوزيع الكتب والدفاتر والقرطاسية على جميع طلاب المدارس الإبتدائية والمتوسطة والثانوية، حيث يبلغ عدد هؤلاء الطلاب مليون طالب تقريباً بشكل مجاني فرفع عن كاهل الطبقات الفقيرة عبئاً كبيراً كما خصص رواتب للطلاب الفقراء.

2- قام الحزب بعمل مهم في ميدان الصحة والتعليم ففي مجال الصحة قام الحزب بفتح المستشفيات أمام الشعب حتى المستشفيات الخاصة حيث يقوم المريض بدفع نسبة قليلة من الأجرة وتتولى الحكومة بدفع الباقي، وفي ميدان التعليم قام الحزب بالإهتمام بمجال التعليم العالي من خلال بناء أكثر من (40) جامعة.

الجانب السياسي الداخلي:

نجح عام 2005 بإقناع دول الاتحاد الأوروبي ببدء المفاوضات مع تركيا بالإنضمام إلى الاتحاد ويعد هذا كسباً كبيراً إلى تركيا، كما سعى لتصفية وتنقية الأجواء السياسية مع جميع جيرانه ولا سيما مع الدول العربية كما قوى علاقاته مع الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى وزاد نشاطه في المؤتمر الإسلامي.([2])

إن هذه إصلاحات عامة طالت كل جوانب الدولة التركية الحديثة، وبالتالي إنعكست كل هذه الإصلاحات على كل أفراد الشعب التركي، وهذا سر نجاح حزب العدالة والتنمية في مسيرته السياسية القيادية للدولة التركية.

([1]) الحمامي، هشام (2007). الحركة الإسلامية في تركيا، أربكا وأردوغان، **مجلة المجتمع**، الكويت، العدد (1772)، المجلد (73)، ص 31.

([2])سعيد ، محفوض عقيل ،(2009)، "**سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**"،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2009.

المبحث الثاني: التغير السياسي على الصعيد الخارجي

لعبت تركيا دوراً محورياً في القضية الفلسطينية والحرب الإسرائيلية على لبنان صيف 2006، كما وكان لها بصمة واضحة كقوة إقليمية صاعدة في تعاملها مع الملف النووي الإيراني. ([1])

المطلب الأول : دول الجوار الجغرافي:

أولاً : العلاقات العراقية التركية:

على مستوى علاقتها مع العراق على الرغم من الموقف السلبي الذي إتخذته الحكومة التركية في حرب الخليج الثانية والتوتر الذي أصاب العلاقات بين الطرفين، فتركيا في عهد رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" إتخذت موقفاً إيجابياً في الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار (2003)([2]) عندما رفضت الحكومة التركية السماح للقوات الأمريكية النزول على أراضيها وفتح جبهة شمالية على العراق، وذلك لإدراك تركيا أن أي تدخل عسكري أمريكي عن طريقها سيؤدي إلى ضرر بالعلاقات الإسلامية- العربية ويسيء إلى صورتها إقليمياً ودولياً فضلاً عن عدم حصول تركيا على ضمانات كافية بشأن مستقبل الأكراد. [(3)]

ومع إحتلال العراق في نيسان (2003) من قبل القوات الأمريكية سعت تركيا إلى تعزيز علاقتها مع العراق من خلال إستقبال رؤساء حكوماته المتعاقبة والسعي لضبط حدوده لمنع دخول الإرهابيين إلى أراضيهم كما سعت تركيا إلى حضور اجتماعات دول جوار العراق والعمل على إستقراره وعمدت إلى فتح معابرها الحدودية للتجارة مع العراق فضلاً عن أن العراق يسوق نفطه عبر أنابيب تركيا إلى الأسواق العالمية.

ومع إقرار الدستور العراقي في عام (2006) وجدت تركيا نفسها تقترب من دائرة الأخطار التي ترتسم في العراق وتؤثر على جميع دول المنطقة إذ خرجت تركيا من المعادلة العراقية بخسائر

([1])ادلر، الكسندر ،(2009)، "تركيا في القلب من أزمات أوروبا الكبرى ومعالجتها"، **صحيفة لوفيغارو**، باريس،24-1-2009

([2])اللباد، مصطفي ، (2009)،" مفكر تركيا الاستراتيجي: أحمد دأود أوغلو"،**صحيفة الجريدة**، الكويت،11-4-2009.

([3]) نور الدين، محمد (2004)، **النتائج والتداعيات على تركيا في ندوة احتلال العراق وتداعياته إقليمياً وعربياً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 416.

واضحة تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وإقرار صيغة النظام الفيدرالي وتراجع موقع التركمان والسعي لتغيير البنية السكانية في مدينة كركوك العراقية. [1]

وقد توترت العلاقات العراقية التركية في أواخر عام 2007 إذ طلبت تركيا من العراق ضرورة إخراج حزب العمال الكردستاني من أراضيه بعد الهجمات التي قام بها في داخل تركيا، وإتهمت الأحزاب الكردية العراقية بدعم الحزب وقد عملت الحكومة العراقية على تخفيف حدة التوتر على الحدود العراقية التركية من خلال إرسال وفود إلى تركيا لمنع أي تدخل تركي في شمال العراق كما أرسلت الحكومة التركية وزير خارجيتها للتفاوض بشأن هذه الأزمة إلا أنه على الرغم من كل تلك المحادثات الدبلوماسية بين الطرفين أقدمت الحكومة التركية على ضرب مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وذلك للحد من نشاطاته وتدمير قواعده. [2]

وكما أقدمت الحكومة التركية في عام (2007) برسم الخطوط العامة التي ترسم علاقتها مع العراق من خلال: [3]

1- حماية الوحدة السياسية والجغرافية في العراق وإعادة التوازن المختل بين المجموعات العراقية.

2- المساهمة في التوصل إلى تسوية ومصالحة بين كافة أطياف الشعب العراقي.

3- حماية الدور المركزي للحكومة العراقية وضبط معابره الحدودية البرية والجوية.

4- حل قضية كركوك عبر العمل الدبلوماسي مع العراق، إنهاء الوجود المادي لحزب العمال الكردستاني.

عملت تركيا على إقامة علاقات قوية مع العراق لضمان وحماية مصالحها، كما أنها ترفض تقسيم العراق، لأن ذلك يضر بالعراق، ويولد مصدر قلق لتركيا، فهي والحالة هذه ترى تركيا ضرورة عدم تقسيم العراق على أسس أثنية.

([1]) نور الدين، محمد (2008)، **تركيا الصيغة والدور**، الريس للنشر، بيروت، ص ص 283-284.

([2]) صحيفة الشرق الأوسط، 2007/12/26، ص ص 20-23.

([3]) سلمان، أحمد محمد (2008)، مرجع سابق، ص ص 356-357.

ثانياً : العلاقات السورية التركية:

لقد شهدت العلاقات السورية التركية مرحلة متطورة في تاريخها من خلال الزيارات المتبادلة لكلا الطرفين إذ قام رئيس الوزراء السوري في 29–30 تموز (2003) بزيارة تركيا ووقع معها أربع إتفاقيات تتعلق بالمجال النفطي والغاز والثروات المعدنية والتعاون التجاري، وأكدت سوريا للقيادة التركية، أن حزب العمال الكردستاني قد تم إغلاقه وتم شن حملة واسعة في سوريا ضد أنصاره. [1]

ومن أجل تفعيل العلاقات السورية التركية ولا سيما على المستوى السياسي قام الرئيس السوري "بشار الأسد" بزيارة تركيا في كانون الثاني (2004)، لا سيما أن إحتلال العراق قد عزز رؤية الطرفين حول الوضع في العراق ومن أجل تطوير التعاون الاقتصادي وتوسيع آفاقه قام وزير التجارة والصناعة التركي "علي جوشكن" بزيارة سوريا بتاريخ 22 تشرين الأول (2004) وإلتقى مع رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري وتم التأكيد على ضرورة إقامة منطقة حرة وإقامة مناطق زراعية وتجارية وحدودية مشتركة. [2]

وقد تطورت العلاقات الإقتصادية بصورة كبيرة صدرت تركيا إلى سوريا سلع بما يقارب (265) مليون دولار وإستوردت سوريا بما يقارب (506) مليون دولار (نفط خام) لتشكل تجارة حجمها ما يقارب (762) مليون دولار عام (2004). [3]

إن تطبيع العلاقات مع سوريا وتحويلها في إتجاه التعاون والتنسيق في قضايا لم تقتصر على المجال الإتصادي بل أخذت منحى في عملية إحياء السلام مع إسرائيل، والذي يعتبر من النجاحات السياسية الكبيرة لحكومة "أردوغان"، كذلك تقاسمت تركيا مع سوريا الهموم الأمنية المشتركة مثل إحتمال دولة كردية مستقلة في حين أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" الابن أبدت تحفظات شديدة بشأن التقارب التركي–السوري وإعتبرت أنه لا يساعد إستراتيجيتها لعزل سوريا، فإن إلتزام أنقرة المتزايد إزاء سوريا عبر زيارات متبادلة لمسؤولين

([1]) الشبكة الدولية للمعلومات: http://akhara/aa/m.net/news

([2]) **صحيفة الشرق الأوسط**، المباحثات التركية–السورية في دمشق، 2004/10/24.

([3]) الشبكة الدولية للمعلومات: http://akhara/aa/m.net/news

رفيعي المستوى أو بناء علاقات شخصية حميمة بين الرئيس "بشار الأسد" ورئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" وتكثيف المبادلات التجارية كان بعيداً عن أي إعتراض يذكر، حتى وقوع جريمة إغتيال رئيس الوزراء اللبناني "رفيق الحريري" في شباط منذ عام (2005)، ولقد بذلت حكومة "أردوغان" جهوداً كبيرة للحفاظ على سياسة الإلتزام إتجاه سوريا خصوصاً خلال الأشهر الخمس عشر التي تلت إغتيال الرئيس "رفيق الحريري"، عندما ظهر أن أنقرة هي من العواصم العالمية التي تميل إلى الإكتفاء بعلاقات عادية مع دمشق في ظل الشكوك حول التورط السوري في إغتيال الحريري. [1]

لعب عامل الثقة دوراً مهماً في تطوير العلاقات السورية التركية في فترة قيادة حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا. [2]

ثالثاً : العلاقات التركية الفلسطينية:

إن القضية الفلسطينية هي أهم وأكبر قضية في منطقة الإقليم الجغرافي التركي، حيث تعد القضية الفلسطينية أحد القضايا المهمة في السياسة الخارجية التركية إذ تؤثر هذه القضية على العلاقات بين تركيا، إسرائيل، على الرغم أن بينهما تحالف إستراتيجي منذ عام (1999)، ولقد توترت العلاقة بين البلدين مع مجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة لا سيما في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على غزة ورفح في عام (2004)، إذ وصف رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" الحملة الإسرائيلية على مخيم رفح بأنها إرهاب دولة وقال: "إسرائيل لا تسهم في عملية السلام وتقوم بقتل النساء والأطفال من دون تمييز وتهدم منازلهم ولا يمكن تفسير أعمالها إلا على أنها إرهاب دولة".

أما "عبد الله جول" الذي كان وزيراً للخارجية التركية آنذاك فقد أكد أن العلاقات التركية-الإسرائيلية لا تعود على ما كانت إليه، إذ إستمرت الممارسات الإسرائيلية على هذا النحو،[3] وفي 16 شباط (2006) قام "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحماس بزيارة أنقرة وإجتمع بوزير

([1]) نوفل، ميشال (2010)، مرجع سابق، ص ص 78-80.

([2]) نوفل، ميشال (2010)، مرجع سابق، ص ص 77-78

([3]) نور الدين، محمد، (2004)، تل أبيب خيارات صعبة أمام تركيا، **صحيفة الشرق الأوسط**، ص154.

الخارجية "عبد الله جول" وموظفين من وزارة الخارجية التركية ويمكن ملاحظة ما يأتي من خلال هذه الزيارة:[1]

1- لم يعرف كيف وصل "خالد مشعل" إلى أنقرة هل كان عبر الحكومة التركية أم حزب العدالة والتنمية طلب زيارة تركية.

2- حملت زيارة مشعل إلى أنقرة إنتقادات كثيرة على حزب العدالة والتنمية، على الرغم من أن رئيس الوزراء التركي لم يستقبله وإنما تم إستقباله في مقر حزب العدالة والتنمية والتنمية.

3- حصلت هذه الزيارة في ذروة محاولات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وتشديد العزلة على حركة حماس.

وعلى الرغم من كل الإنتقادات التركية بشأن التعامل مع حركة حماس إلا أن "أردوغان" إتصل بإسماعيل هنية رئيس الوزراء في حكومة حماس في قطاع غزة أكثر من مرة هاتفياً وعندما خطف الجندي الإسرائيلي "جلعاط شاليط" في 2006/6/25 سارع رئيس الحكومة التركية للتوسط بين حماس وإسرائيل لحل هذه القضية[2]، على الرغم من سعي حزب العدالة والتنمية لتقوية علاقاته بحركة حماس وإنتقاداته للممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني إلا أن حكومة حزب العدالة والتنمية واصلت الإلتزام بالإتفاقيات العسكرية الموقعة بين البلدين وكذلك بالإجتماعات الأمنية أو المتعددة بمشاركة الولايات الأمريكية المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها.

وإستمرت العلاقات الإقتصادية على ما كانت عليه إذ بلغ حجمها عام (2006) مليارين و(132) مليون دولار كما وقع وزراء طاقة البلدين إتفاق في (2006/12/15) بنقل الغاز والنفط إلى ميناء عسقلان وعبر خط أنابيب قادم إلى إيلات وثم إلى الأسواق العالمية، لقد تجلى الموقف التركي المؤيد للقضية الفلسطينية بوضوح خلال الغزو الإسرائيلي لقطاع غزة في عام (2008):[3]

---

(1) نور الدين، محمد (2008). **تركيا الصيغة والدور**، الريس للنشر، بيروت، ص309

(2) سلمان، أحمد محمد (2008)، مرجع سابق، ص 359.

(3)قصيباتي، زهير، (2008)، " شمس الأتراك والغبار الأميركي الإسرائيلي"، **صحيفة الحياة**، بيروت، ص26.

1- إستنكار الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة.

2- جمع تأييد الرأي العام العالمي المؤيد للسلام للتدخل من أجل وقف إطلاق النار وعودة الهدوء إلى المنطقة.

3- المناداة في كل المنابر الدولية على ضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة.

4- المشاركة في تقديم الدعم المادي والخاص بالجوانب المعيشية لأبناء القطاع.([1])

إن هذا الموقف له آثار سلبية على العلاقات التركية اليهودية، على إعتبار تركيا ترتبط بمعاهدة إستراتيجية مع دولة إسرائيل، إن هذا الأمر كان محل نقاش وحوار بين أردوغان رئيس الوزراء التركي و"شمعون بيريس" رئيس الكيان الصهيوني على هامش مؤتمر (دافوس)، حيث قال "أردوغان":"إن الحرب على القطاع غير مبررة، فقد قتلت الأطفال وهدمت المنازل، وهذا لا يجيزه قانون ولا تقبله شريعة، قد أحسنا إليكم أنتم اليهود"، ثم تركه جالساً وغادر المكان، ليس عند هذا الحد، بل ذهب حزب العدالة والتنمية من العمل على فك الحصار عن قطاع غزة، وذلك بتسيير أسطول الحرية الذي قامت إسرائيل بقتل بعض أفرادها بأفراد الأسطول قتلاً وتعذيباً وإذلالاً، وقد سالت دماء الأتراك على ظهر سفن الأسطول، مما أدى إلى تأزم العلاقات التركية مع دولة الكيان الصهيوني.([2])

أعطت السياسة التركية زخماً لحزب العدالة والتنمية وشعبية كبيرة لم يصلها حزب من قبل، ونذكر أن الإستقبال الحافل الذي إستقبل به أردوغان رئيس الوزراء التركي بعد عودته من "دافوس" وعلى أثر مقابلته مع "شمعون بيريس" الرئيس الإسرائيلي، لم يستقبل بمثله أي رئيس وزراء أو رئيس تركي من قبل.([3])

([1]) المصدر نفسه.، ص27.

([2])كيوك، جورج ، (2007)، " تركيا ممر أوروبي للطاقة وبديل من روسيا"، **صحيفة لوفيغارو**، باريس، ص35

([3]) كيوك، جورج، المرجع السابق، ص32.

المطلب الثاني: العلاقات السياسية الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية بعد 2002:

لقد كان لفوز حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات والتي مكنته من قيادة الدولة التركية الأثر الكبير في السياسة الدولية، الأمر الذي جعل هذا الحزب وبما يتسلحه من حركة سياسية يلعب دوراً على الصعيد الخارجي يوازي ذلك الذي يلعبه على الصعيد الداخلي، إن هناك تغيير سياسي تم إحداثه على مساحتين مهمتين وهما الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الإتحاد الأوروبي دون غيرها من الساحات، وهذا له ما يبرره، فالولايات المتحدة الأمريكية قائدة النظام الدولي الجديد ولها أثر كبير في كل أنحاء العالم، والدول الأوروبية هي الأقرب وتركيا، إذ تركز الأخيرة كل جهودها للدخول إلى منظومتها السياسية، وتصبح عضواً فاعلاً في الإتحاد الأوروبي.

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ أن وقع البرلمان التركي في الأول من آذار عام (2003) على مذكرة نشر قوات أمريكية في الأراضي التركية وفتح الجبهة الشمالية من أجل ضرب العراق، منذ ذلك الحين والتوتر وهي السمة الواضحة فيما يخص العلاقات الثنائية التركية–الأمريكية، ورغم التصريحات التي صدرت من المسؤولين الأتراك لترطيب الأجواء إلا أن التصريحات القوية المتعاقبة من واشنطن أنشأت حقيقة واضحة للغاية وهي أنه من الصعب جداً عودة العلاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه بالسابق. [1]

بصرف النظر عن أسس العلاقة والشراكة الإستراتيجية المتميزة التي كانت بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا فإن ما فعله الأتراك في (2003) جعل هذه العلاقة تخرج بعيداً في أزمة العراق، وعارض فيها السياسيون الأتراك بقيادة حزب العدالة والتنمية الحرب الأمريكية على العراق إذ توجسوا من تهديد أمنهم القومي، كما تفاوض العسكريون الأتراك مع نظرائهم في كل شيء وطلبوا ضمانات واضحة ذات طابع سياسي في المقام الأول لعدم إقامة كيان كردي في شمال العراق وإشترطوا بدخول القوات التركية بنفس الأعداد التي ستدخل بها القوات الأمريكية لشمال العراق وأصروا أن تكون قواتهم في القتال تحت قيادة تركية وليست أمريكية وهذا الأسلوب

([1])علي، محمد أردخان، مرجع سابق، ص 16.

في التفاوض كان مستقرباً لدى الأمريكيين وطلبت الولايات المتحدة البت سريعاً في قرار المشاركة في الحرب وعقدت جلسة البرلمان في (1/آذار/2003) بفشل مشروع القرار الذي ينص على المشاركة في الحرب، وكان ذلك مفاجئة للولايات المتحدة الأمريكية .([1])

وعلى إثرها تعرضت العلاقات بين الطرفين إلى توتر شديد بلغت ذروته بقيام القوات الأمريكية بالعراق بعملية خاطفة وإقتحام مقر البعثة العسكرية التركية بمدينة السليمانية في (4/تموز/2003) وإعتقال أعضائها بحجة ضلوعهم بقتل المحافظ الكردي لكركوك،[2] لقد قدمت تركيا إقتراحاً لإرسال قواتها إلى العراق أثناء زيارة مستشار الخارجية التركية "أوغور زيالي" إلى واشنطن بعد الحرب مباشرة، رداً على الطلب الأمريكي بمساهمة بعض الدول في مهمة حفظ السلام في العراق بينما تعتبر تركيا إرسال قوات لها إلى العراق تحركاً مهماً لتسوية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي ترددت عقب حادثة السليمانية. [3]

كما سعى حزب العدالة والتنمية إلى تقديم نموذج إلى الأمريكيين يكون فيه الحزب نموذج للإسلام المعتدل والذي يتعايش فيه الإسلام والديمقراطية والإسلام والعلمانية ورغم مواقف أنقرة المعارضة للسياسات الأمريكية في المنطقة لا سيما فيما يتعلق في السياسة الأمريكية تجاه العراق إلا أن الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الأب رغب بأن يكون رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" عراب المنطقة ويفتح أبواب البيت الأبيض له ولزوجته. [4]

ومما لاشك فيه أن الولايات المتحدة لاتستغني عن تركيا حيث تعتبر تركيا الدولة الأولى التي فاتحت الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع الشرق الأوسط الكبير وقد وصف وزير الخارجية التركي آنذاك "عبد الله جول" الشرق الأوسط الجديد بأنه كل الشرق الأوسط مع شرق المتوسط وجنوب أوراسيا، وبالتالي إن تركيا تسير ضمن السياسات الإقليمية التي تتبعها الولايات

([1]) المصدر نفسه، ص18.

([2]) حسن، ياسر (2006)، **تركيا البحث عن المستقبل**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ص 311.

([3])علي، محمد أردخان، مرجع سابق، ص 18.

([4]) المصدر نفسه، ص 24.

المتحدة الأمريكية وإن حكومة حزب العدالة والتنمية نجحت في تثبيت طريقها وتدعم علاقتها مع أمريكا وذلك لكي يأخذوا دورهم في الشرق الأوسط الكبير. [1]

ثانياً: الدول الأوروبية (الإتحاد الأوروبي):

الموقف الأوروبي كان واضحاً في أثناء الفترة المضطربة التي عاشتها الساحة السياسية التركية خلال أزمة رئاسة الجمهورية، حيث أعلنت الرئاسة الألمانية للإتحاد الأوروبي بدعوتها إلى إلتزام القواعد الديمقراطية إزاء الانتخابات الرئاسية، وقال مفوض شؤون توسيع الإتحاد الأوروبي: "من المهم أن يترك الجيش مسألة الديمقراطية للحكومة المنتخبة ديمقراطياً وهذا إختبار سيظهر إن كانت القوات المسلحة التركية تحترم العلمانية الديمقراطية. [2]

إتخذ المجلس الرئاسي الأوروبي قراراً ببدء مفاوضات إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي في كانون الثاني عام (2005) بعد أن إستطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة "رجب طيب أردوغان" من إقناع الاتحاد الأوروبي بذلك، مع إعطاء القمة الأوروبية التي عقدت في ديسمبر (2004) سلطة تحديد تاريخ بدء هذه المفأوضات التي قد تصل إلى عشرين عاماً تكون تركيا مع الإتحاد الأوروبي قد دخلت مرحلة جديدة وقد حأولت تركيا من خلال جملة من الضغوط التي مارستها على زعماء الدول الأوروبية إلى تحديد موعد قريب في الدخول للمفأوضات المباشرة حول الإنضمام وهو ما أدى إلى بروز بعض الملامح التي يمكن إجمالها بنقطتين هامتين فيما يتعلق بالخطوة التي أتخذتها المفوضية الأوروبية حول الموافقة على بدء المفأوضات مع تركيا: [3]

1- تتعلق بتاريخ الإصلاحات التي تمت في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية وقد تسلم الحزب حكم تركيا في ظل صعوبات إقتصادية كبيرة واستطاع أن يحدث تغيراً كبيراً في الدولة لم تشهده منذ رحيل مصطفي كمال أتاتورك فقد تم إبعاد الجيش من عملية صنع القرار السياسي وتم إدخال قوانين جديدة وتقدمية في النظام القضائي وتم منح الأكراد البالغ

---

(1) نور الدين، محمد ، نفس المرجع، ص ص 25-27.

(2) الحمامي، هشام ، مرجع سابق، ص 27.

(3) سلمان، أحمد محمد ، مرجع سابق، ص 360.

عددهم (12) مليون حق البث الإعلامي وأعيد صياغة قانون العقوبات فألغيت عقوبة الإعدام وحرم التعذيب.

2- تركت المؤسسة العسكرية حزب العدالة والتنمية ليمرر الإجراءات السياسية والقانونية التي أدت إلى تهميشها.

هذه الصورة ترتبط بالتقرير الذي أصدرته المفوضية الأوروبية، تضمن فيه العديد من النقاط: (1)

1- إشارة إلى تقيد بعض الامتيازات في حالة الدخول في الاتحاد الأوروبي مثل حرية التنقل التي ستعطى إلى الأتراك على دفعات وذلك للخوف من هجرة عمالية، تركيا إلى أوروبا، تقدر بنحو (2.5) مليون عامل.

2- أشار التقرير إلى أن الاتحاد الأوروبي سيتحمل تكاليف تقدر بـــ (27.16) بليون يورو يفترض أن يقدمها الإتحاد الأوروبي إعتباراً من عام (2025).

3- إن إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من المرجح أن يكون عام (2025)، وذلك في الوقت الذي تكون فيه تركيا قد مضت قدماً في إصلاحاتها الإقتصادية وتجمعت الإستثمارات الأجنبية وتطورت القدرة التنافسية للصناعة التركية الذي يسهل لها الإندماج في الإتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث : محددات السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل

تتمثل محددات السياسة الخارجية التركية بمجموعة من العوامل الدافعة لتطور العلاقات التعاونية أو الصراعية بين تركيا، إسرائيل، كما أن هذه العوامل لا تنفصل عن الأهداف المنشودة للجانبين، سواء أكانت أهدافاً مشتركة أو متبادلة من تعاونهما، فعلاً على الرغم من إختلاف وضع تركيا مقارنة بإسرائيل كدولة جوار طبيعى تربطهما بالمنطقة العربية علاقات تاريخية وثقافية وإقتصادية وسياسية، ووجود قدر كبير من الإتفاق في الرؤى والمصالح بين البلدين بتأثير عوامل

---

(1) حسن، ياسر ، مرجع سابق، ص ص 309-312.

داخلية وإقليمية ودولية، وهذه المحددات متداخلة ومترابطة، ويمكن التمييز في هذا الاطار بين مجموعتين من المحددات هي: ([1])

المطلب الأول: المحددات الداخلية الحاكمة للعلاقات التركية – الاسرائيلية :

ومن أبرزها تأثير الجالية اليهودية في تركيا والعمال الأتراك في اسرائيل، والأزمة السياسية في تركيا منذ إنتخابات عام 1995 ، والصراع بين المؤسسة العسكرية مع حزب العدالة والتنمية والتنمية وانتخابات عام 2002 وسيطرة حزب العدالة والتنمية والتنمية على الاغلبية في البرلمان التركى وتشكيله للحكومة ومعركة الرئاسة في عام 2007 وفوز "عبد الله غول" بمنصب الرئاسة التركية في ظل عدم رضا العلمانيين بالاضافة إلى مشكلات العنف والارهاب بين البلدين وفوز الحزب في إنتخابات عام 2011.

أولاً: الجالية اليهودية في تركيا والتعاون الإستراتيجى التركي– الاسرائيلى:

رغم إختلاف الدراسات المتاحة في تقدير حجم الجالية اليهودية في تركيا ما بين (24) ألف نسمة طبقاً لتقديرات عام 1998، أو ما يتراوح بين (100–150) ألف نسمة عام 1998 فإن هذه الجالية وخصوصاً عبر رموزها ورجال أعمالها البارزين تمارس تأثيراً كبيراً وإن كان بشكل غير معلن في مختلف جوانب الحياة الإقتصادية والسياسية والاعلامية في تركيا وحثها على تطوير علاقتها مع إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية خصوصاً في ظل إعتقاد عدة أوساط تركية بما فيها المؤسسة العسكرية أن اسرائيل هي المدخل الرئيسى لتوثيق علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية غير أن عمل هذه الجالية بعيد عن الأضواء وذلك على الرغم من أن بعض رموز هذه الجالية قد لعب دور الوسيط في العديد من علاقات تركيا الدولية وأبرز هؤلاء " إسحاق نيوتن " الذي أبرز نفسه "كديموقراطى إشتراكى" ويلاحظ في هذا الصدد ما يلي: ([2])

([1])راندل، جوناثان، (1997)، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**– ترجمة، فادي حمود، بيروت، دار النهار 1997 ص22

([2])معوض، جلال ، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية– التركية، **المستقبل العربي،** مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، العدد 227/ 1998 ص40

أ- تم في الفترة الأخيرة تدعيم الجالية اليهودية في الحياة العامة التركية إثر لجوء بعض رجال الأعمال اليهود الأتراك إلى العمل السياسي العام، إضافة إلى تأثيرهم السياسى غير الرسمى بفضل قوة وضعهم المالي والاقتصادي ويأتي في هذا السياق إنتخاب أحد رموزهم " جافي قمحي " نائباً في البرلمان عن حزب الطريق الصحيح في إنتخابات 1995 ليكون بذلك أول نائب غير مسلم بهذا البرلمان منذ(38) عاماً وكان "جافي قمحي" من النواب المنشقين عن هذا الحزب إبان إئتلافه مع " الرفاه " بزعامة أربكان إنضم في فبراير 1997 إلى حزب تركيا الديمقراطية الذى أسسه حسام الدين جندروك النائب السابق في حزب (DYP) ورئيس البرلمان السابق كوسيلة لإجتذاب النواب والوزراء المنشقين.([1])

ب- إن زعماء الجالية اليهودية في تركيا " جاك قمحي" وعزيز فريج " قد قاما بالتعاون والتنسيق مع اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مهماً عام 1985 ونجحا في ترتيب لقاء بين "تورغوت أوزالط رئيس الحكومة التركية آنذاك وزعماء الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال زيارته الرسمية في ابريل 1985 في الزيارة التي أقرت به وزارة الخارجية التركية بعد نفيها لها ، وقد حصل "أوزال" على وعد اللوبي اليهودي بدعم تركيا في مواجهة اللوبي اليوناني مقابل توثيق علاقات بلاده بإسرائيل ، وتيسير بعض القضايا كهجرة اليهود الايرانيين إلى اسرائيل.([2])

ج - إن الحدث الأبرز في عام 1989 هو قيام زعيم الجالية اليهودية في تركيا "جافي قمحي" بتأسيس "مركز عام 500" المستوحى من ذكرى مرور 500 عام على هجرة اليهود الإسبان إلى تركيا، وكان قمحي يهدف بذلك إلى إخراج نشاط اليهود في تركيا إلى النور، ولكنه وجد بعض المعارضة من جانب الطائفة اليهودية التى رأت أن ذلك يشكل خطراً على الطائفة، إلا أنه وفي

([1])الموصلي، منذر، المرجع السابق، ص85.

([2])المدني، سليمان، **تركيا اليهودية**، دمشق دار الأنوار 1998 ص220

عرض لتبريره عارض قمحى إعتراض البعض على إنتشار اليهود العلني ، وأن الطائفة اليهودية التى عاشت حتى اليوم بصمت ما كان يجب أن يظهر بهذا الحجم، لأن العداء لليهود عند قسم كبير من الناس أحدث ردود أفعال على نشاطنا الزائدة الا ان "قمح" يرى أنه لا يشارك هؤلاء نظرتهم لأن ما تقوم به هو لصالح تركيا أيضاً، ويجب ألا ينزعج الناس من التمسك الموجود داخل الطائفة، لانه يثير الفخر لا الخجل وسيكون مثالاً للآخرين .

د- إن إدراك إسرائيل أهمية الجالية اليهودية في تركيا يؤثر إيجابياً في علاقات البلدين، ويفسر حرص وزير خارجيتها السابق " ديفيد ليفي" إبان زيارته لتركيا في 9 إبريل 1997 على اللقاء في ثاني أيام زيارته برجال الأعمال الأتراك ومن بينهم اليهود وأعضاء ورموز الجالية اليهودية في إستنبول([1])

ثانياً : اليهود والعمال الاتراك في إسرائيل:

يقدر عدد اليهود من أصل تركي في إسرائيل بحوالي (120) ألف نسمة وهم يشكلون عاملاً مؤثراً بدرجة أو بأخرى في تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية، وإن كان من الصعب تقدير مدى التأثير على وجه الدقة بالنظر إلى عدم توافر بيانات عن درجة التنظيم السياسى لليهود الأتراك، إلا أن اليهود الأتراك يشكلون في كل الاحوال قوة إنتخابية غير ضئيلة تسعى الأحزاب الإسرائيلية إلى إجتذاب القائمة أصوات ناخبيها عبر مسالك عديدة بينها تطوير العلاقات مع تركيا. ([2])

أما العمال الأتراك في إسرائيل فهم يمارسون تأثيراً معيناً في هذا الخصوص من خلال خلقهم مصالح إقتصادية متبادلة للجانبين الاسرائيلي والتركي وكذلك مصالح أمنية لإسرائيل في تقليل مخاطر تزايد إعتمادها على العمالة الفسلسطينية، ولهذا الغرض ولأغراض إقتصادية، سعت إسرائيل منذ إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الأولى في أواخر عام 1987 إلى تشجيع إستقدام العمال الأجانب من رومانيا وتركيا والصين والهند وغيرها لإستخدامهم في قطاعات البناء والصناعة والزراعة والفنادق ويحتل العمال الأتراك المرتبة الثالثة من حيث العدد بين الأجانب العاملين في قطاع البناء

([1])المدني، سليمان، مرجع سابق، ص221.

([2])زرقة، محمد علي، **قضية لواء الأسكندرونة (وثائق وشروح)**، بيروت- دار العروبة، 1993- ص471- 475- الجزء الأول.

بعد الرومان والصينيين، ويفضل معظم أرباب العمل الإسرائيليين هؤلاء الأجانب عموماً لإعتقادهم بأنهم ليسوا أعداء كالفلسطينيين كما أنهم يقبلون بأجور أقل من الآخرين.([1])

وفي الواقع إن عملية إنتقال العمال الأتراك إلى إسرائيل بدأت تتكشف منذ الربع الاخير من عام 1988 عندما ترددت تقارير في الصحف التركية عن نشاط بعض الوكالات الخاصة في تركيا في مجال إرسال عدد من هؤلاء العمال للعمل في إسرائيل بأجور مجزية مقارنة بمستوى الأجور في تركيا – لتقليل الإعتماد الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية وتم تقدير هذا العدد في 1990 بحوالي ثلاثة الآف عامل تركي.

نجد أن هذا العدد قد تضاعف عدة من المرات في ظل تفاقم مشكلات البطالة والتضخم وغيرها من المشكلات الإقتصادية والاجتماعية في تركيا، وكذلك بعد إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول 2000 وإستبعاد إسرائيل الآف العمال الفلسطينيين، وكذلك في ظل تطور علاقات إسرائيل بتركيا في مجالات عديدة منها المجالات الإقتصادية. ([2])

ثالثاً: المؤسسة العسكرية التركية ومجلس الأمن القومى ودعم التعاون مع اسرائيل:

لابد من الإشارة في هذا الخصوص إلى الدور الهام الذى تلعبه المؤسسة العسكرية في الحياة التركية، فعلى الرغم من أن القانون التركي يضع المؤسسة العسكرية تحت إشراف مجلس الوزراء التركى فإن الواقع يفصح عن أن المؤسسة العسكرية هي المحرك الاساسي للحياة السياسية الفعلية لتركيا، وأن الصيغة الأساسية التي تنفذ من خلالها المؤسسة العسكرية إلى الحكم ومجلس الأمن الوطني الذى يعتبر جهازاً إستشارياً يقدم تقارير إلى مجلس الوزراء ويسيطر العسكريون من خلاله وينفذون ما يريدونه.([3])

([1])السمان، نبيل، **المياه وسلام الشرق الأوسط**، دمشق، دار النشر غير موجود، عام 1997 ص74

([2]) السمان، نبيل، مرجع سابق، ص212.

([3])محمد، نور الدين، (1993)، مشروع "غاب" الأبعاد المحلية والإقليمية، **شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، بيروت، العدد 1993/15 ص67

وعادة ما يكون طموح العسكريين على الرغم من الحداثة التي تحاول أن يبديها الأتراك ومؤسساتهم العسكرية إلا أن الحقيقة أن هذه السياسة ما زالت تمثل حقيقة الدور الذى لعبه الاتراك منذ ظهورهم الأول في آسيا الوسطى، وبعد الإصلاحات الراديكالية التي فرضها "مصطفي كمال أتاتورك" والذى أصبح الرئيس المطلق لتركيا الحديثة منذ نشأتها عام 1923 عام 1938، وفيه أصبح العسكريون الأتراك يعتبرون أنفسهم هم المسؤولون عن حماية الإرث" الكمالي" الأيدولوجي بالإضافة إلى دورهم في إستقرار الأمن وحماية البلاد ، وإن هذا الإرث يشمل حماية الدستور والإلتزام بالعلمانية وسلامة الارض والتجانس الثقافي، ومنذ العشرينيات وحتى بداية التسعينات كانت محاربة الشيوعية هي الهدف الرئيسى لهذه المؤسسة ولكن منذ إنهيار الإتحاد السوفيتي تصاعد الإسلام الراديكإلى كما يسميه الغربيون، إلى مواجهة العداء وأيضاً تصاعد المد القومى الكردى الإنفصإلى إرتباطاً بالاصلاحات التي أبداها "تورجوت أوزال" والتى سمحت للأكراد منذ عام 1936 بالتعبير عن ثقافتهم وإبراز هويتهم العرقية.([1])

ويمكن القول أن الاتراك أو غالبيتهم يؤمنون بأن للعسكريين مكانة مرموقة في حياتهم ووجدانهم، ويبدو أن هذه المشاعر تتزايد بإستمرار بدلاً من أن تتناقص حتى بعد أن أصبحت تركيا دولة من المفترض أنها ديمقراطية مؤسسية، وينظر معظم الأتراك إلى الإنقلابات الثلاثة التي حدثت في تركيا وتولى فيها العسكريون الحكم من على أنها مبررة للتدخلات العسكرية في الحكم وعلى الرغم من أن المؤسسة العسكرية تعتبر نفسها أنها حامية الكمالية التركية والعلمانية إلا أنها لم تستطع على الرغم من قوة محاولاتها للقضاء على البعد الديني في نفوس الاتراك . ([2])

رابعاً: مجلس الامن القومى التركى ودعم التعاون مع اسرائيل:

من المعروف أن مجلس الامن القومي التركي له دور قوي ومؤثر في الحياة السياسية التركية بوجه عام ويكاد يكون هو الحاكم الفعلي في تركيا، ويسيطر على المجلس شخصيات عسكرية مثل رئيس أركان الجيش التركى وتوجد به أيضاً شخصيات مدنية مثل رئيس الوزراء

([1])السبعاوي ،عوني عبد الرحمن، إسرائيل ومشاريع المياه التركية، **مستقبل الجوار المائي العربي**، سلسلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسلامية الاستراتيجية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، العدد 10 ص16

([2])السمان، نبيل، (1997)، **المياه وسلام الشرق الأوسط**، دمشق، دار النشر غير موجود، عام 1997 ، ص75.

ورئيس الدولة، وقد كان للمجلس دور قوي في إتجاه دعم وزيادة التعاون مع إسرائيل في شتى المجالات وخصوصاً في المجالات العسكرية والدفاعية والمجالات الإقتصادية.([1])

ويمكن القول أنه على الرغم من كون التعاون العسكري والاستراتيجي بين تركيا، إسرائيل بموجب إتفاق فبراير 1996 قد سبق زمنياً تشكيل حكومة " نجم الدين أربكان" الإئتلافية من حزب الرفاه وحزب الطريق الصحيح في 1996/6/29 إلا أن هذا التعاون قد بلغ ذروته في ظل هذه الحكومة التى إستمرت حتى 1997/6/18 وفي ظل حكومة إسرائيلية يمينية متشددة منذ وصول حزب الليكود ورئيسه نتنياهو إلى السلطة في يونيو 1996 ، حيث تم تدعيم هذا التعاون بإتفاقيات لاحقة مثل (إتفاق 1996/8/28) بشأن مشروع تحديث طائرات "الفانتوم التركي"، وإتفاق 1996/12/1 بشان المشروع ذاته وتنظيم تدريبات ومناورات مشتركة، وكذا إتفاق 1997/4/8 بشأن تقدير مخاطر إيران وسوريا على البلدين وتم التوصل إلى 14 إتفاقاً ومشروعاً للتعاون العسكري بين البلدين وتعددت الزيارات المتبادلة على أرض الواقع على أرفع مستوى بين مسئولي البلدين وخاصة من العسكريين. ([2])

ورغم عدم إعفاء حكومة "نجم الدين أربكان" وحزبه من المسؤولية السياسية عن تنامي العلاقات التركية الاسرائيلية خلال هذه الفترة، إلا أن هذا التطور لا يمكن أن يخرج عن أمرين إبرزاً لوجود مصلحة مشتركة معينة بين تركيا وقواها العلمانية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية وبين إسرائيل بصدد كيفية تحجيم أي تأثير محتمل لتوجيهات حزب الرفاه على العلاقات بين البلدين. ([3])

([1])محمد، نور الدين، مرجع سابق، 69.

([2])محمد نور الدين، عاصفة في مياه الـــ غاب GAP، **شؤون تركية**، العدد 1994/11 ص44

([3])الرشيدي،أحمد،(1992)، (ندوة) تركيا والأمن القومي العربي، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، العدد 169/ 1992 ص119

كما أن هذه العلاقة تدعمت في منتصف التسعينات، كنتيجة للتعاون الأمني الاسرائيلي – التركي والذي أدى إلى تقارب أهم حليفين إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو ما قد يؤدي إلى إدماج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وهو ما تسعى اليه الولايات المتحدة الأمريكية دائماً.

وبعد 11 سبتمبر 2001 لم تقف العلاقات التركية الأمريكية عند حدود المناورات العسكرية، بل وصلت بعد 11 سبتمبر إلى إنضمام تركيا إلى التحالف الدولي الذى شكلته الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت أولى مهام هذا التحالف هو التدخل العسكرى في أفغانستان لإسقاط حكومة طالبان ومطاردة تنظيم القاعدة، إن علاقات تركيا والولايات المتحدة الأمريكية هي علاقات في عمق الأمن الإستراتيجى التركي وأثناء تلك الفترة بعد حرب الخليج لم يشبها شائبة، بل زادت عمقاً على حساب علاقات تركيا بالعرب، ويمكن القول بأن هناك العديد من الإعتبارات التي تتحكم في مسار العلاقات التركية الامريكية وهي :

أولاً : الاعتبارات الامنية: من وجهة النظر الأمنية والإستراتيجية فقد أدى إنهيار الاتحاد السوفيتى إلى تكثيف الضغوط على الحدود الشمالية لتركيا نتيجة لحالة الإنفلات السياسي والأمني في المنطقة، بالاضافة إلى التزايد المستمر في تسليح الدول المجأرة في الشرق الأوسط.([1])

ثانياً : الطموح التركى في الانضمام للاتحاد الأوروبى: حيث إن تردد الاتحاد الأوروبى حتى الآن بشأن قبول عضوية تركيا، قد ساهم في تدعيم توجيهات النخبة السياسية التركية بإتجاه تدعيم التحالف مع واشنطن

ثالثاً : عدم الرضا عن مستوى التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية: بالاضافة إلى معارضة الكونجرس الامريكى لتخصيص المزيد من المساعدات العسكرية قد أثار ذلك حفيظة تركيا تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعا : تحفظ وضيق تركيا من الانتقادات المستمرة سواء المعلنة أو غير المعلنة والخاصة بسجل تركيا في حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بملف الأكراد، كما أن العلاقات التركية – الأمريكية ورغم متانة التحالف الاستراتيجى الذى يربط الجانبين إلا أن هذه العلاقة قد أخذت بالإنحسار لصالح

([1])معوض، جلال ، مرجع سابق، ص42.

تعميق علاقاتها مع جاراتها العربية وغير العربية الأمر الذى أدى إلى إختلاف التوجهات بين البلدين لصالح القضايا الإقليمية التي تربط المصالح التركية بها مباشرة والتي أظهرت إختراق المصالح بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما ظهر جلياً في موقفها من الأزمة العسكرية، حيث إقتربت مواقفها كثيراً من الموقف الأوروبي الرافض للعملية العسكرية والموقف العربي ومن المتوقع أن يؤثر الإفتراق في المصالح بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية على مستقبل العلاقات التركية والاسرائيلية.([1])

إن النخبة الأكاديمية والسياسية في أمريكا قد أصبحت على يقين كامل وبشكل لا جدال فيه أن الدور التركي – سواء أكان في منطقة الشرق الأوسط أم خارجها، على درجة كبيرة من الأهمية والتأثير وأن على الولايات المتحدة الأمريكية إذا أرادت تحقيق مصالحها الإستراتيجية أن تعمل بطريقة سليمة لتدعم ذلك الدور وتسانده ، كما أن موقع اسرائيل في المبادرات الاقليمية التركية بعد حرب الخليج الثانية إحتلت إسرائيل فيها مكانة خاصة في المبادرات التي طرحتها خلال أزمة الخليج الثانية وبعدها مباشرة بشأن التعاون الإقليمى " الشرق أوسطى " أمنياً وعسكرياً وإقتصادياً ويعود ذلك إلى التماثل الفعلي بين مواقف البلدين وأهدافها أثناء الأزمة ، وعدم إنفصال المبادرات التركية كثيراً عن العلاقات الطرفين الوثيقة بواشنطن وشملت هذه المبادرات على الصعيدين الأمني والعسكري.

أصبح يتردد في تركيا إقامة حلف إقليمي بعد حرب الخليج الثانية حيث قادت الولايات المتحدة الأمريكية العالم الغربى كما تريد تركيا أن تقود حلفاً عسكرياً على نمط " الناتو" في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب السياسية المعتدلة لدى تركيا، إسرائيل بعد توقيعها إتفاقيات سلام مع الدول العربية وسيكون للحلف من ينوب عنها دائماً في أنقرة، وستكون وظيفة الحلف الأساسية ضبط التسلح في المنطقة ومنع أية دولة عضو من مهاجمة الأخرى مع الإسراع بتحديث القدرات العسكرية التركية لأهمية ذلك في تعزيز دور تركيا في إنشاء وقيادة الحلف. ([2])

([1])الأزعر، محمد خالد، (1993)، دوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية، **شؤون عربية**، تصدر عن جامعة الدول العربية– القاهرة العدد /74/.

([2]) مصطفى الزين، **أتاتورك وخلفاؤه**، بيروت دار الكلمة للنشر، 1982.

المطلب الثاني: المحددات الإقليمية والدولية:

تحكمت الإعتبارات الإستراتيجية في تشكيل العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية على مدار الخمسين عاماً الماضية، وذلك عكس إسرائيل التي يمكن أن تقوم بدور هام في تحديد طبيعة علاقاتها مع واشنطن وأهمها التجمعات الأثنية التابعة لهذه الدول داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومن الجدير بالذكر أن العلاقات الأمريكية التركية هي علاقات قديمة، وفكرة التحالف مع تركيا ليست جديدة في الإستراتيجية الأمريكية .([1])

ففي أوائل العشرينيات من القرن العشرين وخلال حرب التحرير التركية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتحالف مع تركيا لموازنة النفوذ البريطانى في المنطقة، وإذا توجهنا للعلاقات الأمريكية التركية التى هي جزء مهم من علاقة تركيا بإسرائيل نجد أن الاعتبارات الإستراتيجية قد تتحكم في تشكيل العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، فدائماً ما كانت تركيا تتفأوض مع واشنطن من منطلق أهميتها الجيو-إستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحتل تركيا أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الأمريكية في الوطن العربي حيث إنها الدولة الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلنطي التي لها حدود برية مع الوطن العربي، ومع دولتين من دوله الرئيسية هما العراق وسوريا وبهما قواعد عسكرية لحلف شمال الأطلنطى والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى علاقات وطيدة مع إسرائيل، فضلاً عن أنها جزء مهم من نظام "شرق أوسطى " تطمح إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لإنشائه .([2])

ومن أهمها حرب الخليج الثالثة للإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وتداعياتها، وعملية التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلي وما إرتبط بها من مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف والتطور"نحو الشرق أوسطية" وتوتر علاقات تركيا، إسرائيل مع دول عربية كسورية والعراق أو غير عربية كإيران، وأيضا هناك ما يتعلق بإنهيار نظام القطبية الثنائية وبزوغ الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية عظمى تحأول الهيمنة على النظام الدولي الانتقالي الحالي، وحاجة البلدين إلى إقامة وتعزيز علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الامريكية والبحث عن دور جديد في إطار

([1])خليفة ، محمد، (1991)، "صحوة الإسلام في تركيا كما يراه الإعلام العربي، **مستقبل العالم الإسلامي** ، العدد 3، ص33.

([2]) نفس المصدر، ص21.

الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط، فضلاً عن إرتباط هذا الدور بشكل أو بآخر بتوسيع الحلف الاطلنطي، إضافة إلى تأثير علاقات تركيا المتوترة بالإتحاد الأوروبى في تدعيم علاقتها مع اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.([1])

أولاً : التعاون الاستراتيجي التركي – الأمريكي

سعت أنقرة أثر نهاية حرب الخليج الثانية إلى إقامة نوع من التعاون الاستراتيجى الوثيق مع واشنطن لتمكينها من أداء دورها في الترتيبات الأمنية الإقليمية بعد الحرب بفضل تطور علاقات الجانبين ابان أزمة الخليج بالإضافة إلى التعاون القائم بين أنقرة وواشنطن في إطار حلف الاطلنطى،كانت إسرائيل في المبادرات الاقليمية التركية في المجال الاقتصادي شملتها بأكثر من دعوة من جانب تركيا للتعاون الاقتصادي الإقليمى لمشاركة دول منطقة الشرق الأوسط كافة بما فيها إسرائيل بإعتبار ذلك التعاون ضرورة لإحلال السلام في المنطقة، وهو منظور يتفق مع المنظور الاسرائيلي لعملية السلام ومن أبرز الأمثلة في هذا الخصوص :

- مشروع أنابيب مياه السلام .
- قمة الشرق أوسطية .
- صندوق التنمية الاقتصادي في الشرق الأوسط
- مشروع مياه السلام.

حيث إقترحت تركيا رسمياً تنفيذ هذا المشروع في 1987/6/25 في المؤتمر الثالث لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة "جورج تاون" الامريكية حول بحث مشكلة المياه في أحواض أنهار الأردن والفرات ودجلة والنيل ويهدف المشروع من وجهة النظر التركية إلى تزويد سوريا والأردن ودول الخليج العربية الست بفائض مياه نهري "سيحان وجيجان" وأطلقت تركيا على المشروع هذا الاسم لإقتناعها بأن تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق

([1])الموصلي، منذر، (1991)، **عرب وأكراد رؤية عربية للقضية الكردية**، دمشق، دار العلم، الطبعة الثانية ، ص67– 81

الأوسط لتحقيق منافع مشتركة سيكون من شأنه تخفيف حدة التوتر في المنطقة وتشكيل شريان للحياة والتعاون بدلاً من خلق مشاكل جديدة حول المناخ في المنطقة .([1])

مما أتاح لتركيا الدعوة إلى هذا المشروع لتحقيق العديد من الأهداف منها تحقيق عائدات مادية كبيرة تقدر بنحو ملياري دولار سنوياً مقابل بيع المياه للدول العربية بما يعنيه من مقايضة المياه بالنفط العربي الذي تستورده تركيا، وتعزيز دورها الإقليمى كعنصر للتوازن والإستقرار والسلام في المنطقة التي هي مليئة بالاضطرابات ومرشحة طبقاً للتصورات الغربية لنشوب صراعات وحروب مائية، وقد عادت تركيا مجدداً بعد حروب الخليج الثانية لتدعو إلى تنفيذ المشروع ولكن بمشاركة إسرائيل فيه، ونمت في هذا الصدد عدة لقاءات بين مسؤولين أتراك وإسرائيلين، وقد بحث الطرفان هذا المشروع كوسيلة لتخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط عن طريق ضخ فائض المياه من تركيا إلى البلدان التي تعاني من نقص المياه في المنطقة.([2])

ومن وجهة نظر زعيم حزب العمل "شمعون بيريز" أن هذا المشروع هو مشروع سلام لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه وليس الأرض، وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض من المياه في المنطقة ، ولأي جانب من المفاوضات السياسية بخصوص السلام في المنطقة، ينبغى أيضاً تبني خطة إقتصادية إقليمية يمكنها أن تبدأ بتنمية الموارد المائية ويمكن لأنبوب مياه السلام (الغربى) أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الاردن.([3])

ثانياً : التعاون التركي – الاسرائيلى في ظل عملية السلام

منذ بداية الصراع العربي الاسرائيلي كان هناك تباعد كبير بين الموقف التركي من القضية الفلسطينية وموقف تركيا من منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث كانت أنقرة دائماً تنظر إلى منظمة لها علاقات وطيدة مع بعض الأعداء التقليدين لتركيا، بالإضافة إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية

([1])محمد ، نور الدين، (1992)، **دوائر تركيا الثلاث شؤون الأوسط،** مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق- بيروت العدد 11.

([2])محمد ، نور الدين، المرجع السابق، ص21.

([3])المصدر نفسه، ص92.

([1]) كانت تساند منظمات الأكراد والأرمن التحررية، وكانت تستضيفهم في معسكرات التدريب التابعة لها في لبنان، وتقدم لهم المساعدات العسكرية، وهذا ما أكدته إسرائيل عندما إجتاحت لبنان 1982 وإعتقلت عدداً من الأكراد في معسكرات منظمة التحرير بالإضافة إلى علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع اليونان التي تسمح لمنظمة التحرير وعناصر فصائل المقاومة الفلسطينية بحرية العمل على أراضيها، ولم تعترف تركيا بمنظمة التحرير حتى عام 1976 عند دخولها عضوية منظمة المؤتمر الإسلامى، ورغم ذلك فإن تركيا كانت تقدم الدعم والمساندة الإقتصادية والسياسية للقضية الفلسطينية في الإجتماعات الدولية، كما أن الموقف التركى من الصراع العربي الاسرائيلي عموماً ومن القضية الفلسطينية خصوصاً فجوة الموقف الذي إتخذ طابع التوازن في العلاقات بين العلاقات التركية الاسرائيلية والعلاقات التركية العربية.([2])

وقد حاولت تركيا منذ بداية عملية التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي التوسط في البداية بين الفلسطينيين والإسرائيلين، وذلك بأداء دور الوسيط بين الطرفين ففي سنة 2001 وضمن إطار اللجنة المكونة من قبل الأمم المتحدة عملت تركيا بدور الوسيط لفض النزاع على الارض وفي الإسهام في تحضير تقرير اللجنة، وكانت تركيا ممثلة برئيس الجمهورية الأسبق "سليمان ديميريل" مع خمسة أعضاء آخرين ضمن لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن الأمم المتحدة الأمريكية "لجنة ميتشل"، وقد تم إشراك تركيا في هذه اللجنة بناءً على الطلب الشخصي للرئيس الفلسطيني السابق " ياسر عرفات".([3])

ومع وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، حدث نوع من التوازن في العلاقات بين كل من إسرائيل وفلسطين، بل إن منحنى تلك العلاقات إتجه لصالح نوع أكبر من التعاطف مع القضية الفلسطينية، وتزايدت الزيارات التركية الرسمية لفلسطين، ومع أول

([1])علي، محمد أردخان، مرجع سابق، ص31.

([2])**صحيفة ميلليت التركية**، (1997)، 1997/3/5 نقلاً عن محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة- مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق- بيروت 1998 .

([3])علي، محمد أردخان، (2003)، مرجع سابق، ص 23.

زيارة لرئيس الوزراء التركي"أردوغان" إلى رام الله وصف العلاقات التركية الفلسطينية بأنها تاريخية وأعلن أن أنقرة مستعدة لبذل ما في وسعها لتشجيع عملية السلام في حال طلب الإسرائيليين والفلسطينيين ذلك، كما تم إبلاغ الطرفين بأنهم على إستعداد تام لبذل كل ما في وسعهم للإسهام في السلام ، وسيعود الطرفين أن يحددها نوع المساعدة التى يمكننا تقديمها ، وسوف نقوم بذلك كما أن تركيا تشارك في اللجنة الدولية للمحافظة على الحقوق المكتسبة للشعب الفلسطينى بالاضافة إلى عضويتها في لجنة القدس في الامم المتحدة كما تشارك مع قوات المراقبين الدوليين المتواجدين في مدينة الخليل.

وعلى الرغم من الجهود التركية للتوسط بين الجانبين إلا أن موقف اسرائيل كان مخيب لأمال الأتراك بشان السعي التركي للتوسط بين الاسرائيلين والسوريين، والإسرائيليين والفلسطينيين من ناحية أخرى ، وما دفع رئيس الوزراء التركى "رجب طيب أردوغان" إلى الإدلاء بتصريحات قال فيها أن رئيس الحكومة الإسرائيلية دفن كل محاولات الوساطة التى تبذلها تركيا بهدف حل الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني ووصف أردوغان الإغتيالات التى تقوم بها إسرائيل بأنها إرهاب دولة كما إتهم رئيس الوزراء الاسرائيلى بنسف عملية السلام بالكامل.(1)

ومن وجهة النظر التركية، تقوم سياسة تركيا الشرق أوسطية على أساس السلام في المنطقة وإستتباب الامن والإستقرار في هذا الإطار أولت تركيا إهتمامها لإقامة علاقات جيدة مع كافة دول المنطقة واسرائيل، ومن هنا دعمت تركيا عملية السلام في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى الآن، وبهذا المعنى فإن تركيا تدعم قرار مجلس الامن الدولة رقم (1397) الذي يعبر عن الرؤية المنشودة للمنطقة والمتجسدة في تعايش اسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب ضمن حدود أمنة معترف بها، وتدافع تركيا في إطار قرارات مجلس الامن الدولى عن حق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره، وغير من حقوقه المشروعة بما فيها إقامة دولته، عن تحديد وضع القدس بشكل مقبول، والإنسحاب من الاراضى المحتلة، وإيجاد حل عادل ودائم يضمن لكافة الدول العيش ضمن حدود أمنة.(2)

(1)محمد ، نور الدين، (2005)، "العلاقات التركية الإسرائيلية مرحله جديدة"، **صحيفة الشرق**، الدوحة، 2005/1/9.

(2) محمد ، نور الدين، المرجع السابق، ص22.

الفصل الرابع

العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة 2002-2010.

تشهد العلاقات التركية الإسرائيلية في هذه الفترة حالة من التوتر، رغم المحاولات للحد من تداعيات الخلافات القائمة، وقد كشفت العلاقات المتوترة بين البلدين عن نفسها بصورة واضحة عندما إتهمت تركيا إسرائيل بممارسة "إرهاب الدولة" ضد الفلسطينيين، وبالطبع فإنّ هذا الإتهام عكس التوتر في العلاقات بين البلدين خاصة بعد الحرب الإسرائيلية على غزة (2008)، والإنتقادات التركية التي أصبحت أكثر حدّة تجاه إسرائيل منذ إحتلال العراق، لتعبّر عن الإستياء التركي من السّياسة الإسرائيلية في العراق وفلسطين ولبنان.([1])

إن تحليل الوقائع يساهم في فهم المشهد المستجد في العلاقات الإقليمية التي تنسجها تركيا وأثرها على الإستراتيجية الإسرائيلية، وتجد تركيا أنّه كلما إزداد التغلغل الإسرائيلي في العراق وتحديداً شمالاً فإنّ ذلك سوف ينعكس سلباً على المستوى الأمني والسّياسي وعلى دورها الإقليمي. ([2])

تأتي المصالح الإسرائيلية في شمال العراق المتمثّلة بدعم الأكراد من منطلق إحتواء الخطر على وضع إسرائيل الإستراتيجي، فإسرائيل تشعر بالدّرجة الأولى بأنّها مهدّدة من إيران سواء على صعيد برنامج التسلح الإيراني أو تعزيز إيران لموقعها الإقليمي، وتحاول من خلال الورقة الكرديّة إيجاد توازن إستراتيجي مع النفوذ الإيراني في جنوب العراق. ([3])

على الرغم من إنزعاج إسرائيل كثيراً من العلاقات الإستراتيجية الجديدة بين تركيا وسوريا من ناحية وعلاقاتها المتميزة مع إيران والعراق من جهة أخرى، فإن تلك البلدان لم تحتج على طبيعة العلاقة بين تركيا، إسرائيل، ولم تضع علاقة تركيا، إسرائيل في الميزان، وتسعى تركيا وبكل جدية لإحتلال موقع متقدم في الشرق الأوسط كانت قد إفتقدته منذ قرن تقريباً، وهي تأخذ بعين

([1]) كيوك، جورج ، (2007)، "تركيا ممر أوروبي للطاقة وبديل من روسيا"، **صحيفة لوفيغارو**، باريس،22- 6- 2007.

([2]) قصيباتي، زهير مرجع سابق، ص35.

([3]) الربضي، سلام، دراسة: التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغيّر الاستراتيجي،نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.alzaytouna.net

الإعتبار النفوذ الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة، وتراقب تركيا تطور الأوضاع وتعلم أن أميركا رغم دخولها المباشر عسكرياً إلى المنطقة منذ عقدين وإحتلالها للعراق، فهي لم تستطع أن ترسي الإستقرار بالمنطقة وفي أفغانستان، وتركيا في علاقاتها الخارجية تجاوزت خلافاتها التاريخية وخلافات الدول المجاورة لها، بدءاً من إيران والعراق وسورية حتى إسرائيل وأرمينيا وأذربيجان واليونان عبر شراكات وتفاهمات سياسية وإقتصادية، فمثلاً سعت تركيا لتجاوز صراعها التاريخي مع أرمينيا عبر شراكات إقتصادية والتوسط في حل مشكلة إقليم (ناكورنو كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان). ([1])

ونتناول في هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول: العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الدور التركي في المنطقة بعد 2002.

المبحث الثاني: تأثير الأحداث الإقليمية على العلاقات التركية الإسرائيلية.

المبحث الثالث : العلاقات الإقتصادية والعسكرية التركية الإسرائيلية بعد 2002.

المبحث الرابع : مستقبل العلاقات بين تركيا، إسرائيل.

المبحث الأول: العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الدور التركي في المنطقة بعد عام 2002:

تحاول إسرائيل إثارة الأكراد ودفعهم للمطالبة بدولة مستقلة على حساب الدول الثلاث(إيران وتركيا وسوريا)، وتقدم إسرائيل مساعدات مختلفة لحزب العمال الكردستاني التركي، الأمر الذي عملت أنقرة على إحباطه، من خلال إتخاذ بعض المبادرات الإدارية والثقافية والإقتصادية لصالح الأكراد، وكان من آخر تلك المبادرات إنهاء الحبس الإنفرادي لزعيم حزب العمال الكردستاني "عبد الله أوجلان"، وكذلك السماح لعودة بعض المقاتلين الأكراد إلى تركيا.([2])

هذه السياسة الجديدة تحمي حدود تركيا من الأخطار المحتملة، وبخاصة النزعات الكردية الإنفصالية، لإنقاذ وتفعيل دورها كقوة ناعمة ومؤثرة في محيطها، ولتحقيق مصالحها التي تتجاوز أو تجاوزت بها أزماتها الإقتصادية التي سيطرت عليها لعقود، فالعثمانية الجديدة ليست أصولية

([1]) محمد ، نور الدين،(2005)، العلاقات التركية الإسرائيلية مرحله جديدة"، **صحيفة الشرق**، الدوحة، 2005/1/9.

([2])علي، محمد أردخان، مرجع سابق، ص12.

ماضية، قدر ما هي إعادة توجيه للبوصلة الكمالية خارجياً وداخلياً بدرجة ما عبر ضبط المسافة بين المصالح المختلفة والمنافع المشتركة مع أطراف مختلفة ومتصارعة، وقد تكون هذه السياسة التركية المتبعة من قبل حكومة ذات أصول إسلامية، وهي قد تكون العلامة الأولى والأبرز في مرحلة ما بعد الإسلام السياسي.([1])

ولا بد من طرح إشكالية الخيار الإستراتيجي لتركيا والمقاومة الفلسطينية مع بروز الدور التركي في المنطقة بإعتباره داعمة للإسلام السني، حيث قد يرتبط ذلك الخيار الإستراتيجي على المدى البعيد، بتصور الأتراك أنفسهم لدورهم في منطقة الشرق الأوسط وأبعاده المختلفة، ومدى تفكير الحركة المقاومة بإستدارة إستراتيجية في تصوراتها ومواقفها السياسية الكبرى.([2])

لقد تصاعد الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط وجاءت حرب غزة لتؤكد هذا الدور، وهي حلقة من حلقاته بعد رعايتها للمفاوضات السورية الإسرائيلية في العام 2008، وهي تعتمد بالأساس على التوازن، والقيام بدور الوسيط لا الطرف وعلى الشراكة مع أطراف الصراع، فهناك شراكة تركية مع سوريا في مجالات مختلفة، وأيضاً الشراكة العسكرية والإقتصادية مع إسرائيل المستمرة، كما أن مواقف تركيا السياسية، وتمتعها بمميزات جغرافية، يؤهلها للاضطلاع بدور كبير في معالجة ثلاث نزاعات خطيرة، إرتسمت منذ أوائل عام 2009 وهي: غزة، والخلاف الروسي الأوكراني على الغاز، وتردي العلاقات الدولية المتصل بالمسألة النووية الإيرانية، ويمكن لتركيا على نحو حاسم الإسهام في إيجاد مخرج للمسائل المتفجرة كلها.

إذ قد يكون لتركيا دور على صعيد أزمة الغاز الأوروبي، حيث يمكن إمداد الاتحاد الأوروبي بالغاز الروسي عبر مضاعفة طاقة نقل الغاز من تركيا إلى غرب أوروبا أي طاقة مشروع «نابوكو». ([3])

فإذا كان بوسع غاز أذربيجان بلوغ الأناضول ثم أوروبا من طريق جورجيا، فغاز تركمانستان وغاز كازاخستان بالأحرى يقتضي حلاً آخر، وهذا يؤمن الاكتفاء الأوروبي من الغاز

([1]) الربضي، سلام، **تركيا والأخطار المحتملة** ، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.khyr.net

([2])سلمان، أحمد محمد ، مرجع سابق، ص21.

([3])الغزالي، عبد الحميد، مرجع سابق، ص23.

على ثلاث دعائم هي المغرب وأوراسيا الشمال السلافية وأوراسيا الجنوب التركية الإيرانية، ومن أسباب الدخول التركي على خط الأزمة في المنطقة هو إرسال رسائل إلى أوروبا مفادها: أن الحضور والدور الإستراتيجي التركي المتنامي في الشرق الأوسط ستستفيد منه أوروبا، إن هي وافقت على ضم تركيا إليها وتسعى تركيا لاسترداد مكانتها ودورها في العالمين العربي والإسلامي إن سدت أوروبا أبوابها في وجه انضمامها للاتحاد الأوروبي وعليه كي لا تبقى تركيا «محرومة من دخول المسجد والكنيسة» على حد وصف المثل الكردي، إتجهت لإستثمار المشاكل والأزمات في المنطقة والارتداد إلى توظيف خلفيتها الإسلامية والشرق أوسطية، بعد أن قضت أكثر من نصف قرن وهي تحاول الإنضمام للنادي الأوروبي.

تعكس العلاقات التركية الإسرائيلية خصوصية الحالة التركية التي تحكمها العديد من المحددات والمتغيرات التي في مجموعها تشكل مكونات السياسة والدور التركي، وقد يبدو نموذج العلاقات بينهما غريباً أو غير مألوف لدولة إسلامية يلعب الدين فيها دوراً مهماً في تحديد توجهاتها السياسية، وتلعب الحتمية التاريخية أيضا نفس الدور، فتركيا في زمن الخلافة العثمانية كانت السلطة المسؤولة مباشرة عن فلسطين والقدس.([1])

ولا يمكن فهم هذه العلاقات إلا في السياق السياسي الداخلي والإقليمي والدولي الذي يحدد أطار السلوك السياسي لتركيا، ويحدد توازنات القوى التي تسعى لتحقيقها، وأيضا في أطار التهديدات والتحديات والأخطار التي تواجهها تركيا كدولة إقليمية مؤثرة، وإن إسرائيل حريصة على هذه العلاقات لما تمثله تركيا من دور، وكدولة إسلامية يمكن العبور والنفاذ من خلالها للعالم الإسلامي والعربي، بل وابعد من ذلك أن علاقاتها بدولة إسلامية قد يضعف دور العامل الديني في الصراع العربي الإسرائيلي، ويقوى موقف إسرائيل في مواجهة الدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى بعد المصلحة المشتركة لكليهما.([2])

([1]) شراب، ناجي، **العلاقات التركية الإسرائيلية من التآلف إلى التخالف** ، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.arabvoice.com

([2])حسن، ياسر ، مرجع سابق، ص308.

وهذه العلاقات شأنها شأن أي علاقة بين أي دولتين يمكن أن تتعرض للتقارب والتباعد، وحتى يمكن تصور حد قطع العلاقات بينهما. وتثير هذه العلاقات تساؤلات كثيرة، وهذه التساؤلات فرضتها بشكل قوى حصار غزة، والاعتداء العسكري الإسرائيلي على أسطول الحرية.([1])

والإجابة لا يمكن أن تتم إلا من خلال فهم وتحليل محددات العلاقات التركية الإسرائيلية، وينطبق على العلاقات التركية الإسرائيلية أكثر من نموذج من العلاقات بين الدول، نموذج التحالف، ونموذج المصلحة المشتركة المسيطر ونموذج موازين القوى ونموذج العلاقات الخاصة. وهذه النماذج لا يمكن فهمها ألا في سياق المحددات البيئية الإقليمية والدولية التي تحدد توجهات السياسة التركية وأهدافها العليا وحدود الدور الذي يمكن أن تقوم به.([2])

ومن منظور هذه النماذج والمحددات لا بد من ملاحظة إسرائيل كمتغير تابع في العلاقات بين البلدين، والمتغيرات الرئيسة في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والعلاقات الأوروبية والتطلع نحو الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وحيث أن إسرائيل تشكل مكوناً رئيسياً في كل من السياسة الأمريكية الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط.

والملاحظة الثانية الهامة في تفسير هذه العلاقة أن تركيا دولة أكثر محورية في المنطقة وأكثر قبولاً ودولة صديقة بالنسبة لدول المنطقة كالدول العربية وإيران، والذي يعني أن تركيا تدرك أن دورها هو في محيطها الإقليمي كمدخل لدورها في النظام الدولي والذي يفسر تواجدها في كل توازنات القوى التي قد شهدتها المنطقة، وبالتالي المفاضلة هنا للدور الإقليمي وليس للعلاقات مع إسرائيل، وهذا هو الذي يفسر لنا هذا السلوك التهديدي بمراجعة العلاقات مع إسرائيلي بعد حادثة "أسطول الحرية" إلى إعادة صياغتها لأن ما قامت به إسرائيل قد تفاعلت مع هذا الدور.([3])

والملاحظة الثالثة أن تركيا دولة كبيرة، وإسرائيل دولة صغرى، لكن الدولتين يجمعهما أنهما يعتبران نموذجاً لدولة القوة، ويحكم علاقاتهما بموازين القوى السائدة وهذا قد يفسر أحد أهم أبعاد هذه العلاقات وهو أن تركيا لا ترهن علاقاتها الإقليمية ومصالحها مع دوله بعلاقاتها بإسرائيل، بل

([1])شراب، ناجي، **العلاقات التركية الإسرائيلية من التآلف إلى التخالف** ، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.arabvoice.com

([2]) سلمان، أحمد محمد مرجع سابق، ص366.

([3])شراب، ناجي،(2010)، **العلاقات التركية الإسرائيلية من التآلف إلى التخالف** ، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.arabvoice.com

قد يكون العكس، وهذا السلوك هو الذي جعل الدور التركي أكثر توازناً وأكثر قبولاً، وذلك من خلال التأكيد على استقلالية القرار والسياسة الدولية عن إسرائيل، وتحاول أن لا تظهر أو تصور هذه العلاقات في شكل علاقات التبعية وعدم الاستقلالية، وهذه السياسية عكست إلى حد كبير خصوصية الحالة التركية، فالدولة الساعية للقيام بدور إقليمي محوري لا يمكن أن تكون ذات سياسة تابعة لإرادة دولة أخرى وإلا فقدت مصداقية وشرعية هذا الدور، وتعتبر هذه الملاحظات هي تلخيص للعلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة 2002-2010.([1])

شهدت تركيا خلال فترة التسعينيات "صحوة إسلامية" أدّت إلى إنحراف ظاهر عن ثوابت العلمانية وخصوصاً في ما يعود إلى السياسة الخارجية، وجاء التحوّل الكبير من خلال وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة العام 2002، ولم تكن هي المرة الأولى التي يصل فيها الإسلاميون إلى الحكم إذ شارك "نجم الدين أربكان" في ثلاث حكومات في السبعينيات، كما ترأس حكومة ائتلافية العام 1996، ولكن ذلك لم يعجب جنرالات الجيش والقوى العلمانية حيث بذلوا جهودًا ملموسة لإسقاط الائتلاف الحكومي وحل حزب الرفاه. ([2])

تنطلق إستراتيجية حزب العدالة والتنمية التي وضعت لدى تأسيسه العام 2001 من واقع أن لتركيا عمقين: الأول تاريخي، والثاني إستراتيجي، وأن سياساتها قد حجبت عنها التفاعل مع أحد هذين البعدين، والذي يتمثل بالتعامل مع العالمين العربي والإسلامي، ومع البعد الجغرافي أيضًا أي التعامل مع إيران وبلاد البلقان في ظل حزب العدالة والتنمية أرادت تركيا أن تتخلّص نهائيًا من رواسب سياسات الحرب الباردة، بما في ذلك التخلِي عن التبعية للسياسات الأميركية في ما يعود إلى علاقاتها بمحيطها التاريخي والجغرافي، خصوصًا في ظل

([1])الحمامي، هشام ، مرجع سابق، ص96.

([2])كوش، عمر، (2010)، **صراع العسكر مع الحزب الحاكم في تركيا**، نقلاً عن الموقع الإلكتروني http://ksatimes.net

الحرب التي شنّتها إدارة بوش على الإرهاب، والتي اتخذت في بداياتها منحى يؤشر إلى أنها حرب أميركية على العرب والمسلمين.

هذا بالإضافة إلى الانحياز الأميركي المتواصل إلى جانب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وسياسات الظلم والتنكيل التي تتبعها الدولة العبرية ضد هذا الشعب في الضفة الغربية وغزة ([1])

تزامن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة مع احتلال العراق، وقد نأت تركيا بنفسها عن المشاركة في العدوان من خلال منع استعمال أراضيها كمنطلق للهجوم الأميركي. وقد فتح هذا الموقف طريقين أمامها: العالم العربي والاتحاد الأوروبي :قدّر الشارع العربي الموقف القاضي بعدم اشتراك تركيا في الحرب على العراق. وعلى الرغم من الخسائر التي تكبّدتها تركيا من جراء خروجها عن المعادلة وفقدان إمكان ممارسة أي نفوذ في العراق، فإن العلاقات التركية – العربية قد شهدت تحسنًا كبيرًا كما تحقّقت إنجازات سياسية وإقتصادية هائلة، وقد وصف مهندس السياسة الخارجية التركية "أحمد دأوود أوغلو" هذه المرحلة بالذهبية.

كانت أولى ثمار هذه المرحلة "الذهبية" تجاوز الخلافات المزمنة في العلاقات مع سوريا ولا سيما حول لواء الإسكندرونه والمياه وحزب العمال الكردستاني وعلاقات تركيا الحميمة مع إسرائيل. لقد حدث تحوّل كبير في العلاقات التركية – السورية بحيث أنها أصبحت تصلح لكي تكون نموذجًا لعلاقات تركيا مع جوارها الجغرافي ومع الدول العربية والإسلامية. وبالفعل فقد انفتح حزب العدالة والتنمية على معظم الدول العربية وخصوصًا الدول الخليجية، وقد تجسّدت هذه العلاقات على شكل إستثمارات داخل تركيا، وذلك من خلال المشاركة في إستثمارات المشاريع التي تخلّى عنها القطاع العام للقطاع الخاص عن طريق إعتماد سياسة الخصخصة ما ساهم في

([1])الحمامي، هشام، مرجع سابق، ص30.

إنعاش الاقتصاد التركي وزيادة مستويات النمو، وشهدت العلاقات مع إيران تقدمًا ملحوظًا خلال هذه الفترة، كما إزدادت المبادلات التجارية أضعاف ما كانت عليه في الفترة السابق. ([1])

لم يَسعَ حزب العدالة والتنمية والتنمية إلى أن يكون الانفتاح على العرب والمسلمين على حساب العلاقات مع إسرائيل، لكن العلاقات الجديدة (المتوازنة) تتطلب تخفيف وقع العلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل، وخصوصاً لجهة العقود والروابط العسكرية بالإضافة إلى توجيه إنتقادات حادة إلى سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وقد بلغت هذه الإنتقادات لممارسات أرييل شارون (عندما كان رئيسًا للحكومة) ضد الشعب الفلسطيني حد وصفها بـــ "إرهاب الدولة" تحدّد دور تركيا الجديد إستنادًا إلى الخلفية الإسلامية للكوادر الأساسية في حزب العدالة والتنمية والتنمية، وإلى موقع تركيا في المعادلة الدولية الجديدة التي نشأت في ظل هجمات 11 أيلول، والحرب على العراق. وكانت حكومة حزب العدالة والتنمية والتنمية قد سعت للتوفيق بين سياسة الانفتاح تجاه العرب والمسلمين وعلاقاتها الوثيقة مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، ولكن يبدو أن الخيارات الجديدة في السياسة الخارجية التركية قد أثارت الشكوك والهواجس لدى واشنطن وتل أبيب. ([2])

فسّر البعض سياسة الإنفتاح بردّها إلى وجود نزعة عثمانية متجدِّدة، ولكن حقيقة الأمر تعود إلى رغبة تركيا في التفاعل مع مجريات الأحداث والتطورات الجارية في محيطها الجغرافي وفي العالمين العربي والإسلامي، كما تقضي المصالح التركية اعتماد سياسة إنفتاح سياسي واقتصادي مع دول الجوار، ما دفعها إلى أن تأخذ مبادرات سياسية هامة أبرزها: إجتماع وزراء خارجية دول

([1])السعيد، باهر محمد، مرجع سابق، ص22.

([2])عبد القادر، نزار، (2010)، العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة، **مجلة الدفاع الوطني** ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.lebarmy.go.

الجوار العراقي، تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي عبر إيصال البروفسور "أكمل الدين إحسان أوغلو" إلى موقع الأمين العام للمنظمة، تقديم طلب إلى القمة العربية لقبول تركيا كعضو مراقب، استقبال وفد من منظمة حماس في شباط 2006، التدخل لدى سنّة العراق لحثهم على المشاركة في الانتخابات في كانون الأول 2005، التواصل مع شرائح من شيعة العراق، العمل الجاد لتحسين العلاقات مع مجمل الدول العربية وخصوصًا مع سوريا، ونسج علاقات وثيقة مع إيران. ([1])

شعرت حكومة حزب العدالة والتنمية بأن الإستمرار في الإندفاع القوية في السياسة الخارجية الجديدة الذي سيؤدي إلى نشوء ضغوط داخلية وخارجية "منسّقة"، فالمؤسسة العسكرية التي تشعر بأن التحرك الجديد قد يؤدي إلى إضعاف نفوذها ونفوذ العلمانيين، بالإضافة إلى أنها تتمسك بعلاقاتها الوثيقة بدولة إسرائيل وببرامج التعاون العسكري المعقودة معها، كما شعرت الحكومة بمخاطر لجوء الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى إعتماد سياسة الإبتزاز تجاهها من خلال إثارة بعض المتاعب القديمة، كالورقة الأرمنية، وقضية حزب العمال الكردستاني، والمساعدات الدولية والعلاقات مع البنك الدولي .

لم تتراجع الحكومة التركية عن خياراتها الجديدة أمام الضغوط التي مورست عليها من الداخل والخارج، ولكنها خفّفت من سرعة إندفاعها مع التشديد على إستمرار التواصل مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. لكن الحرص التركي على التواصل مع واشنطن وتل أبيب لم يؤدِّ إلى النتائج التي توختها أنقرة، وبدا أنه بات من المستحيل إعادة قواعد الثقة إلى ما كانت عليه،

([1])عبد القادر، نزار، المرجع نفسه.

وأن الإهتزاز الحاصل في قاعدة العلاقات مرشح للتحول إلى تشققات عميقة تتسبّب بنشوء أزمة قد يكون من الصعب تجاوز مفاعيلها لسنوات عديدة مقبلة. (1)

ويمكن القول بأن التداعيات التي حصلت في العلاقات التركية – الإسرائيلية على أثر عملية "الرصاص المصبوب" على غزة (2008) وبداية 2009، لم تكن بسبب تلك الحرب، بل إستغلت الحرب لتفجير أزمة العلاقات التي كانت قد تراكمت عناصرها وأسبابها خلال السنوات السابقة.(2)

تربط أستاذة التاريخ الإسرائيلية "عوفرا بنغيو" التغيّر الكبير الذي طرأ على خيارات تركيا بثلاثة عناصر: "الفكر الجديد الذي تقدّم به وزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو" و"القوة السياسية" المتمثِلة بوصول حزب العدالة والتنمية والتنمية إلى السلطة، والتوجه الأيديولوجي الجديد لشرائح واسعة من الشعب التركي، ولقد نتج بالفعل عن ذلك تفاعل هذه العناصر الثلاثة "كثورة هادئة غيّرت في المفاهيم والتوجهات السياسية التي كانت معتمدة في السابق في الداخل والخارج.

إن الإسلام السياسي المعتدل قد إتخذ موقعًا مهمًا على المسرح السياسي الداخلي، وأنه دخل في مواجهة تحكمها العقلانية والواقعية السياسية مع خيار العلمانية التي أرسى قواعدها "أتاتورك". يجب أن يعترف العالم بأهمية ما يجري داخل تركيا، وأن يدرك أن الإسلام السياسي الصاعد داخل تركيا يختلف بصورة جذرية عن الإسلام السياسي الذي قاد الثورة في إيران، إنه الإسلام الناعم والمعتدل، والذي يسعى إلى التغيير من خلال المقاربة الديمقراطية، وعبر مؤسسات الدولة بدل

---

(1)عبد القادر، نزار، (2010)، العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة، **مجلة الدفاع الوطني** ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.lebarmy.go.

(2) الرحباني، ليلى نقولا، دراسات وتقارير مختارة ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.alzaytouna.net

الانقلاب عليها وتغييرها، ويسعى حزب العدالة والتنمية إلى إثبات إمكان التعايش الإسلامي السياسي مع الديمقراطية .([1])

تتعرّض العلمانية والجيش الذي يعتبر المدافع الأول عنها لهجوم منظّم، ويضع العديد من المراقبين الحملة على المؤسسة العسكرية من أجل تهميش دورها في السياسة الداخلية والخارجية في إطار تسديد حسابات قديمة بين التيار الإسلامي والجيش وهي تعود إلى الإنقلاب العسكري الأبيض الذي قاده الجنرالات في أواسط التسعينيات ضد رئيس الحكومة "نجم الدين أربكان" وحزب الرفاه وتوجهاته الإسلامية، وكان من الطبيعي أن يتسلّح قادة حزب العدالة والتنمية بالأسباب الإقتصادية والإجتماعية الضاغطة لدعم إنطلاقة ثورتهم الهادئة وبحجة إخراج تركيا من الأزمة الإقتصادية المتأزمة، حيث حصلت الحكومة على دعم واسع من التجار ورجال الأعمال، كما تقدّمت الحكومة بمشروع سياسي من أجل حل المشكلة المزمنة مع الأكراد بالطرق السلمية، وسعت بذلك إلى أخذ المبادرة من الجيش الذي كان يلح على الإستمرار في الخيار العسكري ضد الأكراد. ([2])

كانت التغييرات المطروحة في السياسة الخارجية مهمة وتترتب وعليها نتائج كبرى على المستويين الإقليمي والدولي، وكان المهندس الأساسي للرؤية والمقاربة الجديدة "أحمد داوود أوغلو" والذي لقبه البعض بـــ "مترنيخ تركيا "كان داوود أوغلو" قد دخل على عالم السياسة من خلال كتابه "العمق الإستراتيجي":

([1])عبد القادر، نزار، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.lebarmy.go

([2])الرحباني، ليلى نقولا، (2010)،**دراسات وتقارير مختارة** ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.alzaytouna.net

إرتكزت "عقيدة العمق الإستراتيجي" التي قدمها داوود أوغلو على القواعد الآتية :

أولاً: يجب أن تتبدّل طموحات تركيا من موقع القوة المركزية إلى موقع "القوة الشاملة"، مستفيدة من موقعها الجيو- إستراتيجي الفريد ومن تراثها العثماني من أجل تحقيق هذه القفزة النوعية في العقد المقبل .

ثانيًا: يجب أن تنفتح تركيا على الدول المجاورة من أجل تقوية موقعها الإقليمي والدولي وإلغاء جميع المشاكل مع هذه الدول.

ثالثًا: يجب أن تستفيد تركيا من مواردها وقدراتها الجيو- إستراتيجية من أجل تغيير توجهاتها الأمنية وإستبدالها بتوجهات إقتصادية، أي نزع الطابع الأمني عن الخيارات المعتمدة في السياسة الخارجية([1])

رابعًا: يتوجب أن تعمل تركيا على تقوية علاقاتها وتبادلاتها الإقتصادية والتجارية مع إيران وسوريا والمملكة العربية السعودية، وإعتبر أوغلو أن "تركيا هي بحاجة إلى الطاقة الإيرانية"، وأن ذلك يمثل إمتداداً طبيعياً لمصالحها الوطنية .

خامسًا: يجب أن يرتكز دور تركيا المستقبلي على الإضطلاع بدور الوسيط من أجل حلِّ الصراعات الدولية وخصوصاً الصراعات القائمة في الشرق الأوسط، وكانت المساهمة الأولى في هذا المجال إقامة منتدى بالاشتراك مع إسبانيا للدعوة إلى "تحالف الحضارات" في محاولة للرد على "نظرية صاموئيل" هنتنغتون القائلة بـــ

([1])كوش، عمر، (2010)، **صراع العسكر مع الحزب الحاكم في تركيا**، نقلاً عن الموقع الإكتروني http://ksatimes.net

"صراع الحضارات". وقد جاءت محادثات السلام غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل وبرعاية دأوود أوغلو شخصيًا ضمن هذا السياق لحل النزاعات في المنطقة([1].)

يأخذ الإسرائيليون على "عقيدة العمق الإستراتيجي" التي وضعها أوغلو بأنها قد تجاهلت كليًا إسرائيل، في وقت تحدث فيه في الكتاب عن أن المبادرة في توجيه العلاقات التركية – الإسرائيلية هي في يد إسرائيل، وبأن دور تركيا يتسم بالجمود والسلبية. ويؤدي هذا الوضع إلى منع تركيا من الانفتاح على جيرانها العرب.([2])

إن سياسة التوسّع نحو الشرق على حساب الغرب وإسرائيل يأتي تعاظم دور تركيا كقوة شرق أوسطية كنتيجة حتمية للتغييرات الداخلية في المشهد السياسي التركي، وللتطورات الخارجية التي شهدتها العلاقات التركية مع الغرب ومع دول المنطقة، وتأتي أهمية الدور التركي الجديد انطلاقًا من تقارب تركيا مع الـــدول العربية والإسلامية على حساب علاقاتها التاريخية مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، ولا تقتصر الإهتمامات التركية على بناء علاقات مع الدول الشرق أوسطية المجاورة لها بل تتوسع لتشمل العلاقات مع الدول الإسلامية الآسيوية وصولاً إلى حدود الصين. ([3])

جاءت قمة العشرين التي عقدت في إسطنبول برئاسة رئيس الحكومة التركية "رجب طيب أردوغان" من أجل إرساء قواعد التعاون وبناء قواعد الثقة بين الدول الآسيوية كتعبير واضح عن الطموحات التركية لتوسيع علاقاتها مع الدول الإسلامية الآسيوية، وكتعبير عن نياتها في تنمية

([1]) عبد الرحيم، محمد وليد، **المقاومة والإرهاب "الإسرائيلي" والقانون الدولي**، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.palissue.com

([2]) العلي ، محمد، (2010)، **إسرائيل الإمبريالية والفلسطينيون:** سياسات التوسع، www.aljazeera.net

([3])الربضي ، سلام ،(2010)،"العلاقات التركية الإسرائيلية وكردستان العراق"، **صحيفة خبرني الالكترونية.**

علاقاتها بإتجاه الشرق بعد أن أصيبت علاقاتها مع الغرب بقدر من الجمود، ظهرت بوادره ومؤشراته من خلال معارضة بعض الدول الأوروبية لمساعيها الحثيثة للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، ومن خلال التناقض في الرؤية مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي بدأ عام 2003 إبان التحضيرات الأميركية للحرب على العراق، حيث جمّدت تركيا النشاطات الجوية الداعمة للحرب من قاعدة "انغرليك "الموجودة على أراضيها، كما أنها لم تسمح بفتح جبهة ثانية عبر حدودها مع العراق". ([1])

تمثّلت ذروة التنافس في علاقة أنقرة بواشنطن من خلال تصويت تركيا ضد مشروع القرار 1929 (الأميركي) في مجلس الأمن، والقاضي بفرض عقوبات جديدة ضد إيران، وذلك على خلفية المشروع النووي الإيراني وكان قد حصل بعض التطورات المهمة والتي دفعت تركيا إلى واجهة المسرح الدبلوماسي الدولي، وكان من أبرز هذه التطورات: ([2])

أولاً: نجاح وزير خارجية تركيا "أحمد داوود أوغلو" بالإشتراك مع وزير خارجية البرازيل "سالسو أموريم" في توقيع إتفاق في أواسط أيار 2010 مع وزير خارجية إيران "منوشهر متكي" حول إستبدال اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب بيورانيوم أعلى تخصيباً على الأراضي التركية، بدلاً من إجراء عملية التبادل على الأراضي الروسية وفق ما كان قد إقترحه الإتحاد الأوروبي، ولم تبد الولايات

([1])الربضي، سلام، المرجع نفسه.

([2])محفوض عقيل سعيد،(2009)، "**سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**،مركز دراسات الوحدة العربيـــة،بيروت، ص105-125.

المتحدة الأمريكية أي إهتمام بالإتفاق التركي– البرازيلي وقد رأت فيه محاولة لتعطيل جهودها الرامية إلى عزل إيران دولياً .

ثانيًا: عادت تركيا لتحتل واجهة الحدث الدولي بعد أسبوعين على الحدث الأول، وذلك على أثر قيام البحرية الإسرائيلية بإعتراض "أسطول الحرية" المتوجِّه لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وقد أدت هذه العملية إلى قتل تسعة نشطاء أتراك على متن الباخرة "مرمرة".

يرى عدد من الخبراء أنه لا يمكن النظر إلى هذه الأحداث بصورة منعزلة عن التطورات التي تشهدها تركيا منذ تشرين الثاني عام 2002 بعد وصول حزب العدالة والتنمية والتنمية إلى السلطة بقيادة "رجب طيب أردوغان" والذي يحظى بتأييد شرائح شعبية واسعة تسمح بتشكيل حكومة مستقرة بعد عدة عقود من حكومات الإئتلاف الضعيفة([1])

سمحت قوة حزب العدالة والتنمية لأردوغان بسلوك طريق إصلاحي حيث شنّ حربًا على الفساد، وعمل على تحرير السلطة المدنية من وصاية جنرالات الجيش، بالإضافة إلى توجيه السياسة الخارجية التركية إلى سبر خيارات جديدة مع إعطاء أولوية لعلاقات تركيا بدول الشرق الأوسط والدول الإسلامية في آسيا، ويبدو أن مصدر هذه الرؤية الجديدة لعلاقات تركيا الخارجية إنما يعود إلى البروفسور "أحمد داوود أوغلو" الذي عمل بداية كمستشار لرئيس الحكومة قبل أن يعيّن وزيراً للخارجية.([2])

([1])الشدياق، عماد، (2010)،" متغيرات دولية تفرض افقاً تقاربياً جديداً"، **صحيفة المستقبل**،بيروت، ص81.

([2])اللباد، مصطفى،(2009)، " مفكر تركيا الاستراتيجي: أحمد داود أوغلو"، **صحيفة الجريدة**،الكويت، ص25.

إستندت الأفكار التي قدمها على ضرورة الإستفادة من التقارب الثقافي مع الدول الشرق أوسطية، بدءاً من إيران وسوريا من أجل تحقيق الإختراق الجــديد بإتجاه الشرق، وكان قد سبق بناء العلاقات الجديدة إستضافة تركيا لقمة المؤتمر الإسلامي الذي جمع (57) دولة إسلامية بدعم سعودي وإيراني ظاهرين عام 2004، ويمكن النظر إلى هذه القمة الإسلامية كنقطة إنطلاق لتراجع علاقات تركيا بإسرائيل، وكنقطة تحوّل في السياسة الخارجية التركية، حيث بدأت تركيا تتحسّس أهمية بناء علاقات جديدة مع محيطيها العربي والإسلامي، ولكن من دون أن تتراجع عن جهودها لدخول الإتحاد الأوروبي على الرغم من المعارضة الفرنسية والألمانية لها.

تبدو التطورات الأمنية الأخيرة وكأن الطريق الذي تسلكه تركيا بإتجاه ربط علاقات خارجية جديدة لن تكون سلسة وميسرة، وأن حكومة أردوغان ستتعرّض إلى الكثير من الضغوط السياسية والأمنية في محاولة لإقناعها بالعودة عن دعمها الموقف الإيراني، والتخلّي عن دعم (حماس وحزب الله)، ويدرك أردوغان مستوى المخاطرالتي يواجهها في هذه المرحلة، ومن هنا تبرز المرونة التي يتعامل بها من أجل رأب الصدع الحاصل في علاقاته الأميركية والأوروبية والإسرائيلية، ولكن من دون الربط بين علاقاته الجديدة ومطلب وقف التدهور الحاصل في علاقاته القديمة. لكن تبقى الأمور مرتبطة إلى حد كبير بالتطورات التي تشهدها الساحة الفلسطينية، حيث عبّر أردوغان في أكثر من مناسبة، عن مدى تعاطفه مع ما يواجهه الشعب الفلسطيني من عمليات قتل واعتقال وظلم. وكانت أبرز المواقف الحادة التي عبّر عنها ضد إسرائيل خلال الندوة التي شارك فيها في قمة "دافوس" الإقتصادية مع الرئيس الإسرائيلي شيمون

بيريز لعام يناير 2009، حيث إنسحب "أردوغان" من الندوة متوجهاً إلى بيريز بالقول "عندما يتعلّق الأمر بعمليات القتل فإنكم تعرفون كيف تقتلون". ([1])

لا يمكن توقع حصول أي تصدّع سياسي داخل تركيا في ظل الدعم الشعبي الواسع لحزب العدالة والتنمية، وفي ظل نجاح حكومة "أردوغان" في إعتماد سياسات إقتصادية وإجتماعية ناجحة بكل المقاييس، فالمصارف التركية لم تتأثر بالأزمة المالية الدولية، كما أن نسبة النمو الإقتصادي ما زالت تتراوح بين (5 و7) %، وأن الدخل الفردي بالنسبة للناتج الوطني العام هو في مستوى (12,500) دولار أميركي، ومن هنا، فإنه لا يتوقّع أن تؤدي الضغوط الأمنية إلى أي تغيير في السياسة الخارجية الجديدة.([2])

المبحث الثاني: تأثير الأحداث الإقليمية على العلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول : العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2009 وأثره على العلاقات التركية الإسرائيلية:

شنت إسرائيل هجوماً على غزة في السابع والعشرين من ديسمبر 2008، مما أدى إلى نسف طموحات السلام في الشرق الأوسط، وكان رد فعل تركيا على الهجوم سريعاً، ووجهت إنتقاداً شديداً لإسرائيل، وقد مثلت الدبلوماسية النشطة التي أبدتها تركيا أثناء حرب غزة إشارة على تحول في رؤى السياسة الخارجية التركية، ودلالة على ثقتها في قدرتها على دعم علاقاتها بالقوى الإقليمية، وقد إستمرت المساعي الدبلوماسية التركية بعد إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار أُحادي الجانب. فبينما كان "دأوود أوغلو" – مستشار رئيس الوزراء للشئون الخارجية– ساعياً نحو دبلوماسيةٍ جادة

([1])أوسي،هوشنك (2009)،"اردوغان واعظاً وداعية سلام"، **صحيفة الحياة**، بيروت.، ص16.

([2]) أوسي، هوشنك، المرجع نفسه، ص17.

بين دمشق والقاهرة، كان بيروقراطيو الوزارة الخارجية التركية يتحدثون إلى نظرائهم الإسرائيليين في القدس. ([1])

ولكن على الرغم من تعليقات "أردوغان" التي أثارت بعض القلق في إسرائيل، إلا أن المسئولين ذوي المستوى الرفيع في كلا الجانبين اعترفوا بقيمة العلاقات الثنائية الجيدة بين البلدين. فقد إعتذر "بيريز" لأردوغان فيما بعد قائلاً "أعتذر بشدة على ما حدث،فالأصدقاء يمكنهم الاختلاف بعض الوقت". ([2])

ومن جهته أعلن "أردوغان" عن مناهضته للسياسات الإسرائيلية ولكن لم يعلن مناهضته للإسرائيليين أو لليهود في أي مكانٍ آخر، ومن ثم كان تأكيده دوماً على اعتبار "مناهضة السامية جريمةً ضد الإنسانية"، ونظر عدد من الصحفيين والمحللين الأتراك إلى موقف "أردوغان" باعتباره المسار الصحيح الذي نتج عن خطٍ ديناميكيٍ جديدٍ متعدد الأبعاد بدأت تركيا تتبناه في سياستها الخارجية. وهو خطٌ يرتكز على إيجاد شرعية دولية ووعي إقليمي بالأمن والسلام في المنطقة .

ودون أن تمنع كل هذه المعطيات المعقدة عربياً وإقليمياً ودولياً أردوغان من متابعة المساعي التي بدأها منذ استلامه للسلطة مؤمناً بضرورة أن تلعب تركيا دوراً مهماً في مجمل تطورات المنطقة المحيطة بها في الشرق الأوسط والقوقاز وأسيا الوسطى والبلقان، حيث إستمر التحرك التركي على جميع هذه الجبهات خلال الفترة الماضية إلى أن أثمر هذا التحرك بإقناع تل أبيب ودمشق بضرورة الوساطة التركية من أجل التوصل لإتفاق سلام سوري إسرائيلي ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع الفلسطينيين ولبنان.([3])

وحظيت هذه الوساطة التركية بدعم أمريكي وأوروبي خاصة بعد لقاء أردوغان مع الرئيس الفرنسي ساركوزي في دمشق نهاية سبتمبر 2010 حيث إكتسبت هذه الوساطة طابعاً وبعداً جديدين من

([1])نوفل، ميشال ، مرجع سابق، ص32.

([2])علي، محمد أردخان، مرجع سابق، ص32.

([3])الحمامي، هشام ، مرجع سابق، ص85.

خلال التنسيق والتعاون الفرنسي التركي الهادف إلى تحقيق السلام الشامل في المنطقة بكل أبعاده السورية واللبنانية والفلسطينية([1].)

ولم يتردد أردوغان في توجيه انتقادات عنيفة جداً لإسرائيل وساستها مع استمرار الغضب الشعبي العارم على عدون غزة حيث خرج مئات الآلاف من المواطنين الأتراك من مختلف الاتجاهات والميول إلى الشوارع تعبيراً عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني واستنكارهم للعدوان، كما ناشد المتظاهرون وقادة أحزاب المعارضة الحكومة لقطع العلاقات مع تل أبيب فوراً ووقف كافة أنواع التعاون وخاصة العسكري معها لإثبات مصداقية تصريحات أردوغان ضد إسرائيل التي مازالت لها علاقات سياسية وعسكرية وإقتصادية مع تركيا التي تسمح للطائرات الإسرائيلية بالتدريب في أجوائها منذ عام 1997 حيث قامت تل أبيب بتحديث الطائرات والدبابات التركية، وهو ما يفسر استخدام أردوغان لمصطلح الجغرافيا عند حديثه عن ما يسمى بمنطقة "الشرق الأوسط" أيماناً منه بضرورة الاتفاق على الحد الأدنى من المصالح المشتركة لشعوب ودول هذه الجغرافيا من العرب والأتراك والفرس بل وحتى الأكراد الذين يسعى أردوغان للمصالحة معهم داخل تركيا وفي شمال العراق كما هو يسعى للمصالحة مع العدو التاريخي والتقليدي أرمينيا .

يؤمن أردوغان بضرورة ترتيب البيت داخلياً قبل التفكير بأي دور إقليمي خاصة إذا كان بهذه الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لمستقبل الجغرافيا التي بدون أقناع العرب بكل ميولهم واتجاهاتهم الدينية والمذهبية والسياسية والفكرية والاجتماعية فالحظ لن يحالف أردوغان في تحقيق أي من أهدافه حتى لو أختار طريق أتاتورك الذي أقام الجمهورية الحديثة عام 1923 على أنقاض الدولة العثمانية قائلا إن هدف هذه الجمهورية هو الحضارة الغربية المعاصرة التي جعلت بدون شك من أردوغان ورفاقه بل والإسلام التركي يختلفون كثيراً عما هو عليه أمثالهم في العالم العربي([2].)

([1])محفوض عقيل سعيد، مرجع سابق، ص32.

([2])كوش، عمر، مرجع سابق، ص14.

المطلب الثاني : الحرب على لبنان 2006 والعلاقات التركية الإسرائيلية

لقد شكلت الحرب الاسرائيلية على لبنان على مدى 30 يوماً مناسبة لعدد من الاطراف الاقليمية والدولية لمحاولة لعب ادوار خارج أراضيها، وتركيا كانت إحدى هذه الاطراف التى عبرت عن إستعداداها وإهتماماها بالساحة اللبنانية التى كانت على الدوام مغرية لكل أنواع التدخلات الخارجية، فتركيا واحدة من الدول التى دخلت على خط الازمة، أو المسالة اللبنانية متأخرة، وهذا يطرح تساؤلات كثيرة عن أبعاد المحأولة التركية ان تكون جزءا من الصراع اللبنانى وتاليا الشرق أوسطى.

لقد أبدت تركيا إهتمام بالحضور الشرق أوسطى من البوابة اللبنانية عبر مشاركتها في قوات الامم المتحدة في جنوب لابنان (يونيفيل) التى أقر القرار الدولي (1701) توسيعها وتقويتها ويمكننا تتبع الموقف التركى تجاه العدوان الاسرائيلى على لبنان عبر ثلاث مستويات رئيسية :([1])

أولاً : المستوى الشعبى

فقد إنطلقت المظاهرات والإعتصامات والاحتجاجات الشعبية التركية المنددة بالعدوان الاسرائيلى على لبنان في جميع أرجاء تركيا، وصدرت عشرات البيانات المنددة بالعدأون الاسرائيلى على لبنان من المنظمات والإتحادات العمالية والمهنية إلى حد إعتبار العديد من الكتاب المؤثرين أن مقاومة حزب الله لاسرائيل هو دفاع تركيا عن نفسها، وإلا فإن الدور سيأتي على تركيا في نهاية المطاف، فقد خرج الآلاف من الاتراك في مظاهرات مطالبة الحكومة بعدم إرسال قوات إلى لبنان ومن الشعارات التى تم رفعها في هذه المظاهرات : "ليس لنا جنود تموت من أجل اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية رغم أن اردوغان في محأولة منه لتهدئة مخاوف الاتراك قد أكد أن القوات التركية ذاهبة إلى لبنان لكي تعاون إخوانهم المسلمين وليس لقتال "حزب الله" قد ظهرت إستطلاعات الرأي وصول الكراهية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، إلى ما يزيد عن (90 %) وسط الشعب التركي"(.[2])

([1])الحمامي، هشام ، مرجع سابق، ص93.

([2])شراب، ناجي، ، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.arabvoice.com

ثانيا : المستوى الرسمى

إن العدوان الاسرائيلى على لبنان جاء مباشرة بعد الحصار على قطاع غزة أثر أسر جندى اسرائيلى، وكان الموقف التركى من أحداث غزة قوياً وأدان عمليات التدمير الاسرائيلية من جانب وعلى جانب متصل قام بالاتصال بمختلف الاطراف في محاولة منه للتوسط، لكن لم تعرف الدبلوماسية التركية تحركاً مشابهاً لما فعلته حول أحداث غزة، وربما يعود السبب إلى عدم رغبة تركيا في الفشل في مسعاها، بالاضافة أنه ليس لها صلات مع حزب الله الطرف الرئيسى في الصراع لكى تبادر إلى تحرك ما .([1])

وإكتفت تركيا بعد عدة أيام من بدء العدوان بإستنكار الاستهداف الاسرائيلى للمدنيين اللبنانيين وقال أردوغان : هل مقابل خطف جنديين إسرائيليين يسقط كل هذا العدد من المدنيين اللبنانيين، أن هذا سلوك غير مقبول على الاطلاق وفي المقابل فقد صوت البرلمان التركى على قرار إرسال القوات التركية إلى لبنان في 2006/9/5 كجزء من قوات الامم المتحدة، حيث صوت مع القرار (340) عضواً وعارضه (192) في حين إمتنع عضو أوحد عن التصويت ويمكننا القول أن حكومة أردوغان رغبت في تحقيق عدة أهداف من جراء قرارها إرسالها للقوات التركية إلى لبنان هي كما يلى:([2])

أولاً : ان إرسال القوات التركية إلى لبنان يساعد تركيا في مفاوضاتها مع إتحاد الأوروبى ويظهر للاتحاد على أن تركيا لاعب اساسى في منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً : إعادة ترميم العلاقات مع الولايات المتحدة واسرائيل مرة أخرى فقد رحبت الولايات المتحدة بالقرار التركى بالموافقة على إرسال قوات تركية إلى لبنان.

([1])الربضي، سلام، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.khyr.ne

([2])قصيباتي، زهير، مرجع سابقن ص17.

ثالثاً : تحاول تركيا عن طريق إرسالها قوات إلى لبنان تعزيز موقعها في المنطقة والعودة للمنطقة بقوة حيث صرح وزير الخارجية عبد الله غول أنه إذا لم ترسل تركيا قواتها إلى لبنان سيتراجع وزنها السياسى في الشرق الأوسط.

رابعاً : إن من أهم أهداف حزب العدالة والتنمية والتنمية من إرسال القوات التركية إلى لبنان هو ان هذه الخطوة تأتى في إطار إصلاح العلاقات مع الادارة الامريكية وضمان دعم اردوغان في الانتخابات المقبلة، والحصول على دعم الولايات المتحدة في محاربة حزب العمال الكردستانى ومساعدتها في تجنيب الازمة القبرصية مع اتحاد الأوروبى.

خامساً : على مستوى المعارضة الرسمية التركية

فقد كان هناك إستنكار للمجازر التى إرتكبتها اسرائيل ، وجاء قرار إرسال قوات إلى لبنان في البرلمان التركي وسط أجواء إنقسام داخلى على هذه الخطوة وإعتبر بعض النواب في المعارضة أن مصر والمملكة العربية السعودية اللتين تعدان اكبر الدول العربية لم ترسلا جنوداً إلى لبنان لمعرفتهما أخطار الوضع في لبنان، وفي هذه الحال لماذا ترسل تركيا قواتها إلى لبنان فيما العرب لا يقدمون على قرار مماثل؟ ولماذا ترسل تركيا قوات إلى لبنان وليس إلى العراق حيث يتمركز حزب العمال الكردستانى ويهددها بشن هجمات على أرضها وضد جنودها ويضيفون أن تورط القوات التركية في إشتباك مع حزب الله أو غيره من الاطراف الفلسطينية، المسلحة في لبنان قد ينعكس سلبياً على العلاقات التركية – العربية والعلاقات الاسلامية – الاسلامية .([1])

المسار السوري:

أولى حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا إهتمامه منذ سنوات حكمه الأولى إلى مسألة صوغ سياسة خارجية متزنة والأتراك خلال سنوات قليلة نافسوا التحركات الإيرانية من حيث النشاط والفاعلية في ملئ الفراغات السياسية التى باتت تعانى منها منطقة الشرق الأوسط في ظل غياب الدولة القائد بعد تراجع الدورين المصرى والسعودى على حداً سواء، وتراجع التحالف التقليدى بينهما مع النظام السوري.([2])

([1])معوض، جلال عبد الله، مرجع سابق، ص210.

([2])معوض، جلال عبد الله، مرجع سابق، ص32.

ومع كل ذلك فإن الجهد التركى الأكبر وضحت ثماره فيما يخص ملف المفاوضات السورية الإسرائيلية، وذلك بعدما إستضافت تركيا أربع جولات من المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين، تركزت على مصير مرتفعات الجولان التى إحتلتها إسرائيل في حرب 1967. وقد تكللت الجهود التركية بإعلان الرئيس السورى بشار الأسد في شأن مستقبل المفاوضات مع إسرائيل، أن دمشق قد حددت ست نقاط ووضعتها وديعة عند الجانب التركي، مشيراً إلى أن سوريا سيكون ردها ايجابى على النقاط التى ستطرحها إسرائيل لينتقل مباشرة إلى المفاوضات المباشرة.([1])

ومن المعلوم أن تركيا قد عرضت منذ العام 2006 على كل من الطرفين السوري والإسرائيلي الوساطة للدخول في مفاوضات نهائية حول القضايا العالقة بين الطرفين وأبرزها احتلال إسرائيل لهضبة الجولان السورية، ففي زيارة لرئيس الوزراء التركي، ولكن الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة في يناير 2009 حمل تركيا على تعليق دورها في الوساطة بين الطرفين إحتجاجاً على الممارسات الإسرائيلية في القطاع، وفي 23 من مارس 2009 من نفس السنة أعرب رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان عن استعداد بلاده إستئناف دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا إذا ما وافق البلدان على إعادة إطلاق مباحثاتهما غير المباشرة.

تم وضع حلول لجميع قضايا المنطقة عبر الحوار والتفاوض، وهو ما يروق للولايات المتحدة التي جددت – في عهد إدارة الرئيس أوباما – متانة العلاقات مع تركيا، ورحبت– على لسان وزيرة خارجيتها هيلاري كلينتون إبان زيارتها لأنقرة في عام 2009 بالوساطة التي تقوم بها تركيا بين سوريا وإسرائيل توصلا إلى اتفاق سلام بين البلدين والتي أثمرت عدداً من الاجتماعات غير المباشرة في إسطنبول بين مبعوثين إسرائيليين وسوريين، وجدير بالذكر أن هذا النوع من الوساطة قد حاز حتى على ترحيب السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد أعرب الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" عن تأييده لجهود الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل، وقال عباس إن أي اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا لن يضر بالمفأوضات الفلسطينية مع إسرائيل.([2])

([1]) حسن، ياسر، مرجع سابق، ص63.

([2])الكيلاني،هيثم، مرجع سابق، ص132.

كانت ولا تزال المشكلة الرئيسية التى تعوق التعاون التركي – الإيراني هي المشكلة الأمنية، تبدو هذه المقولة في أدبيات العلاقات الخارجية الغربية فيما يتعلق بالبلدين وكأنها حقيقة مسلم بها، ولكن وجود عوائق أمنية أشد وأعمق بل وإستراتيجية بين بعض بلدان المنطقة (مصر وإسرائيل على سبيل المثال)، والحقيقة أن كلا من إيران وتركيا قد حاول لمرات عديدة تجاوز هذه الأسباب الأمنية التى تعوق سبل التعاون بينهما، إلا أن النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب للتعاون بين أكبر قوتين إقليميتين في منطقة الشرق الأوسط. ([1])

لم تتوان تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية والتنمية إلى سدة السلطة عن ممارسة دور إقليمى يتناسب مع حجمها وموقعها الجيو–استراتيجى، فقد بدا ذلك منعكساً على طبيعة تعاطى ساستها الجدد قادة حزب العدالة والتنمية والتنمية مع تحديات عدة توالي مجابهتها على مدى الفترة تلك. أحد أكبر التحديات التى باتت تتعإلى أحداثها وتطوراتها بشكل منذر بالخطر تلك التى تتعلق بالملف النووى الإيرانى وما يسببه من توترات إقليمية تضيف إلى هشاشة الوضع الأمنى والسياسى في المنطقة سوءاً وتدهوراً، إذ إن الأتراك يدخلون مرة أخرى في إمتحان الولاء للولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها التقليدية إسرائيل، وفي الوقت نفسه يكشف حقيقة التقدم الذى شهدته العلاقات التركية – الإيرانية خلال الفترة الماضية ومدى صلابة هذه العلاقات، كما إنه يضع الحزب الحاكم في تركيا في مواجهة قاعدته الانتخابية المتدينة والتى لم تتوان عن إعلان رفضها للسياسات الأمريكية إزاء المنطقة سواء بسبب غزو العراق أو جراء المساندة العمياء للسياسات الإسرائيلية.([2])

إن تركي ليست مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كامل وليست ضدها أيضا، وكذا بالنسبة إلى إيران فهي تدعم مساعى إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية مدنية متقدمة تسعى هي الأخرى–أى تركيا– لبلوغها، وفي الوقت نفسه ترفض أي توجه إيراني لإمتلاك تكنولوجيا نووية عسكرية، وقد عكست السياسات التركية.([3])

([1])الحمامي، هشام ، مرجع سابق، ص98.

([2])السمان، نبيل، مرجع سابق، ص32.

([3])زكي، محمد أمين، مرجع سابق، ص 437.

إذ إنها رفضت علناً مطالب الإدارة الأمريكية بإنضمامها إلى جهود محاصرة وربما ضرب إيران عسكرياً، ومن ناحية أخرى، فثمة معلومات وتقارير تشير إلى إجتماعات إستخباراتية عالية المستوى بين قيادات عسكرية من كل من واشنطن وإسرائيل وأنقرة، كما أنه من المقرر أن تجرى مناورات عسكرية أمنية لمواجهة إنتشار أسلحة الدمار الشامل في البحر الأسود بمشاركة أمريكية وعدد من الدول الأوروبية(1.)

على الجانب الآخر، فإن تركيا تبدى عدم معارضة لحق طهران في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، غير أن التقرير الذي أعدته مؤسسة الدراسات الدولية الاستراتيجية التركية بعنوان "أزمة إيران النووية"، حذر من أن هذه الأزمة قد تضع تركيا وإيران وجهاً لوجه، ويعتبر التقرير أن امتلاك إيران لسلاح نووي، سيشكل تطوراً مهماً من زأوية المنطقة وتركيا، إذ سيؤدى إلى اختلال التوازن بين تركيا وإيران.

ويورد التقرير النتائج المحتملة لهذا الاختلال في تغيير التوازنات الإقليمية لصالح إيران الدور التركي وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط : إن دور الدولة المركز في منطقة الشرق الأوسط سيظل إلى حدا بعيد مرتبط بعدد من العوامل تحققها من عدمه يحدد مآل الطموح التركي.

أولا: بقاء حزب العدالة والتنمية في الحكم في تركيا، بل وتوحد الجبهة الداخلية التركية في المرحلة القادمة خلفه، ذلك أن تماسك الجبهة التركية الداخلية يشكل عنصراً حاسماً في تحقق الدور التركى الجديد.(2)

لاسيما وأن الوضع الداخلى يعد المدخل الأساسى في صنع السياسات الخارجية التركية في الوقت الراهن.

ثانيا: قدرة حزب العدالة والتنمية على تحقيق إنجاز ملموس على صعيد التحركات التركية الإقليمية، إن تعلق ذلك بمسار المفاوضات السورية الإسرائيلية أو تعلق ببؤر التوتر الإقليمية الأخرى كالقضية العراقية أو المسألة الفلسطينية الداخلية أو على صعيد الوضع اللبناني.. الخ.

---

(1)السعيد، باهر محمد، مرجع سابق، ص18.

(2) السماك، محمد، زيادة، خالد ميشال نوفل، محمد، نور الدين، مرجع سابق، ص96.

ثالثا: دوام قبول الأطراف الإقليمية الأخرى بممارسة تركيا لهذا الدور، لاسيما من قبل الدول الكبرى في المنطقة كالمملكة العربية السعودية ومصر وسوريا.([1])

وقد يدعم تركيا في ذلك إن ثمة مبادرات إقليمية طرحت من أطراف إقليمية أقل وزناً فيما يخص قضايا إقليمية مهمة، ونجاح بعض هذه الدول في نزع فتيل الاشتعال في بعض القضايا المؤثرة في المنطقة كالقضية اللبنانية الشائكة والدور القطرى المهم فيها.

رابعا: إستمرار قبول القوى الدولية الرئيسية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الإقليمى التركي، فتركيا بدون قبول ودعم واشنطن وحلفائها في أوروبا لن يتعدى دورها دور الدولة المسهل، ذلك إن دور الوسيط يتطلب قدرة على الضغط على الجانبين، وهو ما يجعل من دعم ومساندة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للدور التركى ضرورة لا غنى عنها من أجل فاعلية هذا الدور ونجاحه.([2])

إن إعادة معادلة التوازنات الإستراتيجية في منطقة يبدو أنه هدف الأتراك الرئيسى وكذا معظم الدول العربية، فالتغلغل الإيرانى في المنطقة العربية وآسيا الوسطى، لذا لقى الدور التركى دعماً وقبولاً من الدول العربية، التى بدأت تعيد صياغة نظرتها إلى الدولة التركية بعدما سقطت ملاحظاتها وتراجعت تخوفاتها من طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية. وهي عوامل جميعها تصب في صالح الدور التركى الجديد.([3])

([1]) خليفة، محمد، مرجع سابق، ص 63.

([2])خليفة، محمد، مرجع سابق، ص45.

([3])الحمامي، هشام ، مرجع سابق، ص96.

المبحث الثالث : العلاقات الإقتصادية والعسكرية التركية الإسرائيلية بعد 2002.

المطلب الأول : الأبعاد الإقتصادية لسياسة تركيا تجاه إسرائيل .

أولاً: المشكلات الإقتصادية التركية وتأثير رجال الاعمال اليهود

كانت تركيا في مطلع تسعينات القرن الماضي تعاني مشكلات إقتصادية لا تعود فحسب إلى تأثر إقتصادها بالحظر الدولي المفروض على العراق منذ أغسطس 1990 ، وانما تعود أيضاً إلى طبيعة ومشكلات تحول هذا الاقتصاد منذ نهاية 1983 إلى تطبيق آليات السوق ومن مؤشرات هذه المشكلات: إرتفاع معدل التضخم السنوى، وزيادة عجز الميزانية العامة والديون الداخلية وتدهور سعر صرف الليرة التركية، وزيادة الديون الخارجية، وزيادة عجز الميزان التجارى ومن أجل الخروج من هذه الازمة الإقتصادية المعرقلة لجهود تركيا على صعيد توفير الشروط اللازمة لتطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبى وصولاً بها في النهاية إلى حد الإندماج كهدف أسمى للسياسة التركية.

لا سيما في ظل اتفاق الاتحاد الجمركى الموقع بين الجانبين في منتصف ديسمبر 1995، ويمكن من ناحيته فهم أحد عوامل تلهف تركيا حتى قبل إبرام هذا الاتفاق على المشاركة في أي ترتيبات إقتصادية " شرق أوسطية " مقترحة كوسيلة للحصول على مزايا إقتصادية ويمكن من ناحية ثانية فهم أحد أسباب التطورات المتلاحقة في العلاقات الإقتصادية التركية – اسرائيلية إلى حد بحث إمكانية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين وتنفيذ مشروع به المياه التركية الاسرائيلية خلال زيارتى " تشيللر " و"ديميريل" لاسرائيل في نوفمبر 1994 ومارس 1996 على التوإلى .([1])

كما تم خلال الزيارة عقد عدة إتفاقات إقتصادية لتشجيع الإستثمار ومنه الازدواج الضريبى بين البلدين، جدير بالذكر أن ديميريل كان قد أعلن في 1995/11/3 ، قبل زيارته التى لم تتم لاسرائيل آنذاك بسبب إغتيال رئيس وزرائها أن إنضمام تركيا إلى الاتحاد الجمركى الأوروبى يعنى الغاء الرسوم الجمركية في تركيا ، مما سيشجع العلاقات التجارية مع إسرائيل ويصل بها إلى معدلات كبيرة.

([1])الكيلاني ، هيثم ، مرجع سابق، ص210.

يضاف إلى ذلك تعزيز علاقات تركيا الإقتصادية مع إسرائيل التى هي الحليف الاستراتيجى الأول للولايات المتحدة في المنطقة ، ويعزز بدرجة كبيرة وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض جديدة لدعم إصلاحاتها الإقتصادية. ([1])

ويشكل رجال الاعمال اليهود في تركيا قوة مؤثرة في تطور علاقاتها باسرائيل وبالولايات المتحدة ايضا، ولا سيما مع لجوء بعضهم إلى العمل السياسى غير الرسمي بفضل قوة وضعهم المإلى والاقتصادى وقد ظهر ذلك في إنتخاب أحدهم " جافي قمحى " نائباً بالبرلمان التركى عن حزب الطريق الصحيح (dyp) في انتخابات 1995/12/24 ليكون بذلك أول نائب غير مسلم بهذا البرلمان منذ (38) عاماً.

مما يؤكد ذلك الدور الذى لعبه " جافي قمحى "و" عزيز فريج " وهما زعيما الطائفة اليهودية التركية (50–100) الف نسمة – عام 1985 بالتعاون والتنسيق مع اللوبى اليهودى في الولايات المتحدة في ترتيب لقاء بين رئيس الحكومة التركية آنذاك "أوزال" وزعماء المجموعة اليهودية في أمريكا خلال زيارته الرسمية لها في ابريل 1985، وفيه نال وعد اللوبى اليهودى بدعم تركيا في مواجهة اللوبى اليونانى مقابل توثيق علاقتها مع اسرائيل وتيسير بعض المشكلات كهجرة اليهود الايرانيين إلى اسرائيل. ([2])

المطلب الثاني : التبادل التجارى وإتفاق التجارة الحرة بين البلدين

إن حجم التبادل التجارى بين تركيا، إسرائيل ينمو بمعدلات كبيرة منذ نهاية عقد الثمانينات ومطلع العقد الماضى، ويتوقع نموه مستقبلاً بمعدلات أكبر بموازنة تطور التعاون العسكرى والاستراتيجى وإبرام إتفاقية التجارة الحرة بين البلدين ففي عام 1988، 1987 زاد حجم التبادل التجارى بينهما من (61.367) مليون دولار إلى 90.365 مليون دولار بزيادة تقدر بنحو

([1])نازلي ، معوض احمد ، مرجع سابق، ص12.

([2])زهران، جمال علي، مرجع سابق، ص35.

(47.7%) وزاد في عام 1995 إلى 363 مليون دولار وفي عام 1996 زاد إلى (448) مليون دولار قيمة صادرات تركيا إلى اسرائيل و (25) مليوناً قيمة واردتها منها .([1])

مما يعنى أن نسبة هذه الزيادة في غصون ستة أعوام (1990 – 1996) تجاوزت (39,5%) واذا كان حجم التبادل التجارى بين تركيا، إسرائيل قبل دخولهما في تعأون عسكرى استراتيجى في فبراير 1996 يتراوح حول (500) مليون دولار سنوياً فان هذا الرقم وصل إلى (1500) مليون دولار في أيار 2001 علماً أن هذا المبلغ لا يشمل ثمن صفقات الأسلحة بين الجانبين.

وفيما يتعلق بإتفاق التجارة الحرة بين تركيا، إسرائيل الموقع في آذار 1996 يلاحظ ما يلى : ([2])

لم يصدق البرلمان التركى في عهد حكومة " أربكان " على هذا الاتفاق حتـــى 1997/4/4 أي بعد أكثر من عام على توقيعه ، في حين أن الكنيست الاسرائيلى قد صادق عليه في نفـــس العـــام 1996 ، ويعود تأخر الجانب التركى في المصادقة على الاتفاق إلى الصراع بين أربكان والمؤسسة العسكرية وخضوعه في النهاية لضغط الأخيرة، وأما حكومة " يلماز " الجديـــدة والمدعومـــة مـــن العسكريين فقد أعلنت في 1997/7/18 بعد فوزها بثقة البرلمان بدء تنفيذ الاتفاق .([3])

وقد تطورت علاقات التبادل التجارى بين البلدين ففي عام 2003 وفي شهر ديسمبر قامت اسرائيل بشراء بضائع تجارية متنوعة من تركيا تقدر قيمتها بنحو مليار دولار وفي 14 يوليو 2004 قام وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلى آنذاك يهود أولمرت بزيارة تركيا وقابل الرئيس التركى أحمد نجدت سيزر مع وزير الخارجية عبد الله جل وزير الاقتصاد التركى على بابا خان

([1])غوركان، إحسان، مرجع سابق ، ص94.

([2])زهران، جمال علي، مرجع سابق، ص36.

([3])عبد الرحيم، محمد وليد، ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.palissue.com

ووزير الاتصالات بينإلى بيلديرم ووزير الطاقة حلمى غولر والسبب الرئيسى في زيارة أولمرت هو اجتماع اللجنة الإقتصادية المشتركة التركية – الاسرائيلية والتى ترأسها أولمرت.

وفي 22 ديسمبر 2005 كانت تركيا هي الشريك التجارى الاكبر لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط ، حيث إستوردت تركيا بما قيمته (900) مليون دولار من إسرائيل بضائع تجارية متنوعة، وقامت تركيا بتصدير بضائع لاسرائيل بما قيمته (2،1) مليار دولار بضائع تجارية متنوعة وفي مايو 2006 قام إتحاد الغرفة التجارية الاسرائيلية بتوقيع إتفاقية تعاون إقتصادى مع الغرف التركية لمنطقة "أيجيبان " لتدعيم العلاقات التجارية الثنائية، وكانت هذه الاتفاقية بعد زيارة "نديم بكليوجو" نائب رئيس منطقة "أيجيبان" للصناعة والهيئة التنفيذية إلى اسرائيل، وتفاوضت تركيا، إسرائيل على تأسيس مشاريع للطاقة والمياه التى ستنقل الماء والكهرباء والغاز الطبيعى والبترول عبر أنابيب إلى اسرائيل. ([1])

المطلب الثالث : التعاون التركى – الاسرائيلى في مجال المياه:

يعد مجال التعاون المائى بين تركيا، إسرائيل من أهم مجالات التعاون بين البلدين ويرتبط ذلك بشكل أساسي برغبة اسرائيل إلى تأمين وتلبية احتياجاتها المائية في الحاضر والمستقبل خاصة، وأن تركيا تتمتع بثروة مائية هائلة وفوائض هائلة من المياه، وقد تم في هذا المجال إبرام عدة إتفاقيات بين البلدين لتزويد اسرائيل بالمياه التركية ومن أهم هذه الاتفاقيات، إتفاق المياه التركى – الاسرائيلى 2001 ، ومشروع مانوجات للمياه. ([2])

1. **إتفاق المياه التركى –الاسرائيلى عام 2001 :**

يلاحظ أن هذا الاتفاق يحيط به الكثير من الغموض ، وقد تمت الاشارة اليه لأول مرة من جانب صحيفة " جيروزليم بوست " الاسرائيلية لدى نشرها في 1990/6/9 تقريراً قدمه (15) خبيراً إسرائيلياً في الموارد المائية إلى " إسحق شامير" رئيس الوزراء الاسرائيلى حذر آنذاك من مشكلة

([1])حسن، ياسر مرجع سابق، ص401.

([2])علي، محمد أردخان، مرجع سابق، ص32.

نقص المياه في اسرائيل وسبل مواجهتها ، ومن ذلك إبرام إتفاق طويل الأجل مع تركيا لشراء ما يتراوح بين (2500–400) ملين متر مكعب سنوياً من مياه نهر"مانوغات" بجنوب تركيا بسعر(25) سنتاً للمتر المكعب ويتم نقلها عبر البحر المتوسط بواسطة حاويات بلاستيكية ضخمة.

2. اتفاق مياه نهر مانوغات مارس 2004

قامت اسرائيل في 4 آذار من عام 2004 بتوقيع اتفاقية مياه نهر مانوغات مع تركيا بحيث تستورد إسرائيل (50) مليون م3 سنوياً لمدة (20) عاماً وهذه الصفقة إكتملت وذلك تحت ضغط كبير من تركيا، التى هددت بوقف الانشطة العسكرية والتموينية المشتركة إذا تحاشت اسرائيل هذا الاتفاق.([1])

وكان هذا المشروع يتعلق أصلاً بإتفاق نهائي بين تركيا، إسرائيل بدا الحديث عنه منذ حزيران 1990 بغرض نقل حوإلى (180) مليون م3 من مياه نهر مانوجات بجنوب تركيا إلى إسرائيل، فإنه سيتم مد أنابيب تكلفتها (200) مليون دولار لنقل مياه النهر إلى ميناء تركي على البحر المتوسط ليتم نقلها إلى إسرائيل بحر بواسطة حاويات مطاطية تسحبها سفن شركة تركية خاصة وشركة "Medusa"الكندية ونفت آنذاك الحكومة التركية أي صلة لها بهذا الاتفاق. ([2])

وقد أشار وزير الطاقة التركي " ايرزومير" في تصريحات أدلى بها في 2000/2/29 إلى أمور مهمة بشأن هذا المشروع وجوانبه الاقليمية الأوسع ومن أهمها:

ان تركيا لديها كمية فائضة من مياه مانوجات تقدر بـــ (500 مليون م 3) سنوياً تذهب إلى البحر المتوسط دون الاستفادة منها، واسرائيل من جانبها أعربت عدة مرات عن رغبتها في الاستفادة من هذه المياه، والمسالة كلها تقوم على التفاهم حول السعر ،أن مشروع مانوغات يشكل المرحلة الأولى من مشروع أنابيب السلام لأن تركيا تريد الاستفادة من كمية المياه الفائضة لديها من

([1])**صحيفة الشرق الأوسط**، (2004)، المباحثات التركية–السورية في دمشق، 2004/10/24.

([2])الداقوقي، إبراهيم، مرجع سابق، ص12.

نهر مانوغات ببيعها لأي دولة بصرف النظر عن القومية أو الدين أو العنصر ولم تعط أي دولة أولوية على غيرها وهي مستعدة لملء أي ناقلة بالمياه دون النظر إلى جنسيتها.([1])

التعاون العسكري التركي الاسرائيلي

لقد إستمر التعاون العسكرى بين البلدين مرتكزاً على الاتفاقيات السابقة وأهمها ما تم عقده عام 1996، والصفقتين اللتين تمتا في عامى 1997، 1998 لتحديث السلاح التركى وخصوصاً تحديث الطائرات من طراز(f4) كما جرى في هذا الاطار مفاوضات لتحديث طائرات مروحية من طراز " سيكورسكى 70 – بلاك هوك " وبل 209 كوبر " وصناعة ذخائر اسرائيلية مثل صواريخ " بوباى " ارض جو وبيع الصواريخ " بايثون (44) " إلى تركيا وقيام تركيا بصنع مدافع إسرائيلية جليل " Galil" وتم الاتفاق على إنتاج الدبابات الاسرائيلية من طراز " ميركافامارك 3 " في تركيا مع عدد من هذه الدبابات إنتاج اسرائيلي. ([2])

كما تضمنت الاتفاقيات تحديث الفرقتان التركية من طراز"ترك -2 أ Track 2A " وتراك – 2ب " وإعدادها لتسمح بتحميل طائرات مروحية عليها القيام بعمليات الاستطلاع وقتال الغواصات علاوة على تزويدها بصواريخ اسرائيلية سطح/ جو قصيرة المدى طراز باراك، وفي 28 مايو عام 1998، قام وزير الدفاع الاسرائيلى إسحاق موردخاى بعقد إجتماع مع رئيس الاركان التركي شفيق بير في تل أبيب.

([1])علي، محمد أردخان، مرجع سابق، ص 19.

([2])جمالو، علي، مرجع سابق، ص223.

الإتفاقات في مجال التعاون العسكري بين البلدين: (1)

أولاً : اتــفاق البلدين على حصول تركيا على صواريخ ارو الاسرائيلية المضادة للصواريخ الباليستية ، ونظام ردارا "جرين باين".

ثانياً : هو اتفاق الطرفين على تحديث 170 دبابة تركية من طراز " ام – 6 "والإنتاج المشترك لصواريخ جيل"Gill " المضادة للدبابات .

ثالثاً : الإتفاق على قيام إسرائيل ببيع قمر صناعي لأغراض التجسس فضلاً عن كطائرات مروحية وذلك بعد أن وافقت كل من فرنسا والولايات المتحدة نقل التكنولوجيا العسكرية لتركيا بسبب انتهاكات تركيا لحقوق الانسان .

رابعاً : إتفاق الجانبين على إجراء مناورات مشتركة بين القوات البحرية والجوية الإسرائيلية والتركية .

خامساً: اتفاق وزير الدفاع الاسرائيلي مع نظيره التركي على أن يقوم الجنرال "شــاؤول موفــاز" رئيس الأركان الاسرائيلى ذلك الوقت بزيارة لأنقرة لوضع الاتفاق موضع التنفيذ وهي الزيارة التى تمت في السادس والعشرين من شهر يوليو 2001 وأسفرت عن توقيع صفقة الاسلحة الاســرائيلية لتركيا تتجاوز قيمتها مليار دولار وتضمن علاوة على تحديث (170) دبابة تركية تصنيع طائرات للتجسس بدون طيار في تركيا وبيع تركيا صواريخ مضادة للدبابات وتشمل التحسينات المطلوبــة عمل المحركات وأنظمة إطلاق النيران.(2)

وبالنسبة للتدريب المشترك بين البلدين فقد توالت المناورات الإسرائيلية التركية بمشاركة الولايات المتحدة أو بدونها وخاصة الجوية وكانت المناورة التي تمت في 18 يونيو 2001 هي أول مناورة جوية تشارك فيها إسرائيل بطائرات في مناورة جوية فوق الاناضول، وكان من المقرر أن تتم مناورة برية في تركيا من نفس العام لكنها تأجلت نتيجة أحداث الحادى عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة.

---

(1) محمد، نور الدين، مرجع سابق، 102.

(2)محفوض عقيل سعيد، مرجع سابق، ص78.

وفي شهر يوليو عام 2002 نجحت اسرائيل في إبرام صفقة بقيمة 110 مليون دولار مع تركيا لتزويد الجيش التركى بأنظمة حديثة للحرب الالكترونية وتركيبها على طائرات الهيلوكبتر وفي ، وفي شهر أغسطس من نفس العام سعت تركيا لشراء (54) طائرة جديدة بدون طيار من طراز يوكاف بصفقة قيمتها(76) مليون دولار من تكليف الشركة العامة للصناعات العسكرية الإسرائيلية بتطوير حوالي (300) طائرة مروحية من أنواع مختلفة مقابل (240) مليون دولار.([1])

وفي يوليو من عام 2002 قررت تركيا شراء (50) طائرة قتال عمودية متقدمة طراز (كيه بيه 50) طبقاً لعرض مشترك قدمته شركتان روسية وإسرائيلية بقيمة (3.2) مليار دولار ، مقابل عرض قدمته شركة " بيل تكسترون" الامريكية بمبلغ (4) مليار دولار، ومع ذلك ونتيجة ضغوط أمريكية على تركيا وبعد زيارة نائب وزير الدفاع الامريكى تم تفضيل العرض الامريكى لقيمة العرض المقدم ويبدو أن تركيا إستهدفت زيادة حدة المنافسة بين الشركات الأمريكية والإسرائيلية لصالحها مثلما حدث في تحديث الدبابات(A1، 60 M) والذي إشتكت فيه الشركات الأمريكية من إحتكار إسرائيل بقرار تركي اتخذته هيئة صناعات الدفاع التركية في يونيو 2001 ولكن المغالاة في الأسعار الإسرائيلية جعل الإدارة التركية تتردد في تنفيذ الاتفاق لصالح الشركة الأمريكية المنتجة للدبابات.

وفي إبريل عام 2005 قامت تركيا بشراء ثلاث طائرات متطورة ذات نظام(UAV) من اسرائيل للصناعات الجوية (IAI) والشركة الاسرائيلية (Eibit Sysytem) بتكلفة تقدر قيمتها (183) مليون دولار.([2])

([1])عبد الرحيم، محمد وليد، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.palissue.com

([2])الغزالي، عبد الحميد ، مرجع سابق، ص201.

وستحصل تركيا على عشرة محطات أرضية كل منها ستزود بثلاث أو أربع من نظم (UAVs)وستستخدم الاسلحة الثلاث في الجيش التركى هذه التكنولوجيا، وفي مايو من نفس العام قام رئيس الوزراء التركى اردوغان بزيارة القدس وخلال زيارته دعا رئيسي الوزراء الاسرائيلى لزيارة أنقرة وأكد على تطوير (17) مشروع مشترك بين تركيا، إسرائيل في مجال المشروعات العسكرية ، وفي شهر ديسمبر 2005 قام قائد القوات الجوية التركية بزيارة إسرائيل وإصطحب خمسة مسئوليين عسكريين وقابل نظيره الاسرائيلى المارسال اليعازر شيكادى. ([1])

وفي 22 ديسمبر 2005 قام رئيس أركان الجيش الاسرائيلى دان حالتوس بزيارة أنقرة وبمقابلة نظيره التركى رئيس الاركان التركى الجنرال حلمى أوزكوك وقاموا بمناقشة مشروعات ذات إهتمام مشترك مثل الارهاب، أنشطة ايران النووية وخلال هذه المحادثات وافقت كلا من اسرائيل وتركيا على إستمرار التدريبات العسكرية المسماة " حورية البحر المتمكنة " واستخدام الاقمار الصناعية لإغراض التجسس بشكل اكثر فاعلية لمراقبة الجماعات الارهابية وأنشطتها في المنطقة

وفي آذار عام 2006 قامت السلطات العسكرية التركية بإبرام صفقتين دفاعيتين في اسرائيل صفقة أولى لبرامج الاستطلاع الاستراتيجية عالية التقنية ، والثانية لإغراض التشويش على الرادارات وأكد المحللون أنه لا يوجد دافع سياسي وراء كل تحرك من هذا النوع([2])

سادساً : التعاون الامنى والاستخبارى بين البلدين، وقد أوضحت هذه العلاقة بشكل اكثر وضوحاً مع توقيع البلدين لإتفاقية التعاون العسكرى عام 1996، والتي نصت احدى بنودها على إنشاء منتدى أمنى للحوار الاستراتيجى لرصد الاخطار المشتركة التى تهدد أمن الدولتين وجمع المعلومات حولها وإقامة إليه مشتركة لمواجهتها، هذا اضافة إلى توقيع البلدين لاتفاقية (تقدير المخاطر) في إبريل 1997 ، والتي تنص على أن يتم تقدير المخاطر التي تهدد البلدين كل ثلاثة شهور على

([1])حسن، ياسر، مرجع سابق، ص65.

([2])كوش، عمر، مرجع سابق، ص87.

مستوى الفنيين، وكل ستة شهور على وزراء الدفاع ورؤساء الأركان، وترتبط هــذه المخــاطر – إضافة إلى موضوع مكافحة الإرهاب – بالدرجة الأولى بكل من سوريا وإيران والعراق، وإذ يعــد موضع متابعة التطورات العسكرية لهذه الدول، ومن أهم بنود التعاون الامنى والاســتخباري بــين تركيا، إسرائيل وقد سعت الدولتان للحصول على هذه المعلومات ضمن هذا التعاون من خلال عدة وسائل أبرزها:([1])

1. إقامة محطات للتجسس داخل الأراضي التركية بالقرب من الحدود السورية والعراقية والايرانية لرصد أي تحركات عسكرية في هذه الدول وجمع المعلومات عنها
2. جمع المعلومات الاستخبارية من الجو سواء كان ذ لك عبر الطلعات الجوية التى توفرها تركيا للطائرات الاسرائيلية عبر أجوائها أو عبر جمع المعلومات الاستخباربة من الاقمار الصناعية الاسرائيلية ، ولقد كان موضوع إستفادة تركيا من الاقمار الصناعية الاسرائيلية أفق (1) والذي أطلق عام 1989 وافق (2) عام 1990 وافق (3) 1995 موضوع مباحثات المسئوليين الاتراك مع (إسحاق موردخاى) خلال زيارته لأنقرة في 10 ديسمبر 1997 . حيث طرح المسؤلون الاتراك – اضافة إلى رغبة تركيا في الإستعانة بقمر التجسس الاسرائيلى لتزويدها بالمعلومات حول النشاطات العسكرية للدول المجاروة– موضوع مراقبة تحركات حزب العمال الكردستانى (pkk) عبر الحدود ونشاطه ، هذا إضافة إلى رغبة تركيا الحثيثة في ربط قيادتى الاركان في البلدين عن طريق هذه الاقمار لتنسيق جهودهما ومواقفهما إستكمالاً لتعاونها في المنتدى الامنى للحوار الاستراتيجى.([2])

ومن أمثلة صور التعاون الامنى الاستخبارى بين البلدين قيام اسرائيل بتزويد تركيا بمعلومات وصوراً جوية حول وجود مصنع سوري للمواد الكيماوية يمارس نشاطه سراً في موقع بالقرب من الحدود التركية عام 1997 ومن البنود الاخرى الهامة التى كانت موضوع التعاون

([1])حسن، ياسر، مرجع سابق، ص36.

([2])علي، محمد أردخان، مرجع سابق، ص 19.

الامنى والاستخبارى بين البلدين هو موضوع "مكافحة إرهاب " ولا سيما الكردى منه، حيث شكل الموضوع الكردى ثانى أهم سبب للتعاون العسكرى لتركيا مع اسرائيل، وكان من صور هذا التعاون تقديم اسرائيل صوراً عبر الاقمار الصناعية لتركيا عن حشود وتحركات حزب العمال الكردستانى والذى تزعم تركيا أن له قواعد داخل سوريا والعراق وايران ، كما عمدت اسرائيل إلى تقديم مساعدات لتركيا في مجال المراقبة الالكترونية عبر الحدود التركية .

وذلك لمنع تسلل كوادر وتنظيمات حزب العمال الكردستانى إلى الاراضى التركية، وضمن هذا المجال أكد رئيس الوزراء الاسرائيلى نتنياهو خلال زيارة وزير الدفاع التركي (تايان) إلى اسرائيل – على " أهمية تعزيز التعاون المشترك بين البلدين من أجل مواجهة التهديد الارهابى وتامين استقرار المنطقة كلها وفيما يتعلق بالتعاون المعلوماتى بين البلدين إهتمت إسرائيل بالتعاون المعلوماتي بينهما وبين تركيا وخاصة في كرحلة ما قبل طرد حزب العمال الكردستانى من سوريا عام 1998 ، وما يهم اسرائيل هو الحصول على معلومات عن سوريا وحزب الله اللبنانى وإيران والعراق([1])

وقد سعت اسرائيل لدى تركيا في إطار تعاونهما الأمني مثلا للتعاون في تحديد مسار ومتابعة خط الطيران الذى يعتمده أمين عام حزب الله اللبنانى " حسن نصر الله " لدى إنتقاله من دمشق إلى طهران، وهو الطلب الذي رفضته تركيا في حينه خوفاً من إثارة عدائيات هي في غنى عنها وفي زيارته لتركيا في يونيو عام 2001 كرر الجنرال " حاييم كليم " مدير مخابرات الأمن الداخلي الاسرائيلى الطلب الخاص بالتعاون المعلوماتى عن حزب الله بعد ما تم القبض على إسلاميين أتراك ينتمون لمنظمة حزب الله التركية.

التعاون التركى – الاسرائيلى في المجال النووى:

لم تقتصر مجالات التعاون بين تركيا، إسرائيل على ما تم ذكره سابقاً فحسب بل إمتد هذا التعاون إلى مجالات عسكرية أخرى لا تقل أهمية عما سبق ، وأهم هذه المجالات هو تعاون الدولتين في المجال النووي ، إذ سعت المؤسسة العسكرية التركية وضمن مخططاتها الاستراتيجية

([1])حتي، ناصيف، مرجع سابق، ص47.

المستقبلية إلى أن تكونه قوة نووية في عام (2020) من خلال التعاون العسكرى والإستراتيجى مع اسرائيل وبدرجة أقل من الولايات المتحدة وذلك بحسب ما أورده التقرير الذى أعده مركز التقويم الاستراتيجى الامريكى. (SAIC)

ومن دلالات هذا التعاون ما أشار اليه معهد (وأيزمن) الاسرائيلى للعلوم والتكنولوجيا من توجه (30) عالماً من علماء الذرة في إسرائيل إلى تركيا بين عامى 1998 ، 1999 لمعاونة الاخيرة في المجال النووى هذا فضلاً عن بعض المعلومات التى أشارت إلى حث اسرائيل تركيا على تبنى برنامج نوى تركى من شأنه أن يشكل خياراً نووياً عسكرياً في مواجهة البرنامج النووي الايرانى. ([1])

المبحث الرابع : مستقبل العلاقات بين تركيا، إسرائيل :

تربط إسرائيل بتركيا علاقات مميزة ويجمع بينهما تعاون عسكري ومخابراتي وثيق ومستقر بدأ مع تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين وإستطاع أن يصمد رغم كل التغييرات السياسية التي طرأت منذ ذلك الحين على الساحة الإقليمية وعلى السياسة الداخلية التركية مع تبدل الحزب الحاكم في تركيا وصعود نفوذ التيارات الدينية والقوميّة في هذا البلد.([2])

كانت تركيا الدولة الاسلامية الأولى التي اعترفت بقيام إسرائيل من 1949 ولكنها لم تقدم على إقامة علاقات ديبلوماسية معها إلا بعد (43) عاماً. واذا كان الاعتراف التركي بإسرائيل سببه بصورة خاصة الحصول على رضا الولايات المتحدة وتسهيل انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي الذي جرى عام 1952، فإن المسار الذي عرفته العلاقات التركية – الإسرائيلية قام على التقاء متشعب للمصالح والأهداف بين الدولتين. ففي رأي أفرايم عنبار ثمة أكثر من وجه للتشابه بين

([1])الداقوقي، إبراهيم، مرجع سابق، ص96.

([2])الأزعر، محمد، مرجع سابق، ص65.

تركيا، إسرائيل، لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة. فالدولتان ديموقراطيتان وتتميزان بدينامية إقتصادية خاصة وكذلك بموالاتهما للغرب مما جمعهما في معسكر واحد.([1])

ولكن رغم ذلك، من الملفت أن تركيا لم تقدم على توطيد تعاونها العسكري مع إسرائيل إلا بعد تقدم العملية السلمية وبصورة خاصة بعد اتفاق أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث شهدت التسعينات مرحلة مضطردة من التعاون بين البلدين على جميع الصعد، وهكذا إرتفع حجم التجـــارة الخارجية بينهما من 200 مليون دولار عام 1993 إلى أكثر من ملياري دولار عام 2007، لكـــن الجزء الأكثر أهمية من التعاون هو ذلك المتعلق بالمجال العسكري.([2])

ويبدو واضحاً أن دولاً كبرى ومهمة مثل تركيا والهند تشكّل بالنسبة لإسرائيل سوقاً مهمة للسلاح وللتكنولوجيا العسكرية المتطورة، بدءاً من التسعينات وقعت كل من تركيا، إسرائيل على عدد من الاتفاقات العسكرية والتعاون المخابراتي، شملت هذه الاتفاقات وفقاً للكاتب شراء تركيا سلاحاً متطوراً ومتقدماً لا تريد الولايات المتحدة أو الدول الغربية بيعه مباشرة لتركيا. وكان المستفيد الأكبر هو الصناعة العسكرية الإسرائيلية التي وقعت على عقود بملايين الدولارات مع تركيا مثل عقد تطوير طائرات الفانتوم (أف–4) التركية، وبيع تركيا طائرات من دون طيار، وصواريخ من طراز "دليلة " و"بوباي". في عام 2007 وقعت إسرائيل عقداً مع تركيا لتطوير دباباتها من نوع (أم–60)، وهي تدرس إمكانية شراء قمر اصطناعي من إسرائيل وصواريخ "حيتس–2"، في المقابل سمحت تركيا لإسرائيل بإستخدام مجالها الجوي لإجراء مناورات وتدريبات (ويبدو أن الطائرات الإسرائيلية التي قصفت في ايلول 2009 المنشأة السورية إستخدمت الأجواء التركية)، كما سمحت إسرائيل للطيارين الأتراك التدرب في قواعدها والمشاركة بمناورات مشتركة مع الولايات المتحدة في البحر الأبيض المتوسط.([3])

([1])محمد، نور الدين، مرجع سابق، ص40.

([2])سلمان، أحمد محمد، مرجع سابق، ص85.

([3])الداقوقي، إبراهيم، مرجع سابق، ص112.

أما بالنسبة لإسرائيل فلقد كان للعلاقات المميزة مع تركيا أهمية خاصة بوصفها الدولة المسلمة غير العربية الأهم في المنطقة والعلاقة الجيدة معها من شأنها أن تساهم في تحييد البعد الديني عن الصراع العربي الإسرائيلي.

إن التغييرات التي طرأت على المنطقة والتي كان من شأنها أن تزيد من الخلافات في وجهات النظر بين الدولتين وأن تضعف المصالح المشتركة بينهما. ويعترف أن حاجة تركيا إلى إسرائيل أقل من حاجة إسرائيل اليها. ومعنى ذلك أن باستطاعة أنقرة أن تتبنى توجهاً أقل حرارة تجاه إسرائيل في حال تطلبت منها الظروف الإقليمية ذلك. ولكن رغم ذلك فإن العلاقات الجيدة بين الدولتين إستطاعت أن تتغلب وتتجأوز أكثر من أزمة ومحنة. فلم يؤد مثلاً تبدل الحكم في تركيا ووصول حزب الرفاه الاسلامي إلى الحكم بزعامة " نجم الدين أربكان" خلال عامي 1996-1997 ولا فوز الحزب الاسلامي العدالة والتنمية بالانتخابات عام 2002 إلى تغير جذري في السياسة الخارجية التركية من إسرائيل.([1])

كما لم يساهم صعود نفوذ ودور الأحزاب الإسلامية في تركيا في تراجع العلاقات الثنائية بين البلدين مما يدل على أهمية الاعتبارت الاستراتيجية في السياسة الخارجية التركية، الاختبار الأول الصعب الذي مرت به العلاقات المميزة التركية – الإسرائيلية كان الموقف من انتفاضة الأقصى عام 2000 التي حملت بعداً دينياً (الدفاع عن الأماكن المقدسة الاسلامية) الأمر الذي كان من شأنه إحراج تركيا. اما الإختبار الثاني فكان حرب تموز بين إسرائيل و"حزب الله" التي زادت من عداء التيارات الشعبية في تركيا لإسرائيل وبدا ذلك واضحاً في التظاهرات الشعبية التي شهدتها شوراع تركيا آنذاك تأييداً للحزب.([2])

لكن ذلك لم يحمل الحكومة التركية ولا مرة على تجميد علاقاتها بتل أبيب أو قطعها، وإكتفت بالتنديد والادانة الشديدة اللهجة لإستخدام إسرائيل المفرط للقوة مع الفلسطينيين وفي لبنان. وإستطاعت الحكومات التركية طوال تلك الفترة مواجهة الضغوط التي تعرضت لها لتحجيم علاقاتها مع إسرائيل . لا بل على العكس من ذلك قامت تركيا بدور فاعل في التقريب بين الدول الاسلامية

([1])علي، محمد أردخان، مرجع سابق، ص19.

([2])نازلي ، معوض احمد ، مرجع سابق، ص98.

وبين إسرائيل من خلال مؤتمر الدول الاسلامية، كما نجحت في لعب دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة الدائرة حالياً بين سوريا وإسرائيل .

ثمة قضية أخرى كادت أن تطيح بالعلاقات الجيدة بين الدولتين هي المساعدة التي قدمتها إسرائيل للأكراد في شمال العراق بعيد سقوط نظام العراقي السابق "صدام حسين"، فلقد استدعت تركيا سفيرها في إسرائيل عام 2004 في أعقاب المعلومات التي تحدثت عن مساعدة إسرائيل للأكراد في شمال العراق لا سيما وأن هذا يأتي على الخلفية التاريخية للدعم الذي قدمته في الماضي إسرائيل للأحزاب الكردية المطالبة بالحكم الذاتي وذلك ضمن النظرية الإسرائيلية الداعية إلى تشجيع التحالف مع الأقليات في العالم العربي، وتخوفت أنقرة من التوجهات الإسرائيلية المؤيدة لتقسيم العراق إلى فيدراليات دينية وقيام كيان كردي مستقل على حدودها، كما أثار النشاط الإسرائيل ي الإقتصادي المتزايد في كردستان شمال العراق استياء تركياً كبيراً لا سيما قيام مصارف إسرائيلية بتمويل شراء أراض من التركمان بهدف احداث تغيير ديموغرافي في مدينة كركوك الغنية بالنفط.([1])

كما إنه مهما كانت المصلحة الإسرائيلية في اقليم كردستان فإنها لا يمكن أن تعرض للخطر المصالح الاستراتيجية البعيدة المدى مع دول كبرى مثل تركيا. من هنا كان إسراع إسرائيل إلى التوضيح بأن من مصلحتها قيام عراق موحد قادر على الوقوف في وجه النفوذ الايراني، ناهيك بخطر تغلغل السيطرة الايرانية إلى الاقليم الكردي مما يسمح لإيران محاصرة إسرائيل من شمال العراق ومن سوريا ولبنان.([2])

أحد المشاكل المركزية في العلاقات التركية الإسرائيلية خلال حكم حزب العدالة والتنمية والتنمية هي محدودية المصالح المشتركة الهامة بين الدولتينن، في الماضي كان العداء لسوريا عنصر جذب بينهما، اليوم نجحت سوريا وتركيا بتجاوز معظم الخلافات السائدة بينهما، إسرائيل تخشى من التقارب بين الدولتين، كانت تركيا تخشى النظام الأصولي في إيران إلا أن هنالك تطور

([1])الأزعر، محمد، مرجع سابق، ص94.

([2])زهران، جمال علي، مرجع سابق، ص98.

في علاقات الدولتين،لا ترى تركيا بالمشروع النووي الإيراني خطراً عليها، على عكس إسرائيل التي تعتبره تهديد وجودي.([1])

تتمثل الجوانب المشتركة بين إسرائيل وتركيا بتوجهات الدولتين الغربي وإلتزامهما بمحاربة الإرهاب، وما زالت تركيا بحاجة إلى إسرائيل في الجانب التسليحي خاصة الإمكانيات التي تحتاجها في محاربة حزب العمال الكردي بشمال العراق، في السنوات الأخيرة تعمل تركيا على تطوير وتصنيع معداتها العسكرية.

خلق صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002 قلقاً في إسرائيل بسبب الأصول الإسلامية له وبسبب تصريحات " عبد الله غول" المعادية لإسرائيل عندما كان عضواً بحزب الرفاه، في الولاية الأولى لحزب التنمية تراجعت العلاقات التركية الإسرائيلية عندما صرح أردوغان بأن إسرائيل دولة إرهاب، وأسهم ضعف تدخل الجيش بالحياة السياسية في ذلك، كونه دفع دائماً باتجاه تحسين العلاقات مع إسرائيل . تعاطت تركيا مع الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005 بشكل إيجابي، حيث زار إسرائيل شخصيات تركية رفيعة من بينها أردغان عام 2005.([2])

وشاركت تركيا في العديد من المبادرات الإقتصادية لتحسين أوضاع الفلسطينين. وبعد الانسحاب الإسرائيلي عام 2005 طرح إتحاد الصناعة والتجارة التركي مبادرة دولية لإقامة منطقة صناعية قرب حاجز "ايرز" وإدارتها.

وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة بدأت تركيا العمل على أعداد مبادرة للضفة الغربية، وكانت تركيا من بين الدول التي فكرت في إقامة منطقة صناعية في "ترقوميا"، كما كانت هناك مبادرة تركية خاصة بتشجيع حكومي لإقامة مجمع مباني السلام (مدينة طبية فلسطينية إسرائيلية على الجانب الإسرائيلي من حاجز الجلمة)، ورغم الحماس التركي لم تلق هذه المبادرات تجاوباً لرفض المستوى الأمني في إسرائيل لها.

([1])محمد، نور الدين، مرجع سابق، 29.

([2])حسن، ياسر، مرجع سابق، ص98.

إعتمادا على سياسة بناء الجسور التي تنتهجها الحكومة التركية برئاسة حزب العدالة والتنمية لم تقدم على الصدام مع الجيش بخصوص العلاقة مع إسرائيل وتمت المحافظة على العلاقات على مستوى معين لضمان دورها كوسيط في المنطقة، وقد صرح وزير الخارجية التركي بهذا الصدد أن سياسة تركيا بالشرق الأوسط تقوم على الأمن للجميع وعدم حصره بهذه الدولة أو تلك ويجب أن يكون الأمن للجميع في منطقة الشرق الأوسط.([1])

وإهتزت العلاقات التركية الإسرائيلية في أعقاب حرب لبنان صيف 2006. وزادت بعد الحرب على غزة 2009 وقد إنتقدت تركيا إسرائيل بسبب تصعيد الإجراءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. وخلقت زيارة أولمرت لتركيا قبل أيام معدودة من الحرب على غزة حالة من الإحباط لدى الأتراك من السياسة الإسرائيلية إتجاه الفلسطينيين وسوريا. أعطى نشوب الحرب بعد زيارة أولمرت لتركيا إنطباعاً بأن تركيا كانت على علم بالحرب ولم تعمل على وقفها، أو أن تركيا لم تعرف بالحرب الأمر الذي يشير إلى أن دورها أقل مما إعتقد قادتها تراجع دور تركيا لم يكن نتاج إنتقاداتها الحادة لإسرائيل بل نتيجة التقارب الذي حل على العلاقات الإسرائيلية المصرية بعد تدخل فرنسا ومصر لإيجاد مخرج للحرب على غزة .([2])

أثناء الحرب على غزة وبعدها أنتقد أردوغان إسرائيل بحدة، واعتبر إستمرار العمليات بغزة جريمة ضد الإنسانية، وبأنها لا تحترم الدور التركي مضيفاً بأن إسرائيل تمارس أعمال غير إنسانية ستؤدي بها إلى تدمير ذاتها. وبعد صدور قرار مجلس الأمن (1860) الذي طالب بوقف العمليات فوراً صرح أردوغان: "يجب منع إسرائيل من دخول أروقة الأمم المتحدة حتى تنفذ القرار". وحذر"عبد الله غول" من تأثير العمليات الإسرائيلية على الإستقرار بالمنطقة. وأثناء مؤتمر دافوس الإقتصادي 2009 غادر أردوغان اللقاء غاضباً من تصريحات بيرس بحيث لم يعطى الوقت

([1])جمالو، علي، مرجع سابق، ص36.

([2])زرقة، محمد علي، مرجع سابق، ص47.

الكافي للرد عليها، وتعتبر مواقف وتصريحات أردوغان مؤشر واضح على تأييده للفلسطينيين مما أكسبه شعبية بالشارع العربي.([1])

ولم تقتصر التوترات بين تركيا، إسرائيل على المستوى السياسي، بل تعدت ذلك إلى الحرب على غزة، حيث خرجت مظاهرات كبيرة بتركيا تطالب بوقف التبادل التجاري والتعاون الأمني مع إسرائيل، وأقرت وزارة التربية والتعليم التركية الوقوف دقيقة حداد على أرواح الأطفال الذين قتلوا في غزة.

في إطار رد فعل الرأي العام الإسرائيلي، تمت الدعوة عبر صفحات الإنترنت لعدم السفر إلى تركيا، وقد لمس تأثير هذه الدعوات حيث إنخفضت السياحة الإسرائيلية إلى تركيا عام 2009 بنسبة (44%) مقارنة بالعام 2008، ولم يأت هذا الإنخفاض نتيجة الركود الإقتصادي العالمي، ويجدر أن السياحة تعتبر مكون من مكونات العلاقات التركية الإسرائيلية رغم أن نسبة السائحين الإسرائيليين قليل مقارنة مع مجموع السائحين الذين يدخلون تركيا، وظهرت بوسائل الإعلام الإلكترونية الإسرائيلية مواقف معادية لتركيا.([2])

ولم تتوقف الجهود التركية للتنسيق بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد الحرب على غزة فقد ساهمت تركيا بإقناع حماس على بوقف إطلاق النار، حيث عقد في شرم الشيخ اجتماع بعد إنتهاء الأزمة، إلى جانب الأوروبيين والأمين العام للأمم المتحدة.

ترى تركيا بالموقف الإسرائيلي وموقف بعض الدول الأوروبية الرافض للتفاوض مع حماس خطأ وتسبب بتدهور الأوضاع في غزة، وكان لتركيا دور في تحقيق المصالحة بين فتح وحماس لتشكيل حكومة وحدة فلسطينية، وفي هذا الصدد تحدث وزير الخارجية التركي بأن تركيا لا تنظر للمنطقة من منظار متطرفين ومعتدلين بل تنظر لهم كجيران([3])

تبدي تركيا إستعدادها للتوسط إسرائيل وسوريا. وفي الوقت الذي تؤيد فيه سوريا الوساطة التركية، تميل إسرائيل (نتنياهو) إلى التفاوض المباشر أو عبر وسيط فرنسي. ورداً على ذلك صرح

([1])جمالو، علي، مرجع سابق، ص2.

([2])سلمان، أحمد محمد ، مرجع سابق، ص36.

([3]) الموصلي، منذر، مرجع سابق، ص69.

أردوغان بخصوص الوساطة الفرنسية بالقول:"عملنا كل ما باستطاعتنا في المفاوضات بين إسرائيل وسوريا واليوم يتحدث نتنياهو بأنه لا يثق باردوغان ويثق بساركوزي، هذا يعبر عن قلة تجربة في المجال الدبيلوماسي"وأضاف:"توجد إتفاقيات مهمة بيننا وبين إسرائيل، ولا أدري كيف يمكن المحافظة عليها في ظل أجواء مشحونة.([1])

إضافة إلى محاولات تركيا الوساطة بين إسرائيل وحماس وبين التيارات الفلسطينية، كما إستضافت جزء من اللقاءات بين إسرائيل وباكستان التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل فيما بينهم، وعقدت اللقاءات على مستوى وزراء خارجية البلدين في إسطنبول.

وبعد الحرب على غزة أكد الأتراك أنهم لن يقطعوا العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، حيث صرح أردوغان بمعرض رده على إنتقادات عدم قطع العلاقات مع إسرائيل بقوله:" نحن لا ندير دكان نحن ندير الجمهورية التركية".

نتاج الأجواء المشحونة بين تركيا، إسرائيل تم منع إسرائيل من الإشتراك بالمناورات العسكرية التي أجراها حلف الناتو عام 2009، حيث صرح أردوغان أنه لا يمكن أن تقتل إسرائيل بغزة وتجري في نفس الوقت تدريبات عسكرية على الأراضي التركية. وفي نفس السياق صرح وزير الخارجية التركي أنه لا يمكن إبراز وجود علاقات عسكرية مع إسرائيل بهذه الفترة الصعبة التي لا يوجد بها سلام.([2])

ويرى محللون بهذا الموقف دليل على تراجع دور الجيش في الحياة السياسية، خاصة ما يرتبط بالعلاقة مع إسرائيل، حيث لم يصر الجيش على مشاركة إسرائيل بالمناورات العسكرية ومع ذلك، شاركت إسرائيلي في مناورات للإنقاذ بالبحر الأبيض المتوسط بمشاركة جنود من البحرية التركية والولايات المتحدة في أواسط آب عام 2009. ويعتبر عدم رغبة تركيا بشراء قمر صناعي إسرائيلي مؤشر أخر على تراجع العلاقات التركية الإسرائيلية الأمنية.([3])

([1])حسن، ياسر ، م مرجع سابق، ص201.

([2])محمد ، نور الدين،"مرجع سابق، ص84.

([3]) قصيباتي، زهير، مرجع سابق، ص21.

وفي شهر كانون أول عام 2009 إجتمع الرئيس التركي عبدالله غول مع الرئيس الإسرائيلي بيرس في كوبنهاغن، وجاء هذا الاجتماع بعد الزيارة الناجحة التي قام بها وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلية بن إليعازر في شهر 11\2009. وكان الهدف من عقد اللقاء هو تقليص الأضرار بالعلاقات التركية الإسرائيلية. ومع ذلك لم تقم أي شخصية رسمية تركية رفيعة المستوى بزيارة إسرائيل عام 2009 وبداية 2010. وتم تأجيل فتح المركز الثقافي التركي بيافا الذي كان مقرراعام 2009 نظراً لعدم قدوم أي مسؤول تركي رفيع المستوى لإفتتاح المركز.([1])

ويقود وزير الخارجية الإسرائيلي "أفيغدور ليبرمان" تيار متشدد إتجاه تركيا، عبر عنه بطريقة تعامل نائبه "داني أيلون" مع السفير التركي عندما إستدعاه لمحادثة تخللها توبيخ إسرائيلي لتركيا لبثها مسلسل تلفزيوني يصور رجال الموساد الإسرائيلي كخاطفي أطفال أتراك. وجاء هذا التوبيخ متجاوزاً للأعراف والتقاليد الدبلوماسية والسياسة الإسرائيلية العاملة للمحافظة على علاقات سليمة مع تركيا، ويبدو أن إعتبارات حزبية داخلية في حزب إسرائيل (بيتنا) وعملاً بسياسة "الإحترام الوطني" التي إنتهجها ليبرمان قد أدتا إلى هذا السلوك.

تسببت هذه الحادثة إلى تداعيات كبيرة هددت تركيا على إثرها بسحب السفير التركي من إسرائيل إذا لم تعتذر، ووجهت إنتقادات داخل إسرائيل على سلوك أيلون، حتى ليبرمان أقر بأن طريقة التعامل مع السفير التركي خاطئة. وأظهرت الحادثة الإمكانيات المحدودة لإسرائيل مقابل تركيا، وأن ميزان القوى الحقيقي بين الدولتين يميل لصالح تركيا التي طلبت اعتذاراً رسمياً – حصلت علية إضافة إلى الإعتذار غير المباشر الذي قدمة أيلون في البداية.([2])

قبول تركيا الإعتذار الإسرائيل وزيارة ايهود باراك وزير الخارجية الإسرائيلي لتركيا بعد أيام من الحادث يشير بوضوح إلى أن تركيا غير معنية بقطع العلاقات مع إسرائيل، وينسجم هذا الموقف مع موقف تركيا القائم على المحافظة على قنوات الحوار في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد صرح أوغلو أن نقد سياسات حكومة إسرائيل لا يعني قطع العلاقات معها .

([1])الربضي، سلام، تركيا والأخطار المحتملة ، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.khyr.ne

([2])الحمامي، هشام ، مرجع سابق، ص63.

وبعد نشر صحيفة هأرتس تقرير داخلي صادر عن مركز الأبحاث السياسية التابع لوزارة الخارجية أشار فيه أن الحادث الدبلوماسي مع تركيا كان له بعض الإنعكاسات الإيجابية على إسرائيل ، حيث ذكر أن أردوغان يحرض ضد السامية. مما دفع اردوغان للقول :"على إسرائيل أن تأخذ بعين الإعتبار إمكانية فقدان دولة صديقة مثل تركيا.

أن هناك عدم وضوح في التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية في تركيا. وأن هذا منوط بعدد من الأمور مثل كيفية تطور "أزمة الهوية التركية" وتأثير صعود نفوذ التيارات الاسلامية والقومية المتطرفة في تركيا، بالإضافة إلى الإنعكاسات السلبية لعدم إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويستنتج من ذلك :"أنه بات الرأي العام التركي اليوم أقل من الماضي تأييداً للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فالمشاعر القومية التركية المعادية للغرب ولأميركا بدأت تنتشر بين مجموعات كبيرة في المجتمع التركي الأمر الذي قد يدفع بتركيا إلى اتخاذ مواقف مختلفة وأكثر انغلاقاً. من هنا نجاح المحاولات الأميركية والأوروبية في إدخال تركيا ضمن خريطتهما السياسية والعسكرية سيكون له الدور الأكبر في تحديد توجهات السياسة الخارجية لأنقرة بما في ذلك العلاقات مع إسرائيل .

ولكن حتى لو تراجع التحالف التركي مع الغرب ستظل تركيا حليفة اقليمية لإسرائيل وهذا يعود إلى أهمية إسرائيل في المنطقة من جهة وإلى خيبة الأمل التركية من الغرب.

المطلب الأول : المرحلة الجديدة من العلاقات التركية الإسرائيلية

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية في عام 2009 نقاشاً بشكل مكثف في كل من البلدين على عواقب الحرب على غزة، بسبب تأثير العلاقات الثنائية على موازين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط ، وكان النقاش أيضاً إنعكاسات على الصعيد الدولي. وارتفع رد فعل تركيا على الهجوم الإسرائيلي في قطاع غزة على جدول أعمال الولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي في فترة من الوقت.([1])

يمكن فهم الإسقاط لهذه الديناميكيات المتغيرة الدولية والإقليمية على العلاقات بين البلدين في إطار ثلاثة أقسام مترابطة. وهي (أ) الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية التركية (ب) التطورات السياسية الأخيرة في الشرق الأوسط (ج) وطبيعة العلاقات بين أنقرة وتل أبيب.

([1]) خالد ابو الحسن، مرجع سابق، ص98.

كشفت حرب الخليج الثانية المصالح المتضاربة للدولتين على مستقبل العراق في فترة ما بعد حرب الخليج الثالثة، إذا يتم تحليل طبيعة العلاقات الثنائية، وسيتبين أن أنقرة كانت دائماً حرجة من الضحايا المدنيين في الهجمات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأدانت الحكومات التركية حتى بعض الهجمات الإسرائيلية في الماضي، ولذلك لا ينبغي وصف السياسية الأخيرة بين أنقرة وتل أبيب أن تقرأ من رد الفعل التركي للحرب في غزة. بدلاً من ذلك ، يجب أن تركز على التحول الذي يحدث في إطار منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من الفتور المستجد على العلاقات التركية الإسرائيلية والذى يتمحور بشكل رئيسى حول تحركات تركيا النشطة فى المنطقة والذى يغضب إسرائيل، نظراً لحرمانها من عدة أوراق وملفات إقليمية كانت تلوّح بها وتحاول استخدامها للتهديد من أجل الحصول على تنازلات سياسية وأمنية سواء فى علاقاتها مع الأتراك أو فى مسائل تهم تركيا وتطال حساباتها ومصالحها الإقليمية.إلا أن إسرائيل ترى فى تركيا الحليف الذى لا يمكن بأى حال من الأحوال الاستغناء عنه. وبلغة المصلحة فإن إسرائيل تحتاج إلى استخدام العمق الاستراتيجى التركى للدفاع عن نفسها صاروخياً. فنظراً لصغر حجمها الجغرافى، وكثافة سكانها، فإن اختراق صاروخ واحد يحمل أسلحة كيماوية أو بيولوجية لأجوائها سيكون كافياً لإلحاق دمار شامل بها.([1])

وترى إسرائيل فى تركيا القوة المعتدلة الوحيدة فى الشرق الاوسط من حيث التعامل المباشر معهم، وأن اى أزمة فى علاقة البلدين تكون ضمن الحسابات الدقيقة لإسرائيل. ومما يبرهن على ما سبق فإنه وعلى الرغم من التوتر القائم فإن صحيفة "يديعوت أحرونوت" نشرت فى 19 من أكتوبر بأن إسرائيل تدرس إمكانية العودة إلى فكرة استيراد مياه من تركيا وأنها بادرت بإجراء اتصالات مع شركات تركية من أجل التزود بالماء.([2])

من جملة ما سبق ثمة ملاحظات يمكن أن نستخلصها بالنسبة لمستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية، فعلى الرغم من أجواء التوتر التى شابت العلاقة بين البلدين، إلا أنه سيظل هناك حرص من جانب كلا الدولتين من أجل المحافظة على شعرة معاوية بينهما، وأن لا تصل العلاقات بهما إلى القطيعة. ومن ثم يمكن القول أنه على الرغم من تزايد مؤشرات التوتر فى العلاقات بين البلدين إلا

([1])السعيد، باهر محمد، مرجع سابق، ص47.

([2])كوش، عمر، مرجع سابق، ص95.

أنه ينظر إليها باعتبارها مستجدات طارئة لن تؤثر على عمق العلاقات الاستراتيجية القائمة بين الدولتين، والتى تصوغها لغة المصالح المتبادلة، فى الوقت نفسه فإنه لن يكون مستبعداً أن تلوح فى الأفق مؤشرات جديدة يمكن أن تساهم فى إعادة صياغة المعادلة التى تستند عليها العلاقة بين البلدين.([1])

أدى الاعتداء الإسرائيلى على أسطول الحرية، أواخر مايو 2010، إلى رفع درجة التأزم فى العلاقات التركية – الإسرائيلية إلى حدود غير مسبوقة، وأثار علامات استفهام حول السيناريوهات المتوقعة للمستقبل، حيث أصبحت كل الاحتمالات مطروحة، بدءا من عودة العلاقات إلى متانتها، وانتهاء بأن تتدهور لتصل إلى حد القطيعة، الأمر الذى يستلزم النظر فى كيفية حدوث تلك التحولات فى العلاقة بين إسرائيل وتركيا، وقراءة كل من السيناريوهات المطروحة وفرص تحققها. استند التحالف الاستراتيجى بين تركيا، إسرائيل فى حقبة التسعينيات من القرن الماضى إلى عدد من العوامل، كان من أهمها الإدراك المشترك لنفس التحديات والهواجس الأمنية والأولويات الجيوبوليتيكية، خصوصا رؤيتهما لما كانت تمثله سوريا فى تلك الفترة من تهديد لكلتيهما.

كما كان هناك توافق فى الرؤيتين التركية والإسرائيلية حول أهمية التصدى لنمو نفوذ الإسلام السياسى، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة فى عام 2002، وهو الحزب المعروف بميوله الإسلامية، ومع الانحسار النسبى لنفوذ المؤسسة العسكرية العلمانية فى تركيا، لم يعد التصدى لتنامى نفوذ الإسلام السياسى يمثل هدفا أو عاملا مشتركا بين أنقرة وتل أبيب، وتحول التوافق بينهما حول هذه النقطة إلى تناقض.([2])

من ناحية أخرى، أدت سياسة داود أوغلو الخارجية القائمة على مبادئ "تصفير النزاعات"، و"الانفتاح على الجميع" إلى انقلاب العلاقات التركية – السورية من العداء إلى التعاون الاستراتيجى. ومع هذا التطور الدراماتيكى والسريع، لم تعد أنقرة تنظر إلى دمشق كعدو يتطلب التعامل معه إنشاء علاقات أمنية قوية مع تل أبيب، وفقدت إسرائيل بالتالى ورقة العدو المشترك الذى كانت تركيا تسعى إلى الإحاطة به، عبر تحالف قوى معها.

([1])حسين السيد عدنان، (2010)، **حق القضية التركية كنموذج**، مركز الدراسات الارمنية، بيروت، ص12.

([2]) حسين السيد عدنان، المرجع نفسه، ص14.

يضاف إلى ذلك انفتاح تركيا على جوارها الإقليمى، وتوثيق علاقاتها بكل من إيـران وحـزب الله وحركة حماس، وهى التحولات التى أدت إلى توتير العلاقات التركية – الإسرائيلية، وانتقالها مـن التحالف إلى التصادم الذى تجلى فى عدة أزمات متوالية بين البلدين، بدءا من الحرب الإسـرائيلية على غزة عام 2008، وانسحاب أردوغان من منتدى دافوس، مرورا بإهانة السفير التركى (أزمـة المقعد المنخفض)، وانتهاء بأزمة أسطول الحرية.([1])

المطلب الثاني : سيناريوهات المستقبل:

مع تعدد وتوالى المشكلات والمواقف بين تركيا، إسرائيل، أصبح مـستقبل العلاقـات بينهمـا غامضا ومفتوحا على كافة الاحتمالات. وفى ظل التحولات المـشار إليهـا، فإنـه توجـد عـدة سيناريوهات متوقعة لمستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية، تتراوح بين العودة لنموذج العلاقـات التحالفية، والقطع الكامل للعلاقات، مع ملاحظة أن كلا منها يتضمن داخله عوامل ترجيح أو استبعاد تحققه.([2])

1- عودة التحالف:

يتفق محللون كثر على أن عودة العلاقات بين أنقرة وتل أبيب إلى طابعها المميز هى رغبة إسرائيلية يتوقف تحقيقها على مدى تجاوب الطرف التركى معها. بيد أن عودة نمـوذج التحـالف الاستراتيجى بين البلدين هى أمر مستبعد من جانب أنقرة وذلك لعدة أسباب، أهمها:

أ- إنتهاء مبررات التحالف بفقدان العدو المشترك: حيث أصبحت سوريا من أبرز أصدقاء تركيا بعد تذليل أزمة حزب العمال الكردستانى، وطرد زعيمه عبدالله أوجلان من دمشق، ومـن ثـم انتفـت مكامن الخطر السورى من وجهة نظر أنقرة.

ب- تعثر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى: إذ أدى هذا التعثر عمليا إلى التخلى عن الفرضـية القائلة إن التقرب من إسرائيل من شأنه أن يفتح البوابة الأوروبية أمام أنقرة، ولذلك فقد أصـبحت الورقة الإسرائيلية غير ذات جدوى فى هذا الإطار، وكما يقول زفى البيليغ، سفير إسرائيل السابق

([1])ابراهيم موسى ،(2010)، **قضايا عربية ودولية معاصرة** ، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص30.

([2])ابراهيم موسى ، المصدر نفسه ص31.

فى تركيا، فقد ظل الأتراك يعتقدون لفترة طويلة أن إسرائيل هى الممر للتأثير فى بروكسل، غيـر أنهم تخلوا عن ذلك الاعتقاد([1])

أ- أزمة الثقة بين تركيا، إسرائيل: أى تحالف استراتيجى بين دولتين يتطلب توافر حد أدنى من الثقة بينهما، وهو ما لم يعد موجودا بين أنقرة وتل أبيب بسبب ما توارد من معلومات حـول وقوف إسرائيل وراء تفجيرات حزب العمال الكردستانى التى تزامنت مع العدوان الإسرائيلى على أسطول الحرية، والعمل على تحريك الأكراد للنيل من استقرار تركيا والمساس بأمنهـا القومى.

ب-تراجع نفوذ المؤسسة العسكرية: إذ لم يعد للجيش التركى (الداعم الأول للعلاقات الاستراتيجية مع إسرائيل) ذلك الحضور القوى فى الساحة السياسية، فقد تراجع نفوذه بشكل لافت خـلال السنوات الأخيرة، بفضل مجموعة من التطورات استغلتها حكومة العدالة والتنميـة لإعـادة هندسة الساحة السياسية التركية، وبالتالى، لم يعد فى وسع النخبـة العـسكرية أن تمـارس ضغوطها المعتادة على القرار السياسى التركى من أجل العودة بالعلاقات مع إسـرائيل إلـى طابعها التحالفى السابق.

ت- المعارضة الشعبية لإسرائيل: أدى مقتل تسعة من المواطنين الأتراك على أيدى الكومانـدوز الإسرائيلى – وقبلها الحرب الإسرائيلية على غزة- إلى بناء حاجز نفسى كبير، وخلق هـوة بين الشارع التركى وإسرائيل، وهو ما يجعل من الصعب على أية حكومة تركيـة أن تعـود بعلاقاتها مع تل أبيب إلى مستواها المتميز، لاسيما حكومة حزب العدالة والتنميـة والتنميـة، لأنها جاءت من خارج مؤسسة الحكم التقليدية، وتتعامل بحساسية كبيرة مع توجهات الـشعب الذى هو سندها الرئيسى فهناك موجة كراهية عامة تجتاح تركيا ضـد الكيـان الإسـرائيلى. وبالنظر إلى توجهات الرأى العام التركى، يمكن بسهولة ملاحظة أن أردوغان يحظى بأعلى نسبة تأييد لدى الأتراك عند انتقاده لسياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين، فـالمواطنون الأتـراك يرفضون الاستمرار فى علاقات قوية مع إسرائيل بحجة مراعاة المصالح الأمنية العليا لتركيا.

قطع العلاقات:إذا كان من المستبعد عودة العلاقات التركية – الإسرائيلية لما كانت عليه مـن تحالف استراتيجى فى السابق، فمن غير المحتمل كذلك أن تصل تلك العلاقات إلى حد القطيعة

([1])على حسين باكير، مرجع سابق، ص78.

بين البلدين، فأنقرة، وإن كانت غير معنية بعودة علاقتها التحالفية مع تل أبيب، فـإن قطـع العلاقات مع إسرائيل يضر بها وذلك لعدة أسباب، من بينها:([1])

أ.رغبة أنقرة فى تعزيز مكانتها الإقليمية: ذلك أن السياسة الخارجية الإقليمية الجديدة لتركيا تسعى لتعزيز مكانتها من خلال القيام بدور محورى وأساسى لإنجاز الـسلام، والإسـهام فـى حـل النزاعات وتحقيق الاستقرار الإقليمى. وهذا الدور الإقليمى الفاعل يتطلب، من جملة ما يتطلبه، أن تكون أنقرة على علاقات جيدة بكل دول المنطقة، بما فيها إسرائيل. وقطع العلاقة معها يعنى إلغاء تركيا لدورها بنفسها، وفقدانها جانبا مهما من التأثير والنفوذ الإقليمى.([2])

ولا شك فى أن هناك مخاوف تركية من أن تفقد أنقرة دورها كوسيط سـلام، وأن تـصبح طرفا من أطراف النزاع الشرق أوسطى، وهو تطور يقلل من دور تركيا الإقليمى، لأن ما رفع من قيمة الدور التركى فى المنطقة هو تمتعها بعلاقات جيدة مع كل الأطراف، والبقاء على مسافة واحدة من الجميع.

فى هذا السياق، كان لافتا تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلى، بنيامين نيتانياهو، الذى أعلن فيه أن بلاده مستعدة لاستئناف المفاوضات مع سوريا بدون شروط مسبقة، لكنها تريد الاستعاضـة عن الوساطة التركية بأخرى فرنسية، لأن حكومة أردوغان لم تعد وسيطا نزيها حسب رأيه، وهـو ما جعل الرئيس السورى بشار الأسد يدعو إلى سرعة تسكين الأزمة بين أنقرة وتل أبيب، ليتـسنى للأولى استئناف جهود الوساطة بين بلاده وإسرائيل.([3])

من ثم، فإن قطع العلاقات مع إسرائيل لا يخدم السياسة التركية بأى شكل من الأشكال، فهو يتعارض مع مبادئ تصفير النزاعات، والتواصل مع جميع الفرقاء التى أقرتهـا سياسـة أوغلـو الخارجية. وبالتالى، إن قطعت تركيا علاقاتها مع إسرائيل، فإنها تكون بذلك نسفت مبادئها وناقضت نفسها أولا، وخسرت إمكانية الوساطة بين سوريا وإسرائيل مستقبلا ثانيا، وفقدت القدرة على التأثير

([1])جنكيز شاندار، مرجع سابق، ص78.

([2])حسين السيد عدنان، المرجع نفسه، ص22.

([3])كاي شرتماتر، مرجع سابق، ص34.

فى خدمة الأجندة المتعلقة بدفع إسرائيل إلى الموافقة على اتفاق سلام، وبالتالى عزلت نفسها ثالثا. ([1])

ب- الحرص على العلاقة مع واشنطن: فأنقرة تعى جيدا أن تأثر علاقاتها سلبا مع تل أبيب سينعكس بالضرورة، وعلى نحو أكثر سلبية، على علاقاتها مع واشنطن بشكل قد يفقد حكومة العدالة والتنمية ما تحظى به من مباركة ودعم أمريكيين وقد أبدت واشنطن قلقا متزايدا من تردى العلاقات التركية مع إسرائيل، وعبرت عن انزعاجها من التوجهات التركية الجديدة، بإعلانها أن السلوك التركى يؤثر بالسلب فى علاقتها مع الولايات المتحدة وحلفائها فى الناتو. وحذرت الخارجية الأمريكية من أن تصرفات تركيا تدفع إلى التشكك فى توجهاتها.

من ناحية أخرى، لن تستطيع تركيا الاستمرار فى طريق التصعيد مع إسرائيل لأخره، حتى لا يثير هذا النهج حفيظة اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة "إيباك" القادر على تفجير عدد من الملفات فى وجه الدبلوماسية التركية، وفى الطليعة منها ملف الأرمن، وحقوق الأقليات فى تركيا، وهى ملفات لا ترى أنقرة داعيا للتعاطى معها حالياً وكان اللوبى اليهودى قد مارس فيما مضى ضغوطا لإقناع أعضاء الكونجرس الأمريكى بالتنازل عن مشروع قانون للاعتراف بأن الأرمن تعرضوا لمذبحة تركية إبان الحرب العالمية الأولىإلا أنه مع التوتر الذى تعرضت له العلاقات التركية – الإسرائيلية أخيرا، لوح اللوبى اليهودى فى واشنطن بتحويل جهوده فى قضية الأرمن إلى غير مصلحة أنقرة، إذا ما استمرت فى تصعيدها مع تل أبيب.([2])

ج- عدم إضرار العلاقات مع أوروبا: رغم أن العلاقات المتميزة بين أنقرة وتل أبيب لم تكن ذات تأثير إيجابى ملموس فى عملية انضمام تركيا للأسرة الأوروبية، فإن قطع هذه العلاقات سيكون له تأثير سلبى كبير مستقبلا فى العلاقة مع أوروبا. ذلك أنه لا يمكن فصل العلاقات التركية – الإسرائيلية عن العلاقات التركية مع الغرب الذى ينظر إلى إسرائيل على أنها جزء منه.

د- العلاقات العسكرية مع تل أبيب: فتركيا تعتمد اعتمادا أساسيا على إسرائيل فى تسليح جيشها وتحديثه وإمداده بالتكنولوجيا العسكرية المتطورة، وبينهما شبكة من العلاقات العسكرية

([1])بشير عبد الفتاح، مرجع سايق ، ص44.

([2])عبد العظيم محمود حنفى، مرجع سابق، ص98.

والاستخبارية والأمنية المتداخلة والمعقدة، وهو الأمر الذى يمثل نقطة ضعف خطيرة لدى تركيـــا، ويقف حجر عثرة أمام قطع علاقتها بتل أبيب.

وكانت الدولتان قد عقدتا فى تسعينيات القرن الماضى أكثر من 20 اتفاقا عسكريا أساســيا، واستفادت إسرائيل عبر هذه الاتفاقيات من جعل أنقرة سوقا ضخمة لمنتجاتها من الأسلحة والمعدات والتكنولوجيا العسكرية. وقد بلغت قيمة الصادرات العسكرية الإسرائيلية نحو 6.3 مليار دولار عام 2008، استوعبت فيها تركيا نحو نصف الصادرات من السلاح، وفقــا لتقــدير مجموعــة جينــز العسكرية المتخصصة.

2- تقليص العلاقات. واستمرار التوتر:

يبدو أن السيناريو الأقرب للتحقق هو "العلاقات المقننة" بين تركيا، إســرائيل بمــا يحقــق المصالح المشتركة الضرورية بينهما، أى أن يتم "تقليص" لهذه العلاقات دون "إلغائها"، وهو ما قــد يتمثل فى وقف صفقات اقتصادية أو مناورات عسكرية. وبالفعل، جمدت تركيا فى منتصف يونيــو 2010 ستة عشر اتفاقا مع الحكومة الإسرائيلية، تتضمن صفقات بعدة مليارات من الدولارات، فى الميادين العسكرية والأمنية والاقتصادية كما قامت بإلغاء المناورات الجوية العسكرية المشتركة مع تل أبيب، وفرضت حظرا جويا على الطيران العسكرى الإسرائيلى، ومنعته مــن التحليــق فــوق أراضيها.([1])

ويرى كثير من الخبراء أن "التوتر" سيظل هو السمة الغالبة علــى العلاقــات التركيــة – الإسرائيلية، وذلك بصرف النظر عن تطورات أزمة أسطول الحرية سلبا أو إيجابا، ذلك أن الأزمة التى بين أنقرة وتل أبيب أعمق من حادث مرمرة، الذى هو فى الحقيقة ليس سوى أحــد تجليــات الأزمة.([2])

فالسبب الحقيقى لتأزم العلاقات التركية – الإسرائيلية هو السياسة الخارجية الإقليمية الجديدة لتركيا التى تتناقض على طول الخط مع السياسة اليهودية، لأنها تكسر العزلة الدوليــة المفروضــة على كل من دمشق وطهران، وتقوى موقفهما التفاوضى فى الملفات الشائكة التى تهم كلا البلــدين: الملف النووى الإيرانى، والمواجهة مع الولايات المتحدة، وملف السلام على المــسار الــسورى –

([1])بشير، عبد الفتاح، مرجع سابق، ص65.

([2])اللباد، مصطفى(2011). *شرق نامه*، العدد السابع.دار المستقبل العربي.

الإسرائيلى. كما تحبط هذه التوجهات التركية الجديدة التخطيط الإسرائيلى لعزل المقاومة الفلسطينية (حماس والجهاد)، والمقاومة اللبنانية (حزب الله) بحرمانها من الدعم السورى والإيرانى. ومثل هذه التحولات تتناقض مع الرغبات والسياسات اليهودية([1])

فما يزعج الدوائر اليهودية من تركيا هو أن توجهاتها الجديدة تجاه المنطقة، وتدخلها المتنامى فى قضاياها الشائكة، تفتح أفقا جديدا لقوى الممانعة المناهضة للمشروع الأمريكى/ اليهودى، بعد أن ظنت السياسة الأمريكية/ اليهودية أنها نجحت فى فرض عزلة إقليمية ودولية عليها. فخروج السياسة التركية إلى ما وراء الأناضول هو المشكلة الاستراتيجية الكبرى لقوى الهيمنة اليهودية والأمريكية. والحل الأمثل لهذه المشكلة من المنظور الصهيو/ أمريكى هو فى إعادة تركيا مرة أخرى إلى حيث كانت على مدى ثمانية عقود: أى أن تقتصر على كونها دولة هامشية على أطراف القارة الأوروبية العجوز، وذراعا أمنية لحلف الأطلسى، وفق مفاهيم الحرب الباردة.([2])

وهذا بالضبط ما لا ترضاه القيادة السياسية التركية فى عهد حكومة العدالة والتنمية. فهذه القيادة تخطط بشكل منهجى منظم لتجاوز هذا الوضع، وتراه غير لائق بمكانة تركيا، وتسعى لتأسيس نظام إقليمى جديد، تكون هى قلبه النابض، وصانع السياسات الكبرى فيه، وتكون أيضا هى نقطة الجذب الاستراتيجى للقوى الإقليمية به.

معنى ذلك أننا أمام رؤيتين متضادتين، الأولى تراها تركيا لذاتها ولدورها الإقليمى وتسعى لوضعها موضع التطبيق منذ وصولها للسلطة فى نوفمبر 2002، والثانية تراها قوى الهيمنة اليهودية لتركيا، وترسم من خلالها "وضع تركيا" بما يحقق مصالح تلك القوى فى المقام الأول.

أن التوتر القائم، الذى يوصف بالأزمة بين تل أبيب وأنقرة، ليس مرده حادثة السفينة مرمرة (أسطول الحرية) وما جرته من تداعيات، بل سببه التناقض بين الرؤيتين التركية والإسرائيلية، وما مرمرة سوى حادثة أدت إلى رفع مستوى التوتر إلى حدوده القصوى. بالتالى، فإن استمرار تركيا

([1])بشير، عبد الفتاح، مرجع سابق، ص74.

([2])عبد العظيم محمود حنفى، مرجع سابق، ص95.

فى سياستها الخارجية الإقليمية الجديدة سيؤدى إلى استمرار التوتر فى علاقاتها مع إسرائيل، بغض النظر عن كيفية انتهاء أزمة أسطول الحرية.([1])

المطلب الثالث : إسرائيل واستعادة الحليف التركى:

حدا إدراك إسرائيل للأسباب الحقيقية لتوتر العلاقات مع تركيا بتل أبيب إلى إقرار "خطة عمل" مستقبلية تهدف لتكثيف الضغوط على أنقرة من أجل إجبارها على تغيير توجهاتها السياسية الجديدة، وذلك من خلال عزل تركيا ومحاصرتها، واللعب فى ساحتها المحيطة، والتضييق على رئيس وزرائها، رجب طيب أردوغان .([2])

ووفقا لتلك الخطة، تعمل إسرائيل على فتح عدة جبهات ضد تركيا، بدءا من تكثيف التعاون مع الأحزاب الكردية المناوئة لأنقرة، مرورا بأرمينيا وتحريك ملف مذابح الأرمن، وانتهاء باللوبى اليهودى فى الكونجرس والإدارة الأمريكية، والذى دفع الرئيس أوباما أخيرا إلى توجيه تحذير ضمنى لرجب طيب أردوغان على خلفية مواقفه الداعمة لإيران، والانتقادية ضد إسرائيل، والتلويح بمنع صفقات السلاح الأمريكية عن أنقرة .([3])

وفى إطار هذا التوجه، سعت إسرائيل لتكوين تحالف استراتيجى مع اليونان على المستوى الأمنى، والعسكرى، والاقتصادى، والسياسى، وفى مجالات الاستخبارات، ومجالات المناورات الجوية العسكرية. كما سعى نيتانياهو لجعل أثينا بديلا سياحيا لنصف مليون إسرائيلى كانوا يتوجهون كل عام لأنقرة. وهذا التحالف هو إشارة لتركيا بأن أمام إسرائيل خيارات وبدائل عن أنقرة فى المجالات العسكرية والأمنية والسياحية، وأن إسرائيل ترى فى اليونان حليفا استراتيجيا جديدا فى المنطقة يمكنه أن يملأ الفراغ الذى قد تتركه تركيا، فى حال بقيت العلاقات المتوترة بين أنقرة وتل أبيب على حالها، كما عقدت إسرائيل تحالفا آخر مع الصرب، كشف عنه رئيس وزراء جمهورية صرب البوسنة، ميلورادوديتش، بقوله إن زيارته الأخيرة إلى إسرائيل استهدفت خلق تحالف معها فى سبيل احتواء الدور التركى المتنامى فى منطقتى البلقان والشرق الأوسط، وأن المسئولين

([1])حسين السيد عدنان، مرجع سابق، ص151.

([2])ابراهيم موسى ، مرجع سابق، ص14.

([3])جنكيز شاندار، مرجع سابق، ص98.

الإسرائيليين أبدوا مساندتهم لموقف صربيا الرافض لتعزيز الدور التركى على الساحتين الدولية والإقليمية.([1])

وقد بلغ الاستهداف الإسرائيلى لتركيا حد التدخل فى الشئون الداخلية، الأمنية والعسكرية، الحساسة لأنقرة، حيث اتهمت تل أبيب مدير المخابرات التركية الجديد، هاقان فيدان، بأنه محسوب على إيران، بالإضافة إلى التسريبات الإسرائيلية التى تزعم بأن تركيا أصبحت أحد خطوط تهريب السلاح الإيرانى لحزب الله، واتهام وسائل الإعلام اليهودية لتركيا بأنها استخدمت أسلحة كيماوية ضد الأكراد.([2])

وغرض الخطة الإسرائيلية لعزل تركيا والتضييق عليها هو توصيل رسالة لأنقرة، مفادها أنه إذا كان التحالف مع إسرائيل لم يعد ذا أهمية فى المنظور الاستراتيجى التركى، فعلى أنقرة أن تدرك جيدا أن عدم التحالف مع تل أبيب سيكلفها خسائر كبيرة على مستويات شتى.
والسؤال الذى يطرح نفسه هو: هل ستنجح تلك الخطة فى إعادة الحليف التركى القديم إلى لعب دوره التقليدى والتخلى عن سياسته الإقليمية الجديدة؟ تتوقف الإجابة على هذا السؤال على عدة عوامل ومحددات داخلية وإقليمية وعالمية. فبالنسبة للمحدد الداخلى، يبدو حتى الآن أن حزب العدالة والتنمية والتنمية غير مستعد للتضحية بدور تركيا الإقليمى الجديد، ولا التراجع عن سياسته الخارجية. وبالتالى، إن استمر الحزب فى الحكم خلال السنوات القادمة – وهو ما ستقرره الانتخابات البرلمانية الصيف القادم– فمن المتوقع أن تشهد العلاقات بين الدولتين استمرارا للتوتر، ليس لأسباب أيديولوجية، بل لأن سياسة الانفتاح على الجوار التى يتبناها حزب العدالة والتنمية والتنمية لابد أن تصطدم بسياسة الهيمنة والتوسع والسيطرة الإسرائيلية.([3])

([1])اللباد، مصطفى(2011). مرجع سابق ، ص12.

(2)Will Turkey be complicit in another war against another neighbour? ،"*CASMII* ،February 24, 2008.

([3])على حسين باكير، مرجع سابق ، ص25.

يضاف إلى ذلك المحدد الإقليمى ومدى ترحيب الدول العربية بالدور التركى الجديد فى المنطقـــة، وكيفية تفاعلها معه سلبا أو إيجابا، وما إذا كانت أنقرة ستحظى بدعم ومباركة العالم العربى لسياستها الانفتاحية، أم ستتم مقابلة تحركاتها بالصد والمنع من جانب هذه الدول([1])

أيضا للمحدد العالمى –والمقصود به هنا العامل الأمريكى– دور مهم وأساسى فى تـــشكيل ملامح مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية. ذلك أن درجة الضغوط التى ستمارسها واشنطن على الجانب التركى، والمدى الذى يمكن أن يصل إليه انحيازها لإسرائيل، سيكون لهما أبلغ الأثر فـــى تحديد الخيارات الاستراتيجية لتركيا فى المرحلة المقبلة.

([1])كاي شرتماتر، مرجع سابق، ص66.

الخاتمة

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ بداية هذا القرن توتراً شديداً نشأ على خلفية الاتهامات التى وجهها رئيس الوزراء التركى "رجب طيب أردوغان" إلى إسرائيل في أعقاب الممارسات التى نفذتها قوات الاحتلال خلال العملية العسكرية في مدينة رفح بقطاع غزة، والتى رفض على أثرها رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان ووزير خارجيته عبد الله غول دعوة لزيارة تل أبيب، وأعلنا عن استدعاء "فريدون سينيرلى" السفير التركي لدى إسرائيل و"حسين أفنى بيتشاكلي" القنصل العام التركي في القدس إلى أنقرة للتشاور.

فيما تقرر بالمقابل رفع مستوى التمثيل الدبلوماسى مع السلطة الفلسطينية من مستوى قنصل إلى مستوى سفير (مع بقاء الممثلية كقنصلية وليس سفارة) وزيادة التعاون الاقتصادى معها، الأمر الذى طرح تساؤل رئيسي عما إذا كان هذا التطور في علاقات الجانبين يمثل إنقلاب على ثوابت الماضي وأسس وتفاهمات الدولتين والتى بدت، وكأنها تتعرض لإهتزاز شديد، أم أن الأمر لا يعدو كونه توتر طارئ ناتج عن رغبة القيادة التركية إحداث تغيير في تعاملها مع القضية الفلسطينية مع القضية الفلسطينية استجابة لضغوط بعض نواب. الحزب الحاكم وجزء من الرأي العام في تركيا المناصرين للقضية الفلسطينية.

إن فهم السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل بعد عام 2002 ومع وصول حزب العدالة والتنمية والتنمية ذو التوجهات الإسلامية إلى سدة السلطة يستوجب تتبع المؤشرات الدالة على معانى الاتفاق والافتراق مع إسرائيل وكذلك مع الدول العربية إذا ما افترضنا الترابط العكسي بين العلاقتين.

فنخبة العدالة والتنمية والتى أظهرت قدراً من البرجماتية عقب نجاحها الكبير في الانتخابات التشريعية التركية، ومن خلال رسائل التطمينات التى أرسلتها إلى الغرب بصفة عامة وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بصفة خاصة إتخذت استراتيجية عامة مفادها أن أتباع سياسة الأبواب المفتوحة في التعاطى مع المستجدات المحيطة، والاعتماد على أسلوب التغيير التدريجي، يعد أفضل وسيلة لتحقيق ما تصبو إلية القيادة التركية الجديدة لتجاوز إشكاليات صنع القرار داخليا في ظل نفوذ قادة الجيش من ناحية، وفي ظل القيود التى تفرضها الوعود المسبقة التى قطعتها تجاه ناخبيها من ناحية أخرى، إضافة إلى التحديات الخارجية الناتجة عن الوضع الأمنى في العراق وما

يشكله من مصاعب وهواجس أمنية، فضلاً عن مسعى تركيا للحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة واتخاذ خطوات أكثر جدية إزاء علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي.

كشفت التطورات التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط بداية من الاستعدادات الأمريكية لغزو العراق حتى سقوط النظام العراقى السابق، وما ترتب عليه وانتهاء بمعايشة قادة الحزب وأعضائه وقاعدته الإسلامية، للممارسات الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين عن وجود إختلافات جوهرية بين التوجهات والمصالح التركية والتوجهات والرؤى الإسرائيلية في عدة قضايا لعل أهمها: أولاً: فيما يتعلق بالحرب الأنجلو أمريكية على العراق برز التباين الواضح بين موقف كل من تركيا، إسرائيل حول هذه الحرب قبل وأثناء إندلاعها، من خلال تصريحات مسئولى البلدين حول ضرورة العمل العسكرى من عدمه، فضلاً عن سياسة كل منها إزاء تصاعد إحتمالات شن العمل العسكري، حيث كانت إسرائيل الأكثر حماسا لإعلان الحرب، بينما كان الموقف التركى أكثر حرصاً على تفادي العمل العسكري انطلاقاً من خبرة رسختها تجربة حرب تحرير الكويت بتداعياتها السلبية على تركيا سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد الأمني.

ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل لم تشارك أنقرة الرأي بشأن خطورة المسألة الكردية، وهو الخط الثابت الذى حافظت عليه إسرائيل على مدار علاقاتها مع أنقرة، مما دفع تركيا لأن تعرب عن قلقها تجاه الأنشطة الإسرائيلية في شمال العراق، لتعارض سياسات الجانبين بهذا الشان.

النتائج :

أثرت المواقف الاسرائيلية من في خلق حالة التوتر الناشئ في العلاقات التركية – الإسرائيلية قد يفوق أثر أية أسباب أخرى بما فيها ممارسات إسرائيل إزاء الفلسطينيين، بإعتباره السبب المعلن لتفسير الإضطراب الناشئ في علاقات الدولتين. وكان موقف إسرائيل مخيب لآمال الأتراك بشان المسعى التركى للتوسط بين الإسرائيليين والسوريين، والإسرائيليين والفلسطينيين من ناحية أخرى، مما دفع برئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" إلى الإدلاء بتصريحات قال فيها إن رئيس الحكومة الإسرائيلية دفن كل محاولات الوساطة التى تبذلها تركيا بهدف حل الصراع الإسرائيلى – الفلسطيني.

إن ثوابت السياسة الخارجية التركية التقليدية لن تتغير في شكل جوهري، حتى مراجعة الستينيات لم تؤد إلى قطيعة أو انقلاب راديكالي في هذه السياسة. وإن ما تشهده السياسة الخارجية

التركية هو إعادة توجيه، وليس تحولاً مفصلياً، وتركيا لن تقطع علاقاتها بالدولة العبرية، ولن تخرج من حلف الناتو، ولن تغير من توجهها نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، وإن حدوث تحولات في السياسة الخارجية التركية سيأتي استجابة للمصالح القومية للدولة ولضغوط الرأي العام التركي ولكن تركيا، إلى جانب ذلك، ستعمل جاهدة من أجل تأكيد دورها الإقليمي، وتعزيز علاقاتها العربية والإسلامية وبالشعوب ذات الأصول التركية.

إن المخاوف التي أثارتها السياسة الخارجية التركية النشطة في بعض القضايا العربية أو الدوائر الرسمية مخاوف مبالغ فيها وسياسة حكومة العدالة والتنمية مشروعاً للسيطرة ليست لديها توجهات أيديولوجية معينة تسعى إلى فرضها، ولا دوافع إثنية أو طائفية.

إن ما تطمح إليه السياسة الخارجية التركية هو تعزيز المصالح التركية الإقليمية وتوفير بدائل لسياسة التوجه غرباً السابقة، ويدرك الأتراك أن مثل هذه الطموحات لا يمكن تحقيقها بدون تبادل، سواء على مستوى المصالح السياسية أو الإقتصادية أو الأمنية.

التوصيات

من خلال التحليل والعرض السابق للعلاقات التركية الإسرائيلية فإن الدراسة توصي بما يلي:

* يجب على الدول إستغلال السياسة الخارجية التركية الجديدة من خلال النظر ظغلى هذه السياسة بإعتبارها فرصة تاريخية، لا خطراً داهماً، والتوجهات التركية للتعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول العربية لا بد أن تقابلها توجهات مماثلة، والترويج السياحي التركي في الجوار العربي لا بد أن يقابله ترويج سياحي عربي، كما لا بد من إستكشاف مجالات التعاون العسكري والتعليمي والتقني، فكلما ترسخت الروابط التركية بالجوار العربي أصبحت تركيا دولة وشعباً أكثر حساسية تجاه ما يمكن أن يمس هذه الروابط ويؤثر سلباً عليها.

* إن على الدول العربية تجنب رؤية تركيا من زاوية المحاور العربية، فالإنفتاح التركي الواسع النطاق على الدول العربية، من الخليج إلى شمال أفريقيا، يشير بوضوح إلى أن أنقرة لا تريد ولا ترغب في انتهاج سياسة محاور، وإتفاق تركيا أو إختلافها مع مصر أو سوريا أو السعودية، في هذه المسألة السياسية أو تلك، لا بد أن ينظر إليه من زاوية تلك المسألة وحسب، وليس من زاوية سياسة التحالفات والمحاور فالمنهج الأمثل لإستغلال توجهات السياسة الخارجية التركية في هذه

المرحلة يتمثل بالأبتعاد عن سياسة المحاور والتحالفات والتعامل مع دول الجوار والحلفاء والأصدقاء بسياسة عربية موحدة.

* ثمة دوائر قومية وعلمانية في تركيا، وفي أوساط نخبتها الحاكمة، لا تقل خوفا من العلاقة مع الجوار العربي من مثيلاتها العربية؛ وتخشى هذه الأوساط إحياء عربياً وإسلامياً شاملاً في تركيا يؤدي في النهاية إلى طمس الهوية التركية القومية وتقويض الميراث الجمهوري، لاحتواء هذه المخاوف الدول العربية أن لا تقتصر في علاقاتهم مع تركيا على قيادات حزب العدالة والتنمية والتنمية وأنصاره، بل أن ينفتحوا على كافة الاتجاهات الأخرى.

المراجع:

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- ابراهيم موسى ،(2010)، **قضايا عربية ودولية معاصرة** ، دار المنهل اللبناني، بيروت.
- أبو الحسن، خالد، (2009) **العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر والاستقرار**، مجلة دراسات شرق أوسطية.
- أحمد ، إبراهيم خليل ، **الاتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي جذوره طبيعته مخاطره على الأمن القومي العربي**، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل.
- ادلر، الكسندر ،(2009)، "تركيا في القلب من أزمات أوروبا الكبرى ومعالجتها"، **صحيفة لوفيغارو**، باريس،24-1-2009
- أرغوفنتش، شادي، (1996)، **الأمن التركي والشرق الأوسط الدراسات الفلسطينية**، العدد 26 ربيع 1996
- الأزعر، محمد،(1993)، العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية، **مجلة الشؤون العربية**، العدد 74.
- أوسي، هوشنك (2009)،"اردوغان واعظاً وداعية سلام"، **صحيفة الحياة**، بيروت.
- تهامي، احمد ،(1997)، تركيا وتوسيع الناتو ، **السياسة الدولية**، السنة 33، العدد 129.
- جمالو، علي، (1996)، **ثرثرة فوق الفرات**، كتاب نشر على حلقات في جريدة السفير اللبنانية، الحلقات الأولى والثانية والثالثة 26- 27- 1996/2/28
- الجميل، سيار، (1997)، **الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي**، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ط1.

- حتي، ناصيف، (1995)، **الوطن العربي وتركيا في استراتيجيات القوى العظمى في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي،** أورهان كولوجو وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.

- حسن، ياسر (2006)، **تركيا البحث عن المستقبل،** الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.

- الحمامي، هشام (2007). الحركة الإسلامية في تركيا، أربكا وأردوغـــان، **مجلـــة المجتمـــع،** الكويت، العدد (1772)، المجلد (73).

- خليفة ، محمد، (1991)، "صحوة الإسلام في تركيا كما يراه الإعلام العربي، **مستقبل العـــالم الإسلامي** ، العدد 3.

- الداقوقي، إبراهيم،(1996)، **صورة العرب لدى الأتراك،** مركز دراســـات الوحـــدة العربيـــة، بيروت.

- دلي، خورشيد،(1994)، القضية الكردية، **مجلة العلوم الاجتماعية،** مجلـــس النـــشر العلمـــي، جامعة الكويت، المجلد الثاني والعشرون العدد 1-2 ربيع.

- راندل، جوناثان،(1997)، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**- ترجمة، فادي حمـــود، بيروت، دار النهار .

- الربضي، سلام ،(2010)،"العلاقات التركية الإسرائيلية وكردستان العراق"، **صـــحيفة خبرنـــي الالكترونية.**

- الربضي، سلام، **التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغيّر الاستراتيجي**،نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.alzaytouna.net

- الرحباني، ليلى نقولا، (2010)،**دراسات وتقارير مختارة** ، نقـــلاً عـــن الموقـــع الإلكترونـــي www.alzaytouna.net

- الرشدان ، عبد الفتاح ،(1998)، **العلاقات العربية التركية في عالم متغير** ، العلوم الإجتماعية، المجلد 26، العدد 3.

- الرشيدي،أحمد،، (1992)، (ندوة) تركيا والأمن القومي العربي، **المستقبل العربـــي**، مركـــز دراسات الوحدة العربية- بيروت، العدد 169.

- روبني، فيليب ، (1993)، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبـــة للنشر والتوثيق والأبحاث، دمشق.

- زرقة، محمد علي، (1993)، **قضية لواء الأســكندرونة (وثـــائق وشـــروح)**، بيـــروت- دار العروبة،، ص471- 475- الجزء الأول.

- زهران، جمال علي،(1996)، أزمة الحدود العربية مع دول الجوار الجغرافي، : دراسة تطبيقية للمشرق، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، العدد 62.

- السبعاوي ، (1998)، عوني عبد الرحمن، **تركيـــا والكيـــان الـــصهيوني ميـــادين الـــشراكة الإستراتيجية**، مركز الدراسات العربية للبحوث.

- السبعاوي، عوني عبد الرحمن،(1997)، **إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مـــستقبل الجـــوار المائي العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- سعيد ، محفوض عقيل ، (2009)، "**سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**"،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

- السعيد، باهر محمد، (1994)، **موقف تركيا من المصالحة العربي، في المـــصالحات العربيـــة الرؤى الآليات والاحتمالات** ، تحرير محمد صفي الدين أو العز، مركز البحوث السياسية بجامعـــة القاهرة.

- سلمان، أحمد محمد (2008)، حزب العدالة والتنمية والتنمية التركي دراسة في العلاقات الإقليمية والدولية، مركز المستنصرية للدراست العربية والدولية، **مجلة الدراسات في التاريخ والآثار**، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد السابع.

- السماك، محمد، زيادة، خالد ميشال نوفل، محمد، نور الدين، (1993)، **العرب والأتراك في عالم متغير**، بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993

- السمان، نبيل، (1997)، **المياه وسلام الشرق الأوسط**، دمشق، دار النشر غير موجود.

- السمان، نبيل، **المياه وسلام الشرق الأوسط**، دمشق، دار النشر غير موجود، عام 1997

- الشبكة الدولية للمعلومات: http://akhara/aa/m.net/news

- الشدياق، عماد، (2010)،" متغيرات دولية تفرض افقاً تقاربياً جديداً"، **صحيفة المستقبل**،بيروت.

- شراب، ناجي، **العلاقات التركية الإسرائيلية من التآلف إلى التخالف** ، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.arabvoice.com

- **صحيفة الشرق الأوسط**، المباحثات التركية-السورية في دمشق، 2004/10/24.

- **صحيفة ميلليت التركية** 1997/3/5 نقلاً عن محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة- مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق- بيروت 1998 .

- صويصال، إسماعيل ، (1993)، **العلاقات العربية التركية في ضوء التطورات السياسية والإقتصادية المعاصرة**، الجزء الثاني، إشراف إكمال الدين أوغلو، معهد البحوث والدراسات العربية ومركز الأبحاث والفنون الثقافية التركية.

- طلاس ، مصطفي، (1997)،التعاون التركي الإسرائيلي، **مجلة الفكر السياسي**، العدد الأول، إتحاد الكتاب العرب، دمشق.

- عبد الرحيم، محمد وليد، **المقاومة والإرهاب "الإسرائيلي"** والقانون الدولي، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.palissue.com

- عبد الرحيم، محمد وليد، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.palissue.com

- عبد القادر، نزار، (2010)، العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة، **مجلة الدفاع الوطني** ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.lebarmy.go.

- عدنان، حسين السيد ، (2010)، **حق القضية التركية كنموذج**، مركز الدراسات الارمنية، بيروت.

- العلي ، محمد، (2010)، **إسرائيل الإمبريالية والفلسطينيون:** سياسات التوسع، www.aljazeera.net

- علي، محمد أردخان، (2003)، الثورة الصامتة في تركيا، **مجلة المجتمع**، الكويت، المجلد (64)

- عيسى، حامد محمود، (1992)، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، القاهرة، مكتبة مدبولي.

- الغزالي، عبد الحميد (2007)، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

- غوركان، إحسان،(1995)، **تركيا في الجيوسياسية الجديدة وآثارها في مستقبل العلاقات العربية التركية**، أورهان وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

- قصيباتي، زهير، (2008)، " شمس الأتراك والغبار الأميركي الإسرائيلي"، **صحيفة الحياة**، بيروت.

- كوش، عمر، (2010)، **صراع العسكر مع الحزب الحاكم في تركيا**، نقلاً عن الموقع الإكتروني http://ksatimes.net

- الكيلاني ، هيثم ، (1997)، **البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية والإتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية** ، إشراف سمعان بطرس الله، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

- الكيلاني، هيثم، (1998)، **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات استراتيجية(13)، أبو ظبي.

- كيوك، جورج ، (2007)، " تركيا ممر أوروبي للطاقة وبديل من روسيا"، **صحيفة لوفيغارو**، باريس

- اللباد، مصطفى(2011). **شرق نامه**، العدد السابع.دار المستقبل العربي.

- اللباد، مصطفى،(2009)، " **مفكر تركيا الاستراتيجي:** أحمد داود أوغلو"، صحيفة الجريدة،الكويت.

- ليندنشطرأوس، غاليا، (2009) ، دراسة بالجامعة العبرية: **إسرائيل هي السبب في الصدام الحتمي مع تركيا**، مركز أبحاث الأمن القومي بجامعة تل أبيب باللغة العبرية.

- محفوض عقيل سعيد،(2009)، "**سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

- المدني، سليمان، (1998)،**تركيا اليهودية**، دمشق دار الأنوار

- مصطفى الزين، (1982)، **أتاتورك وخلفاؤه**، بيروت دار الكلمة للنشر.

- معوض، جلال ،(1998)، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية– التركية، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، العدد 227.

- معوض، جلال عبد الله ،(1996)،عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينيات، **مجلة شؤون عربية**، كانون الأول، ص127.

- معوض، جلال عبد الله، (1994)، تركيا والأمن القومي العربي، **السياسة المائية والأقليات المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، العدد 160.

- الموصلي، منذر،(1991)، **عرب وأكراد رؤية عربية للقضية الكردية**، دمشق، دار العلم، الطبعة الثانية .

- ميلمان، يوسي، رابيف، دان، (1991)، **جواسيس المخابرات الإسرائيلية**، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية ، ط1، عمان.

- نازلي ، معوض احمد ،(1993)، **التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والإقتصادية المعاصرة في العلاقات العربية التركية** ، الجزء الأول، القاهرة، مصر.

- الناصري، إبراهيم خليل،(1990)، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية**، بغداد، دار الحرية.

- نعمة، كاظم هاشم،(1997)، التعاون التركي الإسرائيلي: قراءة في الدوافع الخارجية، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 20، العدد 220.

- نور الدين، محمد (1994)، عاصفة في مياه الـ غاب GAP، **شؤون تركية**، العدد 11.

- نور الدين، محمد (2004)، **النتائج والتداعيات على تركيا في ندوة احتلال العراق وتداعياته إقليمياً وعربياً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- نور الدين، محمد (2008)، **تركيا الصيغة والدور**، الريس للنشر، بيروت

- نور الدين، محمد ، (2005)، "العلاقات التركية الإسرائيلية مرحله جديدة"، **صحيفة الشرق**، الدوحة، 2005/1/9.

- نور الدين، محمد، (1992)، **دوائر تركيا الثلاث شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق- بيروت العدد 11.

- نور الدين، محمد، (1993)، مشروع "غاب" الأبعاد المحلية والإقليمية، **شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، بيروت، العدد 15.

- نور الدين، محمد، (1997)، **تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات**، لندن، رياض الريس للكتب والنشر.

- نور الدين، محمد، (2004)، تل أبيب خيارات صعبة أمام تركيا، **صحيفة الشرق الأوسط.**

- نوفل، ميشال (2010). **عودة تركيا إلى الشرق،** ط1، الدار العربية للعلوم.

- هيل، وليام، (1982)، العوامل الإقتصادية في العلاقات– التركية– العربية، **المستقبل العربي،** العدد 45 .

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية:

- Andrew Duff، Roy Pryce، (1994). **Masstricht and beyond: building the European Union**، London: Routledge for Federal Trust.
- Emile Noel، (1993). **Working Together**، the institutions of the European Community، Luxemburg، Official Publication of the European community.
- Jorg Moner، (1995). **A view from wither: Institutional Constraints of the EU Middle Eastern and North African Policy**، in European Union Policy، Oxford، Oxford University Press.
- Philip H. Gardon، (1993). **A Certain Idea of France: French Security Policy and the Gaullist Legacy**، Princeton، NJ: Princeton University Press.
- Trevor Taylor، (1994). **West European Security and defence Cooperation**، Masstricht and beyond، International Affairs، Vol. 70، No.1.
- **Will Turkey be complicit in another war against another neighbour?** (2008)،"CASMII ،February 24.

THE TURKISH-ISRAELI RELATONS IN THE ERA OF THE PARTY OF JUSTICE 2000-2010

BY:

Mohammed Jamal Younis Asa'ad

In Supervision Of:

Prof.Mohammad Hamdan Masalha

Abstract

This study seeks to shed light on the reality and the evolution of Turkish-Israeli relations in the period (2000-2010) and the regional and international determinants that have affected these relations during this period. Hence, the problem that the study attempt to answer them - what is the influence level of Turkish internal variables for the arrival of the justice and development party to the provision and what is the impact on Turkish-Israeli relations during the period (2000-2010)?

the importance of this study Highlights by examining the stages of the Turkish-Israeli relations during the study period to access the analysis of the pattern and the reality of the relationship between the two countries in the current and future phase, Israeli attitudes affected in creating the tension in Turkish - Israeli relations, the impact of any other reasons , including the Israel practices against the Palestinians, as the stated reason for the interpretation of disorder arising in the relations between the two countries. The Israel's stand was disappointing for the hopes of the Turks on the Turkish endeavor to mediate between the Israelis and the Syrians, Israelis and Palestinians on the other hand, prompting the Prime Minister of Turkey, "Rajab Tayyib Erdogan" to make statements which he said that the prime

minister has buried all attempts at mediation made by Turkey in order to resolve the Israeli- - Palestinian conflict.

The States must exploit the foreign of the new Turkish policy by looking at this policy as a historic opportunity, not danger, and Turkish trends of economic and trade cooperation with the Arab countries must be matched by a similar sentiment, and the Turkish tourism promotion in the Arab neighbors must be matched to promote Arab tourism , and does not need to explore areas of military cooperation, educational and technical, the more established links nearby Arab Turkish Turkey became a country and people are more sensitive to what could affect these links, and influence it in a negative way.